د. أسعد عبد الرحمن نواف الزرو

الفكر السياسي الاسرائيلي

قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة





الفكر السياسي الاسرائيلي

د. أسعد عبد الرحمن نوّاف الزرو

الفكر السياسي الاسرائيلي

قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة



* أ.د. أسعد عبد الرحمن والباحث نواف الزور
الفكر السياسي الاسرائيلي قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة

* الطبعة العربية الأولى: ١٩٩٠
* الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ص.ب. ٩٢٦٤٦٣
هاتف: ٦٣٤٣٢١
تلكس: ٢٣٥٥٧ يرينتور
عمان ـ الأردن

* التوزيع **المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش.م.م.**
ص.ب.: ١٣/٥٦٨٧
تلفون: ٨٠٣٥٣٧
تلكس: ٢٠٩٨٣ آسيب
بيروت ـ لبنان

الفصل الأول

مقترحات ومشاريع الحكم الذاتي قبل الإنتفاضة

منذ أن احتلت القوات الاسرائيلية الأراضي العربية الفلسطينية في الضفة والقطاع في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، شكلت هاتان المنطقتان مصدر جدل سياسي داخل الكيان الاسرائيلي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية والأوساط الحاكمة حول ما يجب عمله وتنفيذه ازاء المصير السياسي النهائي لهذه المناطق. وقد شهد الجدل حول هذه المسألة مداً وجزراً، وصعوداً وهبوطاً، تبعاً للظروف والشروط السائدة في كل مرحلة من المراحل. غير أن كافة جوانب هذا الجدل لم تخرج عن الاطار الجوهري لنفس الأفكار المتعلقة بمصير منطقتي الضفة والقطاع والسيادة الاسرائيلية عليهم من جهة، ووضع السكان الفلسطينيين وادارة شؤون حياتهم وصلتهم بدولة الكيان الاسرائيلي من جهة أخرى. وكان أول من طرح أفكاراً حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً يديرون شؤون حياتهم في اطاره هو رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، دافيد بن غوريون، وذلك بعد أن وضعت حرب حزيران ١٩٦٧ أوزارها باسبوعين تقريباً. فقد وزع بن غوريون على الصحف مشروعاً يتضمن بعض الأفكار ميز فيها بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين في الخارج وفي الوقت نفسه، ميز أيضاً بين السكان في قطاع غزة واخوانهم في الضفة الغربية، بالاضافة الى اخراجه القدس من المشروع مقترحاً ضمها الى حدود «دولة اسرائيل». كذلك، تضمن اقتراح بن غوريون بقاء قطاع غزة ضمن «دولة اسرائيل» على أن يجري في الضفة الغربية، أو في منطقة عربية أخرى، توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيه. أما

بالنسبة للضفة الغربية، فقد اقترح المشروع انتخاب ممثلين عن السكان المحليين بحيث تجري معهم مفاوضات حول الحكم الذاتي مرتبطة باتفاق اقتصادي مع دولة «اسرائيل» وعلى أساس أن يكون لهم منفذ على البحر[1].

احتل الجدل المتواصل حول هذه الأفكار التصفوية للوجود السكاني الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة مكان الصدارة وأصبح محور العلاقة بين قطبي الحكومة الاسرائيلية: تجمع التجمع وتكتل الليكود. وقد شهد الحوار أو الجدل تزايداً في السخونة مع ازدياد التحركات السياسية وطرح المشاريع والمشاريع المضادة المتعلقة بحل مشكلة الأراضي المحتلة وسكانها الذين يشكلون «عقدة» ديموغرافية في مفاهيم وسياسة أطراف اسرائيلية على رأسها حزب التجمع.

هذا الجدل يجد جذوره وأسبابه ودوافعه ومبرراته إما في الأسس والمبادىء والمنطلقات الايديولوجية الصهيونية التي تتعامل مع كل فلسطين (بل وأجزاء أخرى من أقطار عربية مجاورة) باعتبارها «أرض اسرائيل» وموطن الشعب اليهودي وحدود كيانه السياسي، أو في «ضرورة» أن تكون هذه المناطق خالية قدر الامكان من كل السكان الأغيار (غير اليهود) حفاظاً على نقاء الدولة اليهودية وطابعها العرقي المميز. وبمعنى آخر، يحتدم هذا الجدل بين آونة وأخرى حول الطريقة والشكل اللذين يجب أن يتم من خلالهما فرض السيطرة والسيادة الاسرائيلية على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية بعد تفريغها من سكانها. وفي هذا السياق، نجد أن معظم أعضاء وأنصار الأحزاب والقوى السياسية في الكيان الاسرائيلي اعتبرت منطقتي الضفة والقطاع جزءاً لا يتجزأ من «أرض اسرائيل الكبرى» تم «تحريره» عام ١٩٦٧. كما انعكس ذلك في نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر التي جرت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ وأسفرت عن انتصار وتصاعد قوة أحزاب وحركات اليمين التي تطرح هذه المقولة. إلا أن السلطات الاسرائيلية ممثلة بهذه القوى، مضافاً اليها حزب التجمع، لم تقدم حتى الآن، رغم مرور قرابة اثنين وعشرين عاماً على الاحتلال، على

ضم هذه المناطق رسمياً (باستثناء منطقة القدس) الى الكيان الاسرائيلي. بل ان السلطات ذاتها لم تلجأ إلى فرض القانون الاسرائيلي عليهما وذلك لسببين رئيسيين هما: النضال الفلسطيني والمناخ السياسي الدولي الذي أفرزه على نحو لا يقبل بخطوة ضم كهذه من جانب «اسرائيل» من جهة، والكثافة السكانية المتزايدة للسكان الفلسطينيين العرب في هذه المناطق من جهة ثانية.

لقد تمكن أبناء الشعب العربي الفلسطيني داخل أسوار الاحتلال، رغم كل أشكال المحاصرة والخنق والتضييق والقمع، من الصمود والبقاء حيث هم في الضفة والقطاع، الأمر الذي شكل ويشكل جوهر مقولة «الخطر الديموغرافي» كما تطرحها فئات عديدة في الكيان الاسرائيلي، وذلك على صعيدين:

أولهما: إن هؤلاء السكان الفلسطينيين يشكلون بكثافتهم قنبلة موقوتة قد تنفجر (كما حدث في انفجار التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) تحت أقدام الاحتلال مشكلة خطراً أمنياً على الوجود الاسرائيلي «من الداخل»، اضافة الى الجبهات العربية المحيطة التي قد تشتعل في مرحلة من المراحل في حرب شاملة مصيرية مع قوات الاحتلال.

ثانيهما: انه في حالة فرض القانون الاسرائيلي فان ذلك يعني اعطاء السكان الفلسطينيين حقوقاً سياسية، منها حق الانتخاب والترشيح، ومن ثم ايصال عدد كبير من المرشحين الفلسطينيين العرب الى الكنيست الاسرائيلي، مما يؤثر على عملية صنع القرار الاسرائيلي. هذا اضافة الى الانعكاسات والتأثيرات المختلفة على الانماط الحياتية الاجتماعية والحضارية، الأمر الذي يحول الكيان الاسرائيلي من «دولة يهودية» الطابع الى دولة «ثنائية القومية» بل وربما يؤدي، بقوة البيئة العربية الأكبر المحيطة، الى ابتلاع الهوية اليهودية/ الاسرائيلية.

لقد عادت مسرحية الجدل حول ما يسمى بمنح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة «حكماً ذاتياً» أو «ادارة ذاتية» للتداول السياسي منذ

اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، بل ان هذا الجدل، شهد في ضوء تصاعد اشتعال الانتفاضة الفلسطينية وتعمق واتساع المأزق الاسرائيلي سخونة متزايدة في أعقاب طرح عدد من زعماء الكيان الاسرائيلي جملة أفكار متفاوتة تقع كلها في اطار «الحكم الذاتي» نفسه، مما أثار ويثير جملة تساؤلات حول ماهية هذه الأفكار وأبعاد ومرامي مخططات هؤلاء الزعماء مثل اسحق شامير واسحق رابين وموشيه أرنس وغيرهم، وحول الأهداف التي تقف وراء هذه الأفكار التي لم ولن تخرج عن دائرة التصفية للقضية الفلسطينية بأي صورة من الصور. وللوقوف على هذه المسائل الجوهرية المتعلقة بمقولة «الحكم الذاتي» أو «الادارة الذاتية» للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، يجدر بنا تناول مضمون وأسس مختلف المشاريع والمقترحات الاسرائيلية بهذا الصدد وذلك في سياقها التاريخي.

أولاً: أفكار ومقترحات ومشاريع معسكر التجمع

بالإضافة إلى مشروع بن غوريون الذي سبقت الاشارة اليه واستند بصورة أساسية إلى انتخاب «ممثلين» عن السكان الفلسطينيين لاجراء مفاوضات معهم حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية شرط أن تكون مناطق هذا الحكم مرتبطة باتفاق اقتصادي مع الكيان الاسرائيلي، تعاطت الحياة السياسية الاسرائيلية مع جملة مشاريع هامة نجملها، بايجاز وتحليل، فيما يلي:

(١) مشروع آلون ١٩٦٧:

طرح هذا المشروع بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بحوالى شهر، حيث استند يغئال آلون، القائد العسكري المخضرم، في مشروعه إلى أفكار بن غوريون، غير أن مشروع آلون كان أكثر تفصيلا وتحديداً ووضوحاً. وقد اشتهر هذا المشروع لاحقاً بأنه أول المشاريع الاسرائيلية التي وضعت لحل معضلة الأراضي المحتلة.

كان آلون أحد أبرز شخصيات حزب العمل زعيم كتلة «أحدوت

هعفـودا» في الحزب وأحـد قادة البـالماخ البـارزين سابقـاً. وقـد صمم مشروعــه عــلى أســاس التخلص مـن المنـاطـق الكثيفـة بـالسكــان الفلسطينيــين، وضم المنـاطق الأخـرى التي تتسم بقلـة ومحــدوديـة السكــان. وبمعنى آخر، انصب اهتمـام آلون عـلى التخلص من المـدن والمراكز الحضرية ـ السكانية واعادتها الى الأردن، والتمسك ومـواصلة السيطـرة على الأراضي الـواسعة الخصبـة في الأغوار وشمـال الضفـة الغربية ومناطق واسعة من ريف المـدن الفلسطينية تمهيـداً لضمها الى الكيان الاسرائيلي[٢].

أشـار آلون في مشروعـه إلى أن الحدود الأمنيـة لاسرائيـل يجب أن تمتـد على طـول نهر الأردن ومنتصف البحـر الميت وصــولاً إلى حـدود الانتُداب التي تمر في وادي عربة. وفيما يتعلق بالسكـان الفلسطينيين، أشار آلون إلى ضرورة تشجيع زعماء وشخصيات الضفة الغربية لاقامة اطـار «الحكم الـذاتي» الى جـانب التعـاون الاقتصـادي، اضـافـة الى احتمال وجود معاهدة «دفـاع مشترك» وتعـاون تقني وعلمي واتفاقـات ثقافية بين الطرفين. وقد تضمن المشروع النقاط الجوهرية التالية:

١ ـ اصرار اسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون عنـد نهر الأردن، وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله، وأن يبقى خط الحدود كما كان في عهد الانتـداب ـ على طـول وادي عربـة وكما كان عليه الحال قبل حرب حزيران ١٩٦٧.

٢ ـ من أجـل انشاء جهـاز دفاعي صلب من جهـة، ولتأمــين اكتمال الدولة الصهيونية استراتيجياً من جهة ثانية، يقول آلـون ان على «اسرائيل» أن تضم الى الدولة المناطق التالية كجـزء لا يتجزأ من سيادتها:

أ ـ قطاعاً بعرض يتراوح ما بين ١٠ ـ ١٥ كيلو متراً تقـريباً عـلى امتداد غـور الأردن من غور بيســان وحتى شمـال البحـر الميت، مـع احتـواء الحـد الأدنى من السكــان الفلسطينيين العرب.

ب - ضم قطاع بعرض عدة كيلومترات بحيث يجري فحصها على الطبيعة، من شمال القدس حتى البحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما مع المنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت - بيت حورون - اللطرون بما في ذلك اللطرون.

ج - بالنسبة لجبل الخليل «وصحراء وادي عربة» يقول آلون انه يجب دراسة امكانيتين:

١ - اضافة جبل الخليل مع سكانه.

٢ - اضافة «صحراء وادي عربة» على الأقل من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر والنقب.

د - الامتناع عن ضم الكثير من السكان العرب مع دراسة امكانية الاكتفاء بضم «صحراء وادي عربة» فقط مع اضافة تعديلات على الحدود.

هـ - العمل على اقامة مستوطنات سكنية، زراعية، وبلدية في المناطق التي ذكرت أعلاه، علاوة على معسكرات ثابتة للجيش الاسرائيلي وفق الاحتياجات الأمنية التي لم يحددها آلون.

و - العمل على اقامة ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس، علاوة على اعادة تعمير واسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس. الأمر الذي ترجم عملياً على مدى السنين الماضية لدرجة أن المدينة المقدسة أصبحت محاطة تقريباً بالمستوطنات اليهودية.

ز - المبادرة الى اقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان المناطق للوقوف على مدى استعدادهم ولتشجيعهم على اقامة اطار «حكم ذاتي» في المناطق التي لا تكون تحت السيادة الاسرائيلية، ويمكن أن يكون اطار «الحكم الذاتي» مرتبطاً باسرائيل.

ح - يضيف آلون أنه سيكون على الحكومة الاسرائيلية أن تبادر الى اعداد خطة اقتصادية شاملة وبعيدة المدى لحل قضية اللاجئين التي هي قضية قابلة للحل فقط على أساس تعاون اقليمي يستفيد من دعم دولي حسب وجهة نظر آلون. والى حين التوصل الى التعاون الكامل، يتوجب على حكومة «اسرائيل» العمل على اقامة عدة مراكز سكنية نموذجية للاجئين في الضفة الغربية.

ط - ويؤكد آلون أنه يتوجب على اسرائيل أن تضم قطاع غزة مع سكانه الأصليين، أي أولئك الذين عاشوا فيه قبل عام ١٩٤٨ أما بالنسبة للاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة سواء لأسباب اقتصادية اجتماعية أو لأية أسباب أخرى، فإن آلون يرى «انه يجب توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش حسب اختيارهم. . وعلى الأمم المتحدة الاستمرار في العناية باللاجئين في حين تتولى اسرائيل معالجة أمر السكان الدائمين بشكل كامل

ي - كذلك، أصر آلون على «أن تحديد خطوط الحدود الدقيقة يتم بالطبع بعد سماع رأي رئيس هيئة الاركان»، أي التقديرات العسكرية للوضع الأمني[٣].

وبشأن حدود اسرائيل بشكل عام وحدودها مع الأردن بشكل خاص، يضيف آلون أن على «اسرائيل» أن تأخذ في حسابها الاعتبارات التاريخية والاستراتيجية والسكانية والاقتصادية والسياسية كل على انفراد وكلها معاً.

وعاد آلون وعدل مشروعه مرة أخرى في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بحيث أخرج قطاع غزة من حدود «دولة اسرائيل» وألغى فكرة ضمّه الى الحدود السياسية الاسرائيلية، كما حدد صلاحيات ممثلي «الحكم الذاتي» بمجالات الاقتصاد والصحة والتعليم.

ورغم أن هذه التصورات بقيت خارج النطاق الرسمي إلا أنها تركت بصماتها على الفكر السياسي الاسرائيلي وبالتالي على السياسة العامة للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة[٤]

أما عن ردود الفعل على مشروع آلون، فقد كان من الطبيعي أن يرفض الشعب الفلسطيني وممثلوه المشروع، كما رفضه الأردن. وعلى الصعيد الاسرائيلي، لم يحظ المشروع بترحيب على نطاق واسع من خارج حزب العمل، ولم يتحول الى برنامج رسمي للحكومة الاسرائيلية. ومع ذلك، فان عمليات الاستيطان الأولى في الضفة الغربية، وبخاصة في مناطق الأغوار و «غوش عصيون» ـ قرب بيت لحم ـ جرت على هدى مشروع آلون، بل تنفيذاً وتطبيقاً لخطوطه العريضة. هذا، ولا يقف مشروع آلون عند حد التخلص من المناطق الآهلة بالسكان الفلسطينيين، بل يمكن القول ان هذا الهدف كان مرحلياً فقط. ذلك أن سلخ الأراضي الزراعية من المدن والمراكز الحضارية يعني خنق هذه الأخيرة ومحاصرتها بعد أن يتم سلخ الجزء المنتج ـ الأرض ـ عنها. وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي تلقائياً الى تحقيق الهدف الأبعد وهو هجرة سكان المدن الى مراكز الجذب الاقتصادي في الضفة الشرقية وأقطار الخليج العربي بحثاً عن العمل والدخول المرتفعة. ومثل هذا التطور يعني تفريغاً واسع النطاق للمراكز المدنية بحيث تعود «اسرائيل» فتستحوذ عليها من جديد بعد أن تكون تلك المراكز قد أفرغت من غالبية سكانها الفلسطينيين العرب.

(٢) أفكار ديان في «التقسيم الوظيفي» و «الحكم الذاتي»:

كان موشيه ديان، «وزير الدفاع» الاسرائيلي الأسبق ووزير الخارجية فيما بعد من أوائل الذين طرحوا أفكاراً لا تزال باقية، ومن أوائل الذين دعوا إلى تطبيق «الحكم الذاتي». وربما كان ديان هو المنظر الداعية الى تطبيق «الحكم الذاتي» في المناطق المحتلة كما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد.

لقد كان ديان أول من خرج بفكرة «التقاسم الوظيفي» أو «تقاسم

السيادة» بين اسرائيل والأردن ليس عن طريق التوصل الى سلام بين الجانبين، بل عن طريق فرض أمر واقع تعتبر فيه الأرض جزءاً من «اسرائيل» وتحت سيادتها، في حين يترك للسكان المقيمين عليها التمتع بالجنسبة الأردنية كرعايا ومواطنين أردنيين. وبمعنى آخر، اقترح ديان «اقتسام السيادة» بعد تجزئتها الى سيادة على الأرض تختص بها «اسرائيل» ويتم بموجبها الاستيلاء على الأراضي ودفع عمليات الاستيطان واقامة المدن الاستيطانية والمراكز الحضرية اليهودية من جهة أولى، وسيادة على السكان العرب تكون من نصيب الأردن باعتبار سكان الأراضي المحتلة مواطنين أردنيين من جهة ثانية(*)

وكما في مشروع آلون، فان مقترحات ديان وتصوراته حيال مصير الأراضي المحتلة رمت الى الاستحواذ على الأرض بدون مواطنيها الفلسطينيين العرب. وقد سعى ديان بصفته «وزير الدفاع» في حينه الى محاولة فرض تصوراته تلك عن طريق تشجيع الاستيطان وبناء مدينة «ياميت»، وتشجيع الاستثمارات ورؤوس الأموال اليهودية للاستثمار في الضفة والقطاع. أما على صعيد السكان الفلسطينيين، فقد ركزت سياسة ديان على ابقاء الجسور مفتوحة، وابقاء الروابط البشرية الاجتماعية والاقتصادية بين سكان الضفة والقطاع وسكان الضفة الشرقية قائمة كتجسيد لتلك السياسة. وإذا كان آلون يريد أكبر قدر ممكن من الأرض بأقل قدر ممكن من السكان الفلسطينيين العرب، فإن ديان أراد كل الأرض مع فصل كل السكان عنها من خلال اعتبار السكان مواطنين أردنيين يخضعون للأجهزة والقوانين الأردنية التي يتدخل فيها الحاكم العسكري، بطبيعة الحال، من خلال الأوامر والقرارات العسكرية لتحقيق أهداف الاحتلال. وفي تصورات ديان هذه، نجد الجذور الأولى لفكرة «الادارة الذاتية» مع فارق واحد هو استبدال المسؤولية الأردنية المباشرة على سكان المناطق المحتلة كما طرح ديان، بمسؤولية السكان أنفسهم عن طريق أجهزة «الادارة الذاتية» حيث تصبح هذه الأجهزة هي المسؤولة عن رعاية شؤون السكان في المرافق الاجتماعية والتربوية المختلفة كالشؤون الصحية

والتعليمية وأنظمة الخدمات الاجتماعية. وفي هذا النطاق، ليس من الغرابة في شيء أن تكون الأفكار الأولى المتعلقة بالادارة الذاتية قد ظهرت من المناخ السياسي نفسه الذي أشاعه ديان، وبالتحديد في أوساط شمعون بيرس وجاد يعقوبي واسحق رابين... الخ.

ويمكن تلخيص دور ديان في هذا السياق في أنه كان من رواد النظرية والتطبيق لفكرة «التقسيم الوظيفي» و «الحكم الذاتي» وذلك على امتداد الفترة التي كان فيها رمزاً من رموز الكيان الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وحتى استقالته من منصبه كوزير خارجية «اسرائيل» عام ١٩٨٠.

(٣) وثيقة غاليلي ١٩٧٣:

قبل انتخابات الكنيست الثامن في العام ١٩٧٤، وقع جدال طويل داخل حزب العمل الاسرائيلي حول موضوع الأراضي المحتلة ومستقبلها. وقد تمخض ذلك عن مبادىء عامة حددت طبيعة الموقف الاسرائيلي من «المناطق». وفي حينه، عرفت تلك المبادىء باسم «وثيقة غاليلي»، نسبة الى منظر حزب العمل المعروف «يسرائيل غاليلي».

لقد تضمنت تلك الوثيقة تلخيصاً أميناً للأفكار التي طرحها زعماء حزب العمل، بل ان الوثيقة اشتملت على تعديل أساسي في مضامين مشروع آلون السابقة عندما تخلت عن مسألة ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة الى الضفة الغربية، ودعت الى اعادة تأهيلهم وتطويرهم مع وضع خطة عمل للقطاع لمدة أربع سنوات[٦].

هذا، وفيما يلي تلخيص لأهم المبادىء والأفكار التي وردت في «وثيقة غاليلي» التي طرحت على مركز حزب العمل في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٣، وشكلت أساس برنامج الحزب في انتخابات الكنيست التي جرت في كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٣[٧]

١ ـ تأهيل اللاجئين والتطوير في قطاع غزة.

لقد نصت الوثيقة على وضع خطة عمل مدتها أربع سنوات كما ذكر،

وعلى تخصيص الأموال اللازمة للتنفيذ بهدف تحقيق تأهيل اللاجئين والتطوير، أي احداث تغيير في ظروف السكن وانشاء أماكن سكن جديدة للاجئين بجوار المخيمات واصلاح المخيمات وشملها ضمن مسؤولية البلديات في المدن المجاورة، وذلك لهدف واضح هو محاولة امتصاص الواقع المتردي والمعاناة المتفاقمة للاجئين الفلسطينيين.

٢ ـ التطوير في الضفة الغربية.

كذلك، توضع خطة عمل لأربع سنوات ويؤمن التمويل اللازم للتنفيذ، ويتم تحسين ظروف سكن اللاجئين الفلسطينيين لتحقيق الهدف السابق نفسه.

٣ ـ تسهيلات للمبادرات الاسرائيلية:

تقدم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية استثمارية في المناطق المحتلة.

٤ ـ النشاط الذاتي للسكان:

ونصت الوثيقة على «مساعدة» السكان الفلسطينيين في ادارة شؤونهم الذاتية في مجالات التعليم والديانة والخدمات، على أن يتم قدر الامكان تعيين أشخاص محليين في مناصب مدنية عالية في «جهاز الحكم العسكري».

٥ ـ سياسة الجسور المفتوحة:

وفقاً للوثيقة، تستمر سياسة الجسور المفتوحة.

٦ ـ المستوطنات:

نصت الوثيقة كذلك، على اقامة مستوطنات يهودية جديدة، الى جانب تعزيز شبكة المستوطنات القائمة، ومضاعفة عدد المستوطنين اليهود عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة.

٧ ـ تجميع وشراء الاراضي العربية:

ورد في الوثيقة التركيز على ضرورة توسيع النشاط الهادف الى تجميع الأراضي العربية لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط (شراء بكل الوسائل، الاستيلاء على أراضي الدولة، مصادرة أراضي الغائبين... الخ).

٨ ـ القدس وضواحيها:

وأخيراً، دعت الوثيقة الى مواصلة الاسكان والتنمية الصناعية في القدس وضواحيها بهدف تثبيت الاقدام فيها، والى استغلال الأراضي التي وصفتها بأنها «أراضي دولة» في نطاق المنطقة الواقعة شرقي القدس، كما دعت الوثيقة الى تطبيق قرار الحكومة المتخذ يوم ١٣/٩/١٩٧٠ بشأن التوطين في منطقة النبي صموئيل.

(٤) مشروع بيرس ١٩٧٥:

بالقدر الذي ينسب فيه «الحل الاقليمي» مع الأردن الى يغئال آلون، و «الحل الوظيفي» الى موشيه ديان، يمكن القول ان أول من طرح فكرة «الادارة الذاتية» وعمل على تطبيقها واقعياً هو شمعون بيرس «وزير الدفاع» الاسرائيلي في حينه ووزير المالية الاسرائيلي وزعيم حزب العمل حالياً.

انتهز بيرس وزير الدفاع فرصة وجوده في زيارة لبلدة بيت جالا في الضفة الغربية يوم ٢٢/١٠/١٩٧٥ فأدلى، اثناء الاحتفال الرسمي الذي أقامته بلدية البلدة، بتصريح قال فيه: «ان الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكماً ذاتياً». وأضاف بيرس قائلاً: «ان وضعاً جديداً قد نشأ هنا واطاراً من الحكم الذاتي في مجالات كثيرة تمس حياة السكان آخذ بالتطور». وتابع قائلاً: «ان الفراغ السياسي الذي طرأ في الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تملأه ادارة ذاتية، وحكم ذاتي»(٨).

لقد استهدف بيرس من وراء تصريحه ذلك خلق «ادارة ذاتية» تقبل أن تكون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية وتقبل بمشروع اسرائيلي للادارة الذاتية في محاولة لتقويض مشروع منظمة التحرير الفلسطينية حول اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة. ذلك أن بيرس رأى أن قرارات الرباط أوجدت فراغاً في المناطق المحتلة أخذت منظمة التحرير تعمل وتسعى من أجل اشغاله سياسياً. غير أن هذه المحاولة من بيرس لقطع الطريق على تفاعلات الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني في المحافل الدولية وخاصة تفاعلات اعادة طرح القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة بعد غياب أو تغييب طويل، اصطدمت بقوة بالرفض الجماهيري الفلسطيني لمشروع بيرس وبالتالي اسقاطه نتيجة عدم التجاوب معه.

وبالاضافة إلى ذلك الهدف المباشر، يقف هدف اسرائيلي آخر وراء تصريحات بيرس. ويتمثل الهدف الثاني في محاولة حل معضلة الكثافة السكانية العربية التي شكلت أرقاً دائماً لبيرس ولغيره من الطامحين الى عدم التنازل عن الأراضي المحتلة، والعمل على استيعابها وضمها لاحقاً على نحو تدريجي.

يلاحظ من عبارات بيرس أنه استخدم تعبيري «حكم ذاتي» و «ادارة ذاتية» رغم ما بينهما من اختلاف. فالحكم الذاتي، يعني أن السكان الذين يعترف لهم بذلك يمارسون حكم أنفسهم بأنفسهم في مجالات عديدة، ويقومون ببعض مظاهر السيادة التي يستثنى منها بالتأكيد مظاهر السيادة في شؤون الأمن والدفاع والتمثيل السياسي - الدبلوماسي الخارجي. أما «الادارة الذاتية» فانها تعني اعطاء السكان صلاحية محدودة لادارة بعض المصالح والمرافق العامة بعيداً عن مظاهر السيادة. فهل أراد بيرس آنذاك تطبيق فكرة «الحكم الذاتي» أم مجرد «ادارة ذاتية» مجردة من الصلاحيات ومن أي صفة تمثيلية سياسية؟!

علقت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية على ذلك في حينه قائلة: بموجب الخطة ستنتقل الادارة الى فلسطينيين من سكان المناطق يحوزون على

مكانة توازي مكانة مدير عام في وزارة حكومية، وتمنح لهم صلاحيات مطلقة في المجالات التي يعينون فيها كالزراعة، والثقافة، وادارة شؤون البلدية...»[٩]. أما صحيفة «دافار» الاسرائيلية فقد علقت قائلة: «ان النقطة الايجابية المركزية في مشروع الادارة الذاتية هي تشجيع العناصر الأكثر اعتدالاً». وأضافت الصحيفة ذاتها قائلة: «ان الادارة الذاتية تخلق زعامة محلية لو قدر لها أن تترعرع قبل فوات الأوان لاستطاعت أن تشكل ثقلاً مضاداً للمنظمات...».

وفي الوقت الذي أشارت فيه الصحافة الاسرائيلية بوضوح إلى أن المقصود هو «ادارة ذاتية»، حددت أيضاً أن الباعث المباشر لذلك الطرح هو محاولة خلق بدائل محلية مرتبطة بالسياسة الاسرائيلية تنافس منظمة التحرير على مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. واليوم، بعد مرور سنين طويلة على المشروع البيرسي، يمكن التأكيد على أنه تحطم كسابقيه، ولاحقيه من المشاريع، على صخرة الرفض والصمود الفلسطيني بعدما لم تتجاوب مع أي منها الشخصيات الفلسطينية التي رشحت لذلك و/أو نتيجة عدم امتلاك بعض تلك «الشخصيات» الجرأة على الاقدام على مثل تلك الخطوة غير المشروعة شعبياً ووطنياً.

لقد أعقب طرح بيرس لمشروعه نقاشات وجدل واسع في الحكومة الاسرائيلية والكيان الاسرائيلي حول كيفية تطبيق الفكرة وتشكيل الهيئة الفلسطينية التي ستسند اليها «الادارة المدنية الذاتية». وقد تبلور ذلك الجدل وأسفر عن عدة مقترحات للعمل كان أبرزها:

١ ـ منح صلاحيات ادارة ذاتية لمناطق غزة ونابلس والخليل تتركز في جهاز عام تكون له صلاحيات أعلى من مستوى صلاحيات المجالس البلدية.

٢ ـ تعيين أشخاص من المناطق المحتلة في مناصب ضباط القيادة في الشؤون المدنية في ادارة الحكم العسكري، حيث يكونون مسؤولين عن مجالات التعليم والصحة والداخلية وما شابه ذلك،

طبعاً، ضمن الاطار العام للحكم العسكري.

٣ ـ منح صلاحيات ادارية في المجالات المدنية، مثل التعليم والصحة للبلديات، وهكذا.

٤ ـ منح صلاحيات في جميع المجالات المدنية مرة واحدة، وبصورة تدريجية وخلال مدة محددة تنتقل جميع الصلاحيات الى المناطق المحتلة.

٥ ـ الاعتماد على رؤساء البلديات من خلال توسيع نطاق صلاحياتهم في المجالات المدنية.

ولقد تبين فيما بعد أن سلطات الاحتلال لجأت أولا الى الاقتراح الثاني، حين عمدت الى تعيين شخصيات عربية يسند اليها هذا المرفق أو ذاك من المرافق العامة ضمن اطار الحكم العسكري. وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «الشعب» المقدسية أنه قد تم تعيين عدة أشخاص من الأراضي المحتلة في وظائف هامة ضمن اطار مشروع «الادارة الذاتية» الذي تخطط له سلطات الحكم العسكري، ومن الامثلة على ذلك: تعيين مدير عام لدوائر الصحة، ومدير عام لدوائر الزراعة، وثالث للآثار العامة، ورابع للتربية والتعليم، وخامس لادارة المستشفيات في الضفة الغربية[١١].

غير أن هذا المشروع لم ير النور حين أعلن الاشخاص الذين ذكرت أسماؤهم كمرشحين لتلك المناصب عن عدم علمهم ورفضهم لذلك الترشيح. وبالفعل أصدر هؤلاء بياناً جاء فيه: «اننا ننفي نفياً قاطعاً ما جاء في هذا الخبر جملة وتفصيلا فيما يتعلق بنا، وليس لدينا أي علم بما جاء فيه وانه لم يتم تعييننا في المناصب المذكورة أو غيرها في الادارة المدنية، ولا يزال كل منا في مركزه الذي كان يشغله قبل حزيران ١٩٦٧»[١٢].

وفي أعقاب فشل هذه الخطوة في المخطط الاسرائيلي، أصبح المشروع الأخير المعتمد هو خيار البلديات، اذ انه الأقرب الى امكانية التنفيذ

باعتبار أن البلديات مؤسسات قائمة ولا يقتضي الأمر سوى توسيع نطاق اختصاصها لانجاز الهدف المطلوب حسبما اعتقدت السلطات الاسرائيلية.

وفي محاولة منها لمواصلة تنفيذ مخططها، اقدمت سلطات الاحتلال على اجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في الثاني عشر من نيسان/ ابريل ١٩٧٦ آملة أن تفرز تلك الانتخابات شخصيات «معتدلة» و «مقبولة» تتجاوب مع مهمة «الادارة الذاتية» غير أن نتيجة الانتخابات العتيدة قوضت آمال تلك السلطات الاسرائيلية عندما حملت الى رئاسة البلديات شخصيات وطنية تقدمية ملتزمة بخط منظمة التحرير الفلسطينية وسياساتها وتوجهاتها.

وعند هذه النقطة الحاسمة، تجدر الاشارة الى أنه بعد انقضاء سنوات عديدة على مشروع بيرس المذكور أعلاه، عاد هو نفسه الى طرح فكرة «الادارة الذاتية» لسكان الأراضي المحتلة بعد تشكيله لحكومة الائتلاف التناوبية في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في تموز/ يوليو ١٩٨٤. وبالفعل، عاد الحديث بقوة حول فرض «الادارة الذاتية» من جانب واحد عندما أعلن بيرس أن «اسرائيل» ستقدم على تطبيق الادارة الذاتية من جانب واحد.

لقد أشارت وسائل الاعلام الاسرائيلية في حينه الى أن مشروع بيرس الجديد جاء على «خلفية الشعور بخيبة الأمل نتيجة فشل المباحثات الأردنية الفلسطينية»[١٣]. كما قيل ان احدى الفرضيات الأساسية للتحرك الاسرائيلي الجديد في المناطق المحتلة هي أن نقل جزء من صلاحيات الحكم العسكري ووظائفه الى السكان المحليين يمكن أن يخلق طرفاً ثالثاً في الأوساط السياسية ـ الاجتماعية الفلسطينية غير الأردن ومنظمة التحرير، وانه يمكن لهذا الطرف الثالث أن يعبر عن هوية فلسطينية مستقلة تستمد شرعيتها من حقيقة أن «اسرائيل» هي التي تنازلت عن صلاحيات ادارية لها. ومن الثابت أن مشروع بيرس ارتكز أساساً على محاولة تطبيق «الادارة الذاتية» في قطاع غزة أولاً،

وذلك نظراً للظروف السكانية والاقتصادية المتفاقمة في تلك المنطقة.

وعندما عاد بيرس لمشروعه القديم هذا، لم تواجهه معارضة حقيقية من جانب الليكود نظراً الى أن مشروع الادارة الذاتية بقدر ما هو مشروعه، كان أيضاً مشروع الليكود بل انه مشروع مناحيم بيغن تخصيصاً، وهو كذلك الحل الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد. الا أن المفاجأة كانت في أن المعارضة جاءت من جانب وزير «الدفاع» اسحق رابين الذي عبر عن موقفه المعارض لمشروع بيرس حينما اجتمع بصورة سرية في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٦ مع شخصيات من الضفة الغربية. يومها، قال رابين ان السياسة الاسرائيلية لا تنوي تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد، وانما ستعمد الى نقل صلاحيات ووظائف للسكان دون الاضرار بالإطار العام للادارة الاسرائيلية.

لقد آل مشروع بيرس الأخير الى الفشل كسابقة رغم الجهود التي بذلها صاحبه من أجل اقناع مختلف الأطراف المعنية به. ولعل من أهم العوامل التي أدت الى احباط المشروع الرفض الكامل من جانب السكان الفلسطينيين له وعدم التجاوب معه بأي صورة من الصور أولا، ومسارعة اسحق رابين القطب الثاني المنافس لبيرس في قيادة حزب العمل لرفض المشروع ثانياً، وعدم تأييده أو تشجيعه من جانب حزب الليكود الشريك الائتلافي في حكومة بيرس حينئذ ثالثاً.

(٥) مشروع كاتس ١٩٨٦:

في نهاية شهر آب/ اغسطس من عام ١٩٨٦، قام ابراهام كاتس عوز وزير الزراعة الاسرائيلي آنذاك وأحد زعماء حزب العمل البارزين بطرح مشروع خاص عرف باسم «قطاع غزة أولاً»، حيث عكست آراء وافكار عوز في هذا المشروع حقيقة مواقف وآراء واتجاهات زعماء من حزب العمل، وبشكل خاص شمعون بيرس الذي يعتبر كاتس عوز من مؤيديه. أما أهم ما جاء في ذلك المشروع فيتخلص فيما يلي.

«تلتزم كل من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل بأنه في نهاية المرحلة

التي تمتد ٢٥ عاماً بنقل جميع الشؤون الادارية لأيدي السكان المحليين الذين سيكون بامكانهم (بعد هذه الحقبة التاريخية) تقرير مصيرهم من خلال استفتاء سري، وقرار السكان هو الذي سيحدد ماهية السيادة على المنطقة وتكون كافة الخيارات مفتوحة أمامهم بما في ذلك الانضمام الى اسرائيل»[١٤].

وجاء في المشروع أيضاً: «انه يجب منع اقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة في أية تسوية يتم التوصل اليها، وتقوم ترتيبات الامن في المنطقة على أساس مستوطنات حدودية، ويتم تعزيز المنطقة الامنية بمستوطنات وشبكة دفاعية واسعة، ويتم تشكيل مجلس اداري ثلاثي من (١٥) شخصاً، (٧) اسرائيليين، و (٤) مصريين، و (٣) من السكان المحليين، ويعين رئيس اميركي لهذا المجلس تتوافر له وسائل وصلاحيات تحقيق حكم والزام»[١٥].

وفي وقت لاحق، طرح بيرس نفس الأفكار المتعلقة «بقطاع غزة أولا» عندما أصبح رئيساً للوزراء في حكومة «الوحدة الوطنية» في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨. ففي حينه، أخذ مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي على عاتقه، بمشاركة الخبراء بشؤون المناطق المحتلة، وضع خطة مستقلة لتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة. وفي تحليل لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية لدوافع هذه الخطة، أوضحت أنها عائدة الى الاعتقاد بأن الوضع السكاني والاقتصادي في قطاع غزة قد يتسبب في توتر كبير في المنطقة، وان خطة بيرس تعتمد على تقليص عدد الاسرائيليين المتواجدين في المكاتب المدنية التي تدير شؤون القطاع الى أدنى حد. كما تحدثت بعض الصحف الاسرائيلية عن أن فكرة تطبيق «الادارة الذاتية» من جانب واحد تهدف الى خلق بديل فلسطيني لمنظمة التحرير، وخلق بديل اسرائيلي للخيار الأردني[١٦].

ثانياً ـ مقترحات ومشاريع معسكر اليمين والتطرف:

أ ـ مشروع بيغن ١٩٧٧:

بعد الانقلاب السياسي الذي أسفر عن صعود الليكود الى سدة الحكم في الكيان الاسرائيلي عام ١٩٧٧، كان من المتوقع أن تلجأ حكومة مناحيم بيغن الليكودية الى ابتكار وتنفيذ خطوات ومخططات ومشاريع جديدة تهدف الى تعزيز واحكام السيطرة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حينه ركزت معظم التوقعات على احتمال اعلان حكومة بيغن ضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالفعل، كشف بيغن منذ الساعات الأولى لادارته دفة الحكم عن نواياه الحقيقية ازاء مصير الأراضي المحتلة، اذ أجاب مستنكراً على سؤال صحفي بهذا الخصوص قائلاً: «أراضي محتلة؟... أية أراضي محتلة..؟ لعلك تقصد يهودا والسامرة، لقد تم تحريرها وعادت جزءاً من اسرائيل»؟!! لقد كان من المتوقع فعلاً أن تقدم حكومة الليكود على جملة خطوات واجراءات تكرس الاحتلال وسياسة الضم، غير أنها ارتدعت كما هو معروف عن اعلان الضم رسمياً بسبب مشاكل رئيسية وعقبات كبيرة تقف أمام هذه الخطوة، وعلى رأسها مشكلة السكان الفلسطينيين في هذه المناطق وهي المشكلة المتفاقمة المثيرة للقلق والأرق الاسرائيليين باستمرار. لذا، وعلى أرضية هذه الخلفية بالذات، أقدم بيغن ـ بعد اشهر قليلة من وصوله للحكم ـ على طرح مشروع «الحكم الذاتي» أمام الكنيست في ١٩٧٧/١٢/٢٨ بهدف حل مشكلة «الخطر الديموغرافي».

ففي الخطاب الذي ألقاه بيغن أمام الكنيست الاسرائيلي في التاريخ المذكور اقترح تشكيل حكم اداري ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس عدد من المبادىء أبرزها التالية[١٧]:

١ ـ الغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ ـ يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة حكم ذاتي اداري للسكان

العرب في المناطق بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم.

٣ ـ ينتخب سكان الضفة والقطاع مجلساً ادارياً يتألف من (١١) عضواً بموجب المبادىء المحددة في هذه الوثيقة.

٤ ـ تكون مدة ولاية المجلس الاداري أربع سنوات ابتداء من يوم انتخابه.

٥ ـ يكون مقر المجلس الاداري في بيت لحم.

٦ ـ تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن صلاحيات المجلس الاداري.

٧ ـ يتولى المجلس الاداري تصريف أعمال الدوائر التالية: التعليم، الشؤون الدينية، المالية، المواصلات، البناء والاسكان، التجارة والصناعة والسياحة، الزراعة، الصحة، العمل والانعاش، تأهيل اللاجئين، الادارة القضائية، الاشراف على قوة شرطة محلية، ويصدر المجلس الاداري الأنظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر

٨ ـ يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الى السلطات الاسرائيلية.

٩ ـ يمنح سكان المناطق حق الاختيار الحر للحصول على الجنسية الاسرائيلية أو الجنسية الأردنية.

١٠ ـ تمنح الجنسية الاسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في المناطق وفقاً لقانون التجنس في اسرائيل.

١١ ـ تشكل لجنة من ممثلين عن اسرائيل والأردن والمجلس الاداري تنظر في القوانين المعمول بها في المناطق لتحدد ما سيظل معمولاً به منها وما سيلغى، كما تحدد صلاحيات المجلس الاداري في مجال اصدار القوانين، وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع.

١٢ ـ تشكل لجنة من ممثلين عن اسرائيل والأردن والمجلس الاداري لتحديد أنظمة الهجرة للمناطق، وتحدد اللجنة القواعد التي

يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج المناطق بـالهجرة بمقـدار معقول اليها، وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع

١٣ ـ تضمن لسكان اسرائيل والمناطق حريـة التنقل وحـرية النشـاط الاقتصادي في اسرائيل والمناطق.

١٤ ـ يعـين المجلس الاداري أحد أعضـائه لتمثيلـه لدى الحكـومـة الاسرائيلية من أجل البحث في المسائل المشتركة ويعـين عضواً آخر لتمثيله لدى الحكومة الأردنية للبحث في المسائل المشتركة

١٥ ـ تتمسـك اسرائيـل بحقهـا ومطلبهـا في السيـادة عـلى المنـاطق، وادراكاً منها لـوجود مطـالب أخرى، فـانها تقتـرح ـ من أجل الاتفاق والسلام ـ بقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

١٦ ـ فيما يتعلق بادارة الأماكن المقدسة للديانات الثـلاث في القدس، يعد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء الـديانـات الى الأماكن المقدسة الخاصة بهم.

وبعد ما يقرب من عام ونصف،واستعداداً للمفاوضات بشأن الحكم الـذاتي في الضفـة الغـربيـة وقطـاع غـزة، قـدم منـاحيم بيغن يـوم ١٩٧٩/٥/٣ الى لجنـة الأحد عشر (لجنـة وزارية تشكلت عـلى أساس ائتلافي في ١٩٧٩/٣/١٩ برئاسة بيغن من أجـل بلورة مـوقف اسرائيل من موضوع الحكم الـذاتي وانبثق عن هذه اللجنـة الطاقم الاسرائيـلي المفاوض) مسودة مشروعه بشأن الحكم الذاتي. وقد تضمن المشروع في صيغتـه الأولى ثلاثـين بنداً وفي أعقـاب مناقشـات مستفيضة لمشروع بيغن على مدى عدة جلسات، صـادقت لجنة الأحـد عشر على الصيغـة المعـدلـة لمشروع بيغن الأصـلي ومن ثم طـرح المشروع عـلى الحكـومـة الاسرائيلية للتصديق نهائياً، حيث ووفق عليه بالاجماع.

وقد أوردت صحيفة «هآرتس» في عددها الصادر يوم ١٩٧٩/٥/٢٢ بنود مشروع بيغن وأهمها

١ ـ تنطبق أحكام الحكم الذاتي بعد تشكيل سلطة الادارة الذاتية

٢ ـ يقوم الحكم العسكري باحالة الصلاحيات التي ستمنح لسلطة الادارة الذاتية.

٣ ـ تجري مفاوضات بشأن عدد أعضاء المجلس الاداري المنتخب وعدد دوائره.

٤ ـ تتولى أجهزة الأمن الاسرائيلية المسؤولية عن الأمن الداخلي ومكافحة «الارهاب والنشاط الهدام وأعمال العنف».

٥ ـ تخضع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقانون والقضاء والادارة الاسرائيلية، كما يحافظ على الحق في الاستيطان في أقاليم الحكم الذاتي.

٦ ـ تنسحب قوات الجيش الاسرائيلي وتتمركز من جديد في مناطق محددة في أقاليم الحكم الذاتي.

٧ ـ تكون الدولة الاسرائيلية مسؤولة عن تخطيط المياه بالتشاور مع المجلس الاداري.

٨ ـ تكون أراضي الدولة والأراضي الصخرية في يد اسرائيل.

٩ ـ ستكون هناك حرية تنقل بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي.

١٠ ـ يتاح لسكان «يهودا والسامرة» وغزة الاختيار بين الجنسيتين الاسرائيلية والأردنية.

١١ ـ يمكن لمواطني «اسرائيل» امتلاك الأراضي في أقاليم الحكم الذاتي، أما سكان «يهودا والسامرة» وغزة فباستطاعتهم امتلاك الأراضي في «اسرائيل» فقط بعد حصولهم على الجنسية الاسرائيلية.

١٢ ـ ستجري مفاوضات بشأن طريقة انتخاب المجلس الاداري.

١٣ ـ اعلان: لن تسمح «اسرائيل» أبداً باقامة دولة فلسطينية في «يهودا والسامرة» وغزة لأنها ستشكل خطراً على وجودها وأمنها.

١٤ ـ بعد سنوات الحكم الذاتي الخمس، ستطالب «اسرائيل» بحقها في احلال سيادتها على أراضي «يهودا والسامرة» وغزة[١٨].

إذاً يستشف من بنود مشروع «الحكم الذاتي» البيغني أن ذلك المشروع قد يكون الأكثر خطورة وتهديدا للقضية الفلسطينية بشكل

عام، ولمشكلة الأراضي المحتلة ١٩٦٧ بشكل خاص، وذلك في ضوء ما ينطوي عليه من عناصر ومضامين تطبيقية تصفوية، ومن برامج تنفيذية تبين بوضوح الهدف من طرحه. وما اصرار عدد كبير من زعماء الكيان الاسرائيلي على اعتبار ذلك المشروع أساس أي تسوية للمناطق المحتلة الا دليلاً ساطعاً على ذلك. ويمكن القول ان مشروع بيغن يشتمل على العناصر الجوهرية الخطرة التالية:

١ ـ منح السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة «حكماً ذاتياً ادارياً» فحسب، بعد انهاء الحكم العسكري الاسرائيلي في مناطق التواجد السكاني الفلسطيني.

٢ ـ اقامة وتشكيل «مجلس اداري» منتخب يمارس مهام الحكم الاداري الذاتي ليس الا.

٣ ـ مسألة السيادة الاسرائيلية (الجنسية والأمن والنظام العام).

٤ ـ مواصلة السيطرة على المناطق المحتلة واضفاء شرعية قانونية على نهج الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادر الثروات الطبيعية وخاصة مياه الضفة الغربية.

٥ ـ تأكيد النهج الاستيطاني في الأراضي المحتلة حتى بعد اقامة الحكم الذاتي.

وقد انفرد زئيف شيف، المحلل العسكري الاستراتيجي لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، بالكشف عن جوانب من مضمون التوصيات التي تقدمت بها «لجنة بن اليسار» بخصوص كيفية تنفيذ البنود العامة التي تضمنها مشروع بيغن وكيفية الحفاظ على المصالح الاسرائيلية في كل المجالات التي تطرق اليها المشروع، وبشكل خاص في مجال الأمن والسيطرة والسيادة. فقد قال شيف في عدد الصحيفة الصادر يوم ٢١/٥/ ١٩٧٩: «تقول التوصيات: سيمنع الأشخاص الذين أدينوا بالقيام بأعمال معادية لاسرائيل من ترشيح أنفسهم، ولن تكون الانتخابات على أساس قوائم انتخابية بل على أساس شخصي، دون ذكر الدائرة التي يترشح عنها المرشح».

«سيحتفظ الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن بأوسع الصلاحيات حيث يحتفظ بشبكة من التحصينات ومستودعات الطوارىء لمواجهة احتمال الحرب، كذلك يستمر الجيش بالتدريب في المناطق. ولهذا الغرض، فانه سيغلق مساحة من الأرض قدرها ٢٤٥ ألف دونم لأغراض الرماية، و٤٨٠ ألف دونم لأغراض التدريبات العادية».

«لغرض السيطرة الأمنية وامكان التحرك الى الحدود، تنوي اسرائيل تعبيد أكثر من عشر طرق طويلة في يهودا والسامرة وطريق أخرى في غزة، اضافة الى الطرق الالتفافية، وتكون للجيش الاسرائيلي السيطرة الكاملة على محاور هذه الطرق».

«بالنسبة للأمن العام تقرر أن تكون للأمن العام صلاحية كاملة باتخاذ القرارات بشأن القيام بعمليات الاعتقال والتفتيش وتكون له حرية الدخول الى المؤسسات المحلية، وعلى الشرطة المحلية أن تسلم المعتقلين لديها إذا طلب منها ذلك، وشرطة اسرائيل هي التي تحدد أعتدة وتسليح أفراد الشرطة المحلية»[١٩].

ب ـ الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد[٢٠]:

لا شك بأن اتفاقات كامب ديفيد، وبشكل خاص مشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع منها، قد استند الى مشروع بيغن ذاته حيث يمكن تحسس مضامين هذا المشروع في تلك الاتفاقات. كما يمكن ملاحظة حقيقة أن نص اتفاقية كامب ديفيد حول «الحكم الذاتي» قد أكد على العناصر التالية المستوحاة من مشروع مناحيم بيغن:

١ ـ الحكم الذاتي المشار اليه هو للسكان تحديداً، حيث جرى فصل السكان عن الأرض والوطن ومسألة السيادة.

٢ ـ اقتباس فكرة «المجلس الاداري المنتخب» تحت اسم «سلطة الحكم الذاتي» من قبل السكان بالانتخاب الحر.

٣ ـ كذلك مسألة المرحلة والترتيبات الانتقالية ومدتها خمس سنوات تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي. كما تنص الاتفاقية على

أن تتفق مصر و «اسرائيل» والأردن بالتفاوض على:

أ - وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع.

ب - التوصل الى اتفاقية تحدد بموجبها مسؤوليات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع

ج - اجراء مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقات هذه المناطق مع المحيط.

د - التوصل الى معاهدة سلام بين «اسرائيل» والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج ـ مشروع شارون ١٩٨١:

في ضوء الحقيقة البدهية الساطعة المتعلقة بجوهر الموقف الاسرائيلي الرافض أساساً ومبدئياً الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة كيان فلسطيني فيهما، أقامت السلطات الاسرائيلية العقبات والعراقيل في المفاوضات التي جرت بينها وبين مصر حول الحكم الذاتي أو «الادارة الذاتية» بعبارة أدق وقد آل ذلك بتلك المفاوضات الى طريق مسدود، الأمر الذي يتماشى تماماً مع الرغبة الاسرائيلية، على اعتبار أن الهدف الجوهري لابرام اتفاقيات كامب ديفيد لم يكن اطلاقاً التوصل الى اتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، بل اخراج مصر بحجمها وقوتها وثقلها السياسي والعسكري والبشري من جبهة المواجهة مع «اسرائيل». وبالفعل، لقد تحقق ذلك الهدف الى حد بعيد كما أثبتت تجارب السنين الماضية، بحيث كانت له انعكاسات استراتيجية بعيدة الأثر على مجمل الصراع مع دولة الاحتلال الاسرائيلي.

وفي هذا الاطار نفسه، سعت السلطات الاسرائيلية، دوماً، وعبر مختلف الوسائل والأساليب الى تعزيز احتلالها ووجودها عندما أقدمت على فرض ما يسمى بمشروع «الادارة المدنية». وينسب هذا المشروع الأخير الى الجنرال أرئيل شارون الذي قدم، بصفته «وزيراً للدفاع» مسؤولاً عن المناطق المحتلة اقتراحاً الى الحكومة الاسرائيلية يقضي

بفصل ادارة الشؤون المدنية للسكان عن ادارة الحكم العسكري، وكان ذلك خلال جلسة الحكومة المنعقدة في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨١ عندما وافقت الحكومة على خطة شارون تلك بالاجماع.

استند مشروع شارون في حينه إلى أفكار مناحيم ميلسون المتخصص في الشؤون العربية ورئيس «الادارة المدنية» فيما بعد أيضاً، أما الخطوط العريضة للمشروع فهي:

أ ـ تغيير النهج المتبع في التعامل مع سكان المناطق المحتلة. أي بمعنى اتباع نهج جديد يتسم باالليبرالية مع السكان بهدف استمالتهم لتأييد فكرة«الادارة المدنية»، وذلك من خلال تقليص الاحتكاك والصدام المباشر مع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبالتالي اظهار الحكم العسكري بمظهر الطرف الذي لا يتدخل في الشؤون المحلية للسكان، ومن ضمن هذه الإجراءات تخفيف الحواجز العسكرية على الطرقات، وتقليل استفزازات الجنود للسكان.

ب ـ اجراء تعديلات ادارية وتنظيمية، بحيث تصبح النشاطات التجارية والنشاطات التخطيطية ذات العلاقة بالجهاز الأمني ضمن مسؤولية قائد المنطقة، في حين أن النشاطات المدنية المتعلقة بالسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع ستكون من صلاحيات «الادارة المدنية» الملحقة بوزارة «الدفاع».

ج ـ المراهنة على «روابط القرى» كزعامة بديلة لمواجهة القوى والمؤسسات الوطنية، علماً بأن تلك «الروابط» قد انهارت ودكت آخر حصونها خلال الانتفاضة الفلسطينية[٢١].

لقد استهدف شارون من وراء مشروع «الادارة المدنية» الظهور بمظهر الليبرالية والمدنية أولاً، واستمالة السكان الفلسطينيين لتأييد فكرة «الادارة المدنية» عبر تخفيف بعض مظاهر التواجد والتدخل العسكري في الحياة المدنية ثانياً.

وبعد ستة أسابيع من التخمينات والتعليقات داخل وخارج

«اسرائيل»، نشر يوم ١٩٨١/٩/٢٢ رسمياً أن «وزير الدفاع» ارئيل شارون سيقترح ـ بالتنسيق مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ـ هيكلية ادارية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الاطار، ذكر أنه سيتم فصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، مع تعيين البروفسور مناحيم ميلسون رئيساً للادارة المدنية الجديدة لمتابعة تنفيذ المخطط. وقد تبنت الحكومة الاسرائيلية في جلستها المنعقدة يوم ١٩٨١/١٠/٤ مقترحات شارون بهذا الخصوص، وجاء في بيانها: «ان الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لاقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية»[٢٢].

يتبين عبر تجربة السنوات التي أعقبت تبني وتنفيذ هذا المشروع أن «الادارة المدنية» انما خلقت لتكريس مجمل المشاريع والمخططات الرامية الى ابقاء و «تخليد» الاحتلال وانجاز عملية الضم الزاحف للمناطق المحتلة.

لقد انطوى مشروع شارون حينذاك على ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة:

الأولى: تتمثل في تمهيد الأجواء المناسبة لتشجيع الحوار بين بعض الرموز الفلسطينية العربية المعروفة بـ «الاعتدال»، وبين سلطات الاحتلال بعد اعطائها الغطاء المناسب.

الثانية: بعد أن يتم ايجاد القيادات البديلة يجري التحضير لمحادثات الحكم الذاتي التي ستضم هذه القيادات، الأمر الذي كان سيحمل في طياته توجيه ضربة الى منظمة التحرير الفلسطينية.

الثالثة: وبعد ذلك يتم ايجاد «الوطن البديل» للفلسطينيين في لبنان أو الأردن[٢٣].

الموقف الفلسطيني.

على صعيد الوطن المحتل، تمثل الموقف الفلسطيني من هذا المشروع التصفوي بالرفض الحاسم، ومقاومة الاجراءات التي حملها ميلسون معه. فقد أدرك السكان الفلسطينيون والشخصيات الوطنية في المناطق

المحتلـة أن خطة شـارون انما تهـدف الى فرض قيـادات بديلـة لمنظمة التحرير تقبل بالاحتـلال كأمـر واقع وتسـاهم مع بقيـة أطراف كـامب ديفيد في تنفيذ سياسة «الحكم الـذاتي». وفي هذا الصـدد، اتهم بسام الشكعـة، رئيس بلديـة نابلس المنتخب آنـذاك، في تصريـح لـه لمجلـة «البيادر السياسي» سلطات الاحتلال بالعمل على فرض مؤامـرة «الحكم الـذاتي» عـلى الشعب الفلسطيني، ووجـه نـداء الى جمـاهـير الشعب الفلسطيني في المنـاطق المحتلة دعـاها فيـه الى المحافظـة على الـوحـدة الـوطنية تحت قيـادة منظمة التحـريـر الفلسطينيـة ـ الممثـل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني. كما تناول كريم خلف، رئيس بلدية رام اللـه المنتخب في حينه، القـرار بفصـل الادارة المـدنيـة عن الحكم العسكـري فعلق قائـلاً: «ليس هناك فـرق بـين حـاكم يـرتـدي الـزي العسكري، وآخر يرتدي الملابس المدنية». ومن جهته، أكد رشاد الشـوا رئيس بلدية غزة آنذاك، رفضه للمشروع قائـلاً: «مهما كـان الهدف من سيـاسـة شـارون، فعـلى المسؤولـين الاسرائيليـين أن يفـهمـوا أن الفلسطينيين في الداخل والخارج موحدون حول هدف واحـد، هو حق تقرير المصير وحقهم في اقامة دولتهم المستقلة على أرضهم»[٢٤].

وعلى الصعيد الجماعي، عقد في ١٩٨١/١١/١ اجتماع موسع ضم رؤساء البلديات وأعضاء «لجنة التوجيـه الوطنـي» ورؤسـاء التنظيمات الشعبيـة والمهنيـة، وصـدر عن الاجتمـاع بيـان رفض مشروع الادارة المدنية جاء فيه:

«ان مشروع شـارون يهـدف الى ايجـاد بديـل لمنظمـة التحـريـر الفلسطينية. ان الحل الوحيد يكمن في انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي المحتلة، واقـامة الـدولة الفلسطينيـة المستقلة وعـاصمتها القـدس بقيادة منظمـة التحريـر الفلسطينيـة»، كمـا دعـا البيـان الى: «اضراب شـامل وتنظيم مظـاهرات احتجـاجية في مختلف مـدن وقـرى الضفة والقطاع، ليتحول ذلك الى انتفاضة عـارمة منـاهضة لـلاحتلال ومنـاهضـة لمشروع الادارة المـدنيـة ومبـايعـة منظمـة التحـريـر الفلسطينية»[٢٥].

وبهذا الرفض وبغيره، انتهت مرحلة وبدأت مرحلة جديدة عاود فيها الزعماء الاسرائيليون محاولاتهم لاحتواء و/أو تصفية القضية بمشاريع أكثر تطوراً وأشد خطراً

هوامش الفصل الأول:

(١) المحامي سعيد تيم، «الحكم الذاتي: فكرة تجاوزتها الأحداث» ـ صحيفة **الرأي** الأردنية عدد ١٩٨٩/١/١.

(٢) انظر نصوص مشروع آلون في **اسرائيليون يتكلمون/ حوار بين اسرائيليين حول القضية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، (بيروت: ترجمة ونشر الدراسات الفلسطينية ١٩٧٩، ملحق رقم ٣)، ص ص ٢٢٥ ـ ٢٣٠.

(٣) تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٨، عمان ـ ص ص ٧٥ ـ ٧٦

منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥، (عمان. دار الجليل)، ص ٨٠ ـ ٨٢.

(٤) تيم، **المصدر السابق نفسه**.

(٥) عبر ديان عن أفكاره هذه في أكثر من مناسبة، انظر على سبيل المثال صحيفة **هارتس** الاسرائيلية عدد ١٩٧٣/٧/٢٤، وعل **همشمار** الاسرائيلية عدد ١٩٧٥/١/١٩.

(٦) تيم، **المصدر السابق نفسه**

(٧) انظر **نص وثيقة غاليلي، مجلة شؤون عربية، عدد حزيران/ يونيو ١٩٨٣**، (تونس، الجامعة العربية)، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(٨) انظر د. **الياس شوفاني**: «**فقاعة الادارة الذاتية**» (مجلة شؤون فلسطينية، قبرص، عدد ٥٥ /آذار/١٩٧٦)، ص ٥٣.

(٩) صحيفة **هارتس** الاسرائيلية عدد ١٩٧٦/١٠/٢٣.

(١٠) صحيفة **دافار** الاسرائيلية عدد ١٩٧٥/١٠/٢٤.

(١١) صحيفة **الشعب** المقدسية، عدد ١٩٧٥/١١/٢.

(١٢) **المصدر السابق نفسه**

(١٣) **المصدر السابق**

(١٤) صحيفة **دافار** الاسرائيلية عدد ١٩٨٦/٧/٢٥.

(١٥) **المصدر السابق**.

(١٦) **الصحف الاسرائيلية** الصادرة يوم ١٩٨٦/٧/٢٥.

(١٧) نص مشروع بيغن في أكثر من مصدر، انظر **مجلة فلسطين الثورة**، عدد خاص أول يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨، ص٢٤٩، كذلك منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ٤٧ ـ ١٩٨٢** (عمان: دار الجليل، طبعة أولى ١٩٨٣)، ص ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

(١٨) صحيفة **هارتس الاسرائيلية**، عدد ١٩٨٩/٥/٢٢

(١٩) رئيف، شيف، صحيفة **هارتس الاسرائيلية** عدد ١٩٧٩/٥/٢١

(٢٠) انظر مير الهور وطارق الموسى، **المصدر نفسه**، كذلك انظر. هنري كتن، **اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية من وجهة نظر القانون الدولي** (منشورات اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين) ص ١٢ ـ ١٣.

(٢١) انظر د. اسماعيل شلش، **الادارة المدنية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، (مجلة شؤون عربية ـ تونس/ الجامعة العربية) عدد ٣٤/٣٣، تشرين ثاني /كانون أول ١٩٨٣، ص ٦٢.

(٢٢) انظر الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم ١٩٨١/٩/٢٣

(٢٣) صحيفة **هارتس الاسرائيلية** عدد ١٩٨١/١٠/٥

(٢٤) مجلة **شؤون فلسطينية**، (قبرص)، عدد ١٢١، كانون أول/ ديسمبر ١٩٨١، ص ص ١٩٨ ـ ١٩٩

(٢٥) مجلة **شؤون عربية**، (عدد ٣٤/٣٣، تشرين ثاني/ كانون أول ١٩٨٣)، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

الفصل الثاني

مقترحات ومشاريع الحكم الذاتي
في مرحلة ما بعد الانتفاضة

في العام ١٩٨٨، تواصلت عملية طرح أفكار ومقترحات «التسوية» الصهيونية لمشكلة الأراضي المحتلة ومستقبلها مع تحديد مستقبل علاقتها مع الكيان الاسرائيلي. بل ان وتيرة هذه العملية قد ازدادت تسارعاً والحاحاً وجدية على ما يبدو في أعقاب اندلاع نار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة في أنحاء الأراضي العربية المحتلة منذ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. وبات واضحاً أن جميع هذه المشاريع لم تكن سوى محاولات متعددة متباينة المضامين والغايات ولكنها تهدف في نهاية المطاف، إلى معالجة أو محاصرة أو إنهاء الانتفاضة المتأججة طوال الأشهر الماضية.

لقد تنافس وتسابق العديد من الأحزاب أو الزعماء أو الأطراف السياسية في الكيان الاسرائيلي في طرح أفكار ومقترحات أو مشاريع معينة في هذا السياق. وعلى سبيل الفرز والاستيعاب والتسهيل، نتناولها هنا في مجموعتين: الرزمة الأولى من هذه الأفكار والمقترحات والمشاريع الآتية أو الصادرة من أطراف وعناصر مصنفة على معسكر التجمع واليسار الاسرائيلي، والرزمة الثانية تشمل تلك المشاريع والأفكار الآتية أو الصادرة من أطراف وعناصر مصنفة على معسكر اليمين والتطرف.

وقبل الدخول في طرح وبحث وتحليل كل هذه الأفكار والمقترحات، نلفت الانتباه الى أننا فرزنا فصلاً خاصاً لكل من خطة وزير «الدفاع» الاسرائيلي اسحق رابين، ومشروع أو مقترحات رئيس الوزراء

الاسرائيلي اسحق شامير، وذلك في ضوء أساسية وجوهرية وأهمية أفكار ومقترحات هذين «الزعيمين» الاسرائيليين في عملية «السلام» الدائرة و «المفاوضات المتوقعة».

أولاً: أفكار ومقترحات ومشاريع معسكر التجمع واليسار:

أ - مشروع يعقوبي ١٩٨٨:

استمراراً في اطار طرح مختلف المشاريع التصفوية لمشكلة الأراضي المحتلة، بادر جاد يعقوبي - وزير الاتصالات الاسرائيلي وأحد زعماء حزب العمل الداعين الى تسوية جدية للقضية الفلسطينية، والذي كان أول من اعترف بالتأثير المتزايد للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي - الى طرح مشروع خاص به أيضاً في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨. ورغم اعتراف يعقوبى بأن الانتفاضة أحدثت تغييراً وواقعاً جديداً في الشرق الأوسط كله، فان مشروعه لا يختلف بجوهره اطلاقاً عن جوهر ما يطرحه الليكود، الأمر الذي يبرهن لنا مرة أخرى على أن معظم زعماء الكيان الاسرائيلي ومنهم أولئك الذين يطلق عليهم «معتدلون» أو «حمائم» انما تنطوي طروحاتهم وتصوراتهم على عدم الاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

يطرح يعقوبي في مشروعه جملة نقاط وشروط «يجب» أن تتمسك «اسرائيل» بها وأن لا تتنازل عنها في أية مفاوضات مستقبلية وهي:

١ - «تتفاوض «اسرائيل» فقط مع أولئك الذين يلبون بشكل «صادق» - كما يدعي يعقوبي - جميع الشروط الاميركية. وأي فلسطيني يعترف بهذه الشروط سيعتبر شريكا في المفاوضات، والأولوية ستعطى للفلسطينيين الذين سينتخبون من قبل سكان المناطق.

٢ - ستدعو «اسرائيل» الى اقامة اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني من خلال عملية التفاوض.

٣ ـ الأرض التي ستقام عليها الكونفدرالية والتي هي تحت سيطرة «اسرائيل» ستكون منزوعة السلاح.

٤ ـ سوف لا تنسحب «اسرائيل» الى حدود عام ١٩٦٧ وستصر على الضمانات اللازمة لحماية أمنها.

٥ ـ لن تكون القدس موضوعاً للحوار مع الفلسطينيين، وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس، ولكن في تاريخ متأخر، عندما يكون الدافع لتعايش سلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين قد تطور.

٦ ـ سيبقى الجيش الاسرائيلي منتشراً على طول نهر الأردن وعلى طول «الخط الأخضر»، وسيتم انشاء مؤسسات للانذار المبكر على امتداد المناطق الاستراتيجية.

٧ ـ يجب أن تتخلى القيادة الفلسطينية عن أية نوايا «توسعية» ـ كما يشترط يعقوبي ـ وعن «ادعاءاتها» بالتحدث باسم السكان العرب في «اسرائيل».

٨ ـ ستستمر المستوطنات الاسرائيلية القائمة في البقاء، وستتمتع بحكم مدني محلي، كما سيتم اتخاذ الاجراءات الأمنية الضرورية لحماية هذه المستوطنات.

٩ ـ سيتم فتح معابر حرة واقامة علاقات طبيعية بين اسرائيل والسلطة في المناطق.

١٠ ـ كخطوة أولى وفي المستقبل القريب، يجب أن تسمح «اسرائيل» بانتخاب مسؤولين محليين في المناطق وأن تعمل على تحويل أكبر قدر من السلطة لهؤلاء المسؤولين»[١].

وكان الوزير جاد يعقوبي قد أقدم على طرح مضمون مشروعه هذا في مناسبات عديدة، كان أولها عام ١٩٧٢ حيث طالب آنذاك بتطبيق تسوية أحادية الجانب في المناطق كثيفة السكان في الأراضي المحتلة، كما صرح يوم ١٩٨٨/١٢/١٧ مؤكداً أنه: «يجب نقل الادارة المدنية

الى ايدي سكان المناطق كتسوية مرحلية من جانب واحد»[2].

ب ـ مشروع بنيامين بن اليعازر ١٩٨٩:

كما طرح عضو الكنيست بنيامين بن اليعازر، أحد القادة البارزين في حزب التجمع، مشروعاً خاصاً به يعالج موضوع الانتفاضة، والصراع الدائر بين الفلسطينيين والاحتلال حول الأرض والوجود والمستقبل. وقد نشرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية نص مقترحات بن اليعازر في عددها الصادر يوم ١٩٨٩/١/٢٧ حيث أوردت أهم البنود على النحو التالي:

يقول بن اليعازر في سياق رده على سؤال لمراسل الصحيفة: «انني أقترح أن تقوم حكومة اسرائيل بكاملها، وليس وزيراً واحداً أو وزيراً ملمحاً أو آخر منتقداً، باعداد خطة سياسية يجب أن تستند بحسب اعتقادي الى مرحلتين كبيرتين على أساس الاجماع الواسع في اسرائيل هما:

١ ـ «المرحلة (أ). وتقضي باعطاء الحكم الذاتي الكامل لسكان المناطق كي يديروا حياتهم باستثناء أمور ثلاثة: أمن اسرائيل وحقها في محاربة أي نشاط أو وجود مسلح، وضمان أمن اسرائيل ضد أي امتداد خارجي، وحماية المستوطنات اليهودية. أما مدة الحكم الذاتي هنا فهي خمس سنوات.

٢ ـ المرحلة (ب): مرحلة انتقالية تكون مفتوحة لعدة احتمالات تحدد مسبقاً ويطلع سكان المناطق عليها وهي، اتحاد فدرالي مع اسرائيل، أو اتحاد كونفدرالي مع اسرائيل أو اتحاد فدرالي مع الأردن»[3].

ويؤكد بن اليعازر في مشروعه على رفضه لفكرة اقامة دولة فلسطينية ووصفها بأنها «جنون». أما حول الوسيلة التي يجب أن يتم تنفيذ هذا المخطط بها فيقترح بن اليعاز:

١ ـ أن يقوم الطاقم المخول في الحكومة الاسرائيلية ببلورة الخط

الاستراتيجي الاسرائيلي استناداً الى المبادىء المذكورة، واقامة طاقم عمل خاص الى جانبه.

٢ ـ أن يشرع في اجراء تنسيق سري على كافة المستويات العملية والسياسية مع الولايات المتحدة ومصر، وحتى مع الاتحاد السوفياتي، وأهمها هو التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

٣ ـ أن يتم من خلال سلسلة التنسيقات هذه بلورة خطة أكثر تفصيلاً تأخذ بالحسبان ما طرحه الاميركيون والمصريون.

٤ ـ أن يشرع بعد ذلك بموجة واسعة من الحوارات مع سكان المناطق على مختلف المستويات.

٥ ـ وإلى جانب الحوارات الواسعة، تقوم «اسرائيل» بطرح خطتها علناً على الاسرائيليين.

٦ ـ وبعد ذلك تجري انتخابات في المناطق يمثل المنتخبون فيها السكان ويجلسون أمام «اسرائيل» الى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر وربما الأردن لاجراء مفاوضات حول المرحلة (أ)[٤].

هذا ويؤكد بن اليعازر في مقترحاته على ما أكده مختلف زعماء الكيان الاسرائيلي، أي ضرورة احتفاظ «اسرائيل» بغور الأردن ومنطقة القدس وضواحيها، ومنطقة مستوطنة «غوش عصيون»، واجراء بعض التعديلات الحدودية الأخرى، وهذه المسألة غير محددة وفضفاضة كما هو معروف.

ج ـ مشروع سريد ١٩٨٩:

يوم ١٩٨٩/٣/٧، تقدم يوسي سريد، عضو الكنيست ومن قادة حركة «راتس» ـ حقوق المواطن ـ المعروف بتصديه الدائم لسياسة القمع والبطش التي تنتهجها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد

الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة، باقتراح الى جدول أعمال لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الاسرائيلي، دعا فيه الى تحقيق «اتفاق وطني» اسرائيلي واسع تمهيداً لاجراء مفاوضات سياسية.

وقالت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية ان خطة سريد هذه هي أقصى ما يمكن أن يتقدم به «معسكر الحمائم» للحكومة الاسرائيلية. وكان ذلك عشية زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه آرنس لواشنطن، وعشية الحوار بين ممثلي «راتس» و «مبام» مع ممثلي منظمة التحرير في نيويورك.

تضمنت خطة سريد عدة عناصر يمكن القول انها تلتقي مع بعض مواقف الليكود وهي[٥]:

١ ـ ان الليكود لا يستطيع السعي الآن في هذه المرحلة الى تسوية نهائية. ويبدي سريد هنا استعداده لتسوية مرحلية تتفق صيغتها مع اتفاق كامب ديفيد.

٢ ـ ان الليكود يرفض المؤتمر الدولي كما هو معروف، ويقترح سريد اجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين و «اسرائيل».

٣ ـ ويقترح سريد كذلك انضمام «الحمائم» في «اسرائيل» الى المطالبة الشاملة للحكومة بأن يتوقف الفلسطينيون عن كافة «نشاطات العنف» و «الارهاب» والانتفاضة في آن واحد.

٤ ـ ويبدي سريد استعداده للقبول بأن يمثل الفلسطينيون في المرحلة الأولى من المفاوضات من قبل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وذلك مقابل اجراء انتخاب في المناطق المحتلة. وهذا هو ما سبق أن طرحه اسحق رابين وأيده فيه موشيه آرنس.

إذاً، يمكن القول ان سريد الذي يمثل معسكر اليسار و «الحمائم» «يغازل» في اقتراحه هنا صقور الليكود والتجمع بحمائمه وصقوره، حيث يطالب حركته «راتس» أيضاً بالتخلي عن المواقف السابقة، ويطالب الليكود والتجمع بالتخلي عن المواقف المتطرفة وتبني خطة

سياسية تتمتع باجماع قومي وتأييد واسع. ولعل أبرز ما ورد في مضمون خطة سريد هو: «تنازله أو تنازل «الحمائم» في «اسرائيل» عن فكرة المؤتمر الدولي، وانضمامهم الى الحكومة بمطالبتها بوقف ما يسمى بالأعمال العدائية قبل الشروع في المفاوضات، وكذلك تأييدهم لاتفاق مرحلي واجراء انتخابات في المناطق المحتلة وتطبيق «الحكم الذاتي كما يهوى صقور الليكود والتجمع»[6].

د ـ مقترحات شاحل ١٩٨٩:

أما موشيه شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، الذي يعد من أبرز قادة حزب التجمع فقد سارع هو الآخر الى الادلاء بآراء وأفكار خاصة به تستهدف معالجة الانتفاضة الفلسطينية. وفيما طرحه شاحل، لم يبتعد عن مضمون اطار كامب ديفيد أيضاً، فقد صرح يوم١٧/١٢/١٩٨٨ قائلاً: «الجمود السياسي من جانب اسرائيل سيعرضها لعزلة دولية تامة، وللحيلولة دون ذلك يجب تطبيق حكم ذاتي من جانب واحد تمنحه اسرائيل للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يشتركوا في عملية السلام»[7].

وعاد شاحل في مطلع شهر آذار/ مارس ١٩٨٩ الى تقديم أفكاره مرة أخرى حيث طرح أربعة شروط يجب تنفيذها من جانب الفلسطينيين كي توافق «اسرائيل» على اجراء مفاوضات معهم. وهذه الشروط هي: «التخلي التام عن الارهاب وشجبه، والاعتراف بحق اسرائيل بالوجود، وقبول قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) دون أي شرط، والتخلي التام أيضاً عن حق العودة للاجئين»[8].

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته، نشر الوزير شاحل المبادىء الأساسية لمشروعه ذلك في صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية على النحو التالي:

«١ ـ يجب أن تتطلع اسرائيل الى التوصل لتسوية دائمة بينها وبين اطار أردني ـ فلسطيني.

٢ ـ رفض اقامة دولة فلسطينية بين «اسرائيل» والأردن.

٣ ـ التوصل الى اتفاق مرحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة قيادات محلية واسعة.

٤ ـ الاتفاق حول الطابع النهائي للتسوية الدائمة بما في ذلك تخلي الفلسطينيين التام عن مبدأ حق العودة.

٥ ـ اجراء مفاوضات مع كل طرف فلسطيني يوافق على المبادىء المذكورة»[٩].

وعلى صعيد مختلف، طالب شاحل باضافة خطوات اقتصادية أخرى الى جانب البنود المذكورة أعلاه تستهدف تحسين مستوى معيشة السكان الفلسطينيين. كما طلب أيضاً من حكومة «اسرائيل» توجيه الدعوة لهيئة الأمم المتحدة لبدء عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

لقد جوبه مشروع شاحل هذا برفض صقور حزب التجمع وعلى رأسهم وزير الدفاع رابين الذي تعامل باستخفاف معه. كما رفض المشروع ذاته قادة الليكود رغم عناصر التلاقي مع مواقف صقور الحزبين الكبيرين في تجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واقامة كيانه الوطني، وحق العودة، علاوة على أن شاحل سبق وطالب بتطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وهو المشروع الذي يعود أصلاً لأولئك الصقور.

هـ ـ مقترحات هس ٨٨ ـ ١٩٨٩:

أعلن أرييه هس، عضو اللجنة السياسية لحزب العمل ورئيس «مجموعة الاتحاد الكونفدرالي» في الحزب، أن مجموعته التي تحظى بتأييد عدد لا بأس به من أعضاء مركز الحزب اقترحت خلال العام الماضي ومطلع العام ١٩٨٩ مرات عديدة على أفراد من منظمة التحرير الفلسطينية أو مؤيدين لها: «عقد لقاء معهم وبحث مسألة اقامة اتحاد كونفدرالي اسرائيلي ـ أردني ـ فلسطيني كطريق وحيد للتوصل الى حل»[١٠].

وتجدر الاشارة هنا، إلى أن «مجموعة الاتحاد الكونفدرالي» هذه هي الأكثـر استعداداً في صفـوف حزب العمـل للتجاوب مـع بعض المطالب الفلسطينية مثل اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. غـير أن مجمـوعة الاتحـاد الكونفـدرالي هذه لم تبتعـد، فيما اقتـرحته، عن اللاءات الاسرائيلية المعروفة الرافضة للحقـوق الفلسطينية. فقـد أعلن هس نفسه يوم ١٩٨٩/٤/٣ عن تشكيل لوبي جديد مع اليعازر كوهن، من حزب الليكود، حمل اسم «الأردن هي فلسطين» ويتكـون من (٨٠) عضـواً. وفي مؤتمر صحفي عقـداه لهذا الغـرض، عرض هس وكـوهن «مشروع سلام» خاصاً باللوبي يدعو السلطات الاسرائيلية الى احتضان ودعم عنـاصر فلسطينية من أجـل «اسقـاط نظـام حكم الملـك حســين» واقامة دولة فلسطينية في الأردن. وزعم الاثنان أن اسقاط الملـك حسين هـو المفتاح لحـل القضيـة الفلسطينيـة. وفي هـذا المـوقف، يتفق هس وكوهن مع وجهات نظر عـدد من زعماء الليكـود واليمين المتطـرف التي تـدعي أن «الأردن هي دولة فلسطـين» بحكم وجود أغلبيـة فلسطينيـة فيها، وأن الضفة الغـربية وقطـاع غزة همـا جزء من «أرض اسرائيـل الكاملة».

و ـ خطة بيرس ـ ١٩٨٩:

لقـد أشـير سـابقـاً إلى آراء زعيم حـزب العمـل شمعـون بـيرس في «التقسيم الوظيفي» و «الادارة الذاتية» في الضفة الغربية وقطـاع غزة، وذلك منذ منتصف السبعينات وحتى ما بعد منتصف الثمانينـات. وعاد بيرس، وزير المالية في حكومة الائتلاف الموسعة برئاسة اسحق شـامير، الى طرح المزيد من الأفكار والمقترحات لحل مشكلة المناطق المحتلة. غير أن مقترحاته هذه المرة جاءت بصـورة مختلفة الى حـد ما وتحت ضغط الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية، وتحت ضغط العامل الديموغـرافي ـ السكاني ـ وتزايد «خطر التكاثر السكاني الفلسطيني» كما صرح بيرس بذلك مرات عديدة.

نشرت مختلف الصحف الاسرائيليـة البنـود الجـوهـريـة لخطـة أو

مقترحات بيرس الجديـدة للتسويـة. وفي هذا السيـاق، ذكرت صحيفـة هآرتس ان بيرس كشف النقاب عن جوهر خطته في خطـابه الـذي ألقاه يوم ١٩٨٩/٣/٢٢ أمام «مؤتمر شامير للتضامن اليهودي مع اسرائيل» وهو «الحل على نمط بنلوكس أي اقامة ثلاثة كيانات مـرتبطة بـاتحاد أو حلف فـدرالي أو كـونفـدرالي، وتشتـرط الخطـة وجـود جيشـين فقط/ اسرائيـلي وأردني لحمايـة هذه الكيـانـات الثـلاثـة، وتجـريـد الكيـان الفلسطيني في الضفـة والقطاع تجـريداً كـاملاً، عـلى أن ترابط قـوات الجيش الاسرائيلي في مناطق محددة مسبقاً في المنـاطق المحتلة وخـاصة على امتداد نهر الأردن[11].

وتبدأ خطة بيرس بالحديث عن ضرورة التوصل أولاً الى اتفاق لوقف اطلاق النار بصورة تامة لمدة سنة كاملة ـ في حين كان رابين قـد اقترح مثلاً وقف الانتفاضة لمدة ستة أشهر ـ وعـلى كافـة الجبهات، بمـا فيها جبهة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما ألمح بيرس في خطابه المذكور أمام «مؤتمر التضامن اليهودي مع اسرائيـل» الى تفـاصيـل أخـرى في خطتـه، فقـال ان الفلسطينيـين يستطيعون حكم أنفسهم في المناطق الكثيفة بالسكان العرب، ويستطيعون ادارة شؤون حياتهم بواسطة مؤسساتهم الخـاصة ابتـداء من القضاء وحتى الصحـة، كما ستكـون لهم بطاقـات هويـة خاصـة بهم، هذا في المـرحلة الأولى. أمـا في المرحلـة الثانيـة فان الفلسطينيـين يستطيعـون الاختيـار بين اتحـاد مـع الأردن أو اتحـاد مـع الأردن و «اسرائيـل»، واقامة تعاون اقتصادي معهما. وحول موضوع القدس، أكد بيرس أنها ستبقى «موحدة وعـاصمة لاسرائيـل» بينما سيسمـح بحريـة الحركـة والعبـادة فيها لكـل الديـانات السمـاوية. أمـا بالنسبـة للمستوطنـات اليهـودية في المنـاطق المحتلة، فقـد أكد بـيرس: «ان هذه المستـوطنات ستبقى قائمة كما هي ولن تحل في حالة التوصل الى تسوية»[12].

واضح من خطة بيرس بتفاصيلها المقتضبة السـابقة انـه مع اقـامة كيـان فلسطيني (وليس دولـة فلسطينيـة) يـدار من قبـل مؤسسـات

فلسطينية، ويتم انتخاب زعماء ذلك الكيان تحت اشراف دولي. وفي هذا الموقف الجديد «تقدم» محـدود في موقف بـيرس. غير أن بـيرس يشترط تجريد الكيـان الفلسطيني من السلاح وابقـاءه تحت وصايـة وحمايـة اسرائيليـة، وتحت اشراف وتهديـد قوات الجيش الاسرائيـلي، مع رفض حاسم لفكرة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، تمـاماً كمـا هو وارد في برنامج حزب العمل.

وبالنسبة للانتخابات التي يقترحها بيرس، فما هو الهـدف هنا؟ هـل هو ايجاد أشخاص للتفاوض مع «اسرائيل» كما يقترح رابـين مثلاً؟ أم هو انتخاب أشخاص لأجهزة سلطة الكيان الفلسطيني المقترح؟ على أية حال واضح أن هذا البند ـ الانتخابات ـ يستهـدف كما في خطـة رابين ومقترحات شامير كذلك ـ كمـا سنرى لاحقـاً ـ الالتفاف عـلى وحدانيـة وشرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، ودق أكثر من اسفين وزرع أكثر من خلاف وتناقض بين أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته في المناطق المحتلة وبين منظمة التحرير وفلسطينيي الخارج.

ز ـ تقرير معهد «يافة» في جامعة تل أبيب ١٩٨٩:

لم تتوقف تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية عند المستويـين العسكري والسياسي في الكيان الاسرائيلي، اذ تعدتهما لتخترق، ولـو ببطء شديـد، كل المؤسسات وكـل البيوت الاسرائيليـة، ولتترك بصمـاتها عـلى معظم ومختلف مجالات ومرافق الحياة الاجتماعية الاسرائيلية سواء كان ذلك سلباً أم ايجاباً، قبولاً وتجاوباً أم رفضاً قاطعـاً. لذا، كـان من الطبيعي أن تظهر وتعلن ردود فعل مختلفة من مصادر متعددة حول الانتفـاضة والأراضي المحتلـة، وحول الكيفيـة التي يجب أن يكـون عليهـا المـوقف الاسرائيلي. ومن جملة ذلك كانت الوثيقة التي صدرت عن معهد «يـافة» للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تـل أبيب، الذي نشرتـه كله أو أجـزاء كبيرة منه كل الصحف ووسائل الاعلام الاسرائيلية يوم ١٩٨٩/٣/٩.

لقد اجتمع وعكف على اعداد الـوثيقة أو التقـرير المـذكور أكثـر من

عشرين باحثاً استراتيجياً من معهد «يافة» بالتعاون مع باحثين من معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية. ومن أبرز الاسرائيليين في مجموعة الباحثين هذه، العميد الاحتياط «أهارون ياريف»، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ود. شاي فلدمان، والعميد الاحتياط شلومو غزيت و. يورام بري، والعميد ثان احتياط أرييه شيلو. ومن خارج «اسرائيل»، اشترك في التقرير البروفسور موشيه بارفر ود. بروس مدي ـ فايتسمان، ومن معهد واشنطن د. مارتن أزيك، ود. هارفي سيكرمان، والبروفسور ستيفان سبيغل.

بدأ هذا الطاقم الكبير والمعروف في اعداد الوثيقة منذ بداية النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وذلك بهدف فحص البدائل المختلفة لمعالجة قضية المناطق المحتلة وقضية الشعب الفلسطيني. وقد نشرت تقديرات الطاقم يوم ١٩٨٩/٢/٩ في كتاب يحمل عنوان. «الضفة الغربية وغزة: طرق التسوية السلمية» حيث بحث الطاقم ستة بدائل مطروحة أمامه وأمام الرأي العام الاسرائيلي ولكنها تعتبر غير قابلة للتنفيذ وغير مرغوبة أيضاً في «اسرائيل». لذا، وجد طاقم البحث ضرورة تطوير بديل آخر جديد. ومن أجل الاحاطة بجوانب وتفاصيل وأبعاد هذه الوثيقة/ التقرير التي أثارت ردود فعل عاصفة على الصعيد الاسرائيلي، لا بأس من تلخيص البدائل الستة الواردة فيها، مع طرح البديل السابع[١٣]:

١ ـ **استمرار الوضع الراهن**: نظراً لعدم تغيير الوضع القانوني والسياسي للمناطق، فإن هذا الوضع يتيح للجيش الاسرائيلي البقاء في انتشاره الحالي ويضمن «لاسرائيل» مواصلة تمتعها بالعمق الاستراتيجي الذي تمنحه اياها الضفة الغربية، مع كل الايجابيات التي ترافقه في مجال «القتال والردع». كما يتيح الوضع الراهن لاسرائيل انتظار الفرصة التي يبرز فيها شركاء مرغوب فيهم «للسلام»، وربما بثمن تنازلات أقل. لكن هذه الايجابيات تتقلص باستمرار بفعل الهبوط الذي طرأ على مكانة «اسرائيل» الاستراتيجية نتيجة لاستمرار الوضع الراهن، الأمر

الذي قد ينعكس بالتطرف المتزايد لـدى الفلسطينيين والتصعيـد المحتمل للانتفـاضة... الـخ، وبالتـالي فان النتيجـة المحتملة هي تقليص واضـح في قدرة «اسرائيـل» على الـردع، واندلاع حـرب أخرى بينها وبين العرب.

لكن نظـراً لحقيقة أن الـوضـع الـراهن يستمـر دون أن تتكبـد «اسرائيل» خسائر متزايدة وباهظة، فانهـا قد تنجـح في تمديـده لفترة زمنية غير محددة، كما ورد في الوثيقة.

٢ ـ **الحكم الذاتي**. الصيغة الأولى المطروحة لهذا البديـل هي الحكم الـذاتي الضيق على النحـو الذي تقتـرحه «اسرائيـل» في كـامب ديفيد، لكنه ينطبق على السكان وليس عـلى الأراضي. وتنص هذه الصيغة على أن تقوم ادارة الحكم الذاتي بـادارة شؤون السكان الفلسطينيين في معظم المجالات الاجتماعية المتعلقة بهم.

أمـا الصيغة الثـانية، فهي الحكم الـذاتي الموسـع الـذي يمنـح الفلسطينيين ـ كما يوحي الاسم ـ سلطة ذاتية موسعـة. فالحكم الـذاتي على النمط الأول كفيـل بكسب تأييـد واسـع في أوسـاط الجمهور الاسرائيلي وبخـاصة أن المخاطر الأمنية التي تنبع منـه ـ حسب الوثيقة ـ طفيفة، لأن الجيش الاسرائيلي يمكنه البقاء في المنـاطق المحتلة حتى لا تتقلص قـدرته عـلى مواجهـة المخـاطـر الاستـراتيجية كمـا تنص عليه اتفـاقيات كـامب ديفيـد. وتؤكـد الوثيقة أن الصيغة الأولى للحكم الذاتي ستحظى بتأييد الولايات المتحدة، لكن الفلسطينيين رفضوا ويرفضـون هذا البـديل حتى ولـو كان ضمن تسـوية مـرحلية مـا لم يتم الاتفاق مسبقـاً على الاستقلال ذي السيادة بعد مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية.

أما الصيغة الثانية للحكم الذاتي فستثير معارضة واسعـة داخل «اسرائيل»، كذلك فإن الفلسطينيين لن يقبلوا بها. فالحكم الذاتي الموسع كما هو مطروح في الصيغة الثـانية يشتمـل، اضافـة الى ادارة السكان الفلسطينيين لشؤون حيـاتهم اليوميـة، على رمـوز

وطنية مثل العلم والنشيد الوطني، والسيطرة على كل ما يسمى اسرائيلياً بـ «أراضي الدولة» التي لا يتواجد فيها الجيش الاسرائيلي أو المستوطنون اليهود، وكذلك السيطرة المشتركة (مع اسرائيل) على مصادر المياه وسلطات الضريبة، وترتيبات «الهجرة» والتحركات السكانية في المنطقة، وبخاصة تلك المتعلقة بالفلسطينيين. وكما ذكر، فان هذه الصيغة تواجه صعوبات كثيرة على الصعيد الاسرائيلي نتيجة معارضة الاسرائيليين للرموز الوطنية الفلسطينية المذكورة، كما ستواجه معارضة على الصعيد الفلسطيني لأنهما تعتبر بمثابة التفاف على المطالب والحقوق الفلسطينية المشروعة التي يجب تتويجها بدولة مستقلة.

٣ - **الضم**. ان اقدام «اسرائيل» على تنفيذ سياسة الضم وهو الأمر الممكن والوارد اسرائيلياً سيثير الرأي العام العالمي، وسنيجلب عقوبات اقتصادية شديدة على «اسرائيل»، كما قد يفجر أزمة في المجتمع الاسرائيلي وفي الجيش، ويطلق العنان للتطرف في أوساط عرب الداخل - مناطق ١٩٤٨. كما أن مثل هذا «الحل» سيلقي على «اسرائيل» عبئاً ديموغرافياً واقتصادياً لا يحتمل.

٤ - **دولة فلسطينية**: تعتبر الدولة الفلسطينية البديل الوحيد الذي يقبل به الفلسطينيون، لكن هذا البديل لن يكون مقبولاً لدى معظم الاسرائيليين، ويستوجب هذا البديل اخلاء مستوطنات يهودية بالقوة، الأمر الذي سيزيد من الانقسام داخل المجتمع الاسرائيلي، وفي صفوف الجيش. كذلك، قد تشكل الدولة خطراً أمنياً جسيماً يهدد الكيان الاسرائيلي.

٥ - **انسحاب من قطاع غزة**: ان الانسحاب من طرف واحد من غزة قد يظهر اسرائيل بمظهر الدولة المنهزمة التي تتخلى وتتنازل في أعقاب ضغط فلسطيني متزايد ومتراكم. لذلك، فإن مثل هذا «الحل» قد يضعف قدرة الجيش الاسرائيلي على الردع، وبذلك يزيد من عدم الاستقرار والهدوء في أوساط الفلسطينيين في أماكن أخرى، وبالتالي، فإن هذا البديل يعتبر مرفوضاً اسرائيلياً

بسبب هذه المحاذير التي توردها الوثيقة.

٦ ـ **اتحـاد فـدرالي أردني ـ فلسطيني**: ان اقـامـة اتحـاد فـدرالي أردني/ فلسطيني في معظم منـاطق الضفة والقطـاع، يحتل فيـه الأردن مـركـز الصـدارة ويتحمـل مسؤوليـة الأمن الـداخـلي والخارجي والعلاقات الخارجية، أمر مطروح اسرائيلياً. وفي مثـل هذه الحالة، ينتظر تنفيذ ترتيبات أمنية في الضفـة الغربيـة وغزة للتقليل من التهديدات الاستراتيجية في أعقاب انسحـاب القوات الاسرائيلية. أما هذه الترتيبات فتتضمن تجريـد الضفة الغـربية تجريداً تاماً من السـلاح، ونشر قوات الجيش الاسرائيـلي بهدف الانذار والتحذير والدفاع الجوي وصد هجوم عسكـري من جهة الشرق في مراحله الأولى.

لكن حتى لـو أمكن تطبيق هذا الحـل، فليس من الواضـح إذا كان لهذا الخيار تأثيرات ايجابية على «اسرائيل» على المدى البعيد، حيث سيشكل الفلسطينيون من ناحية ديمـوغرافيـة أغلبية عظمى في الـدولة التي تمتـد على ضفتي نهـر الأردن ولـذلـك، ستـواجـه «اسرائيل» دولة أقوى بكثير على امتداد حدودها الشرقية.

الحل البديل:

بعـد سرد تفصيلي لكـافة الخيـارات المذكـورة أعلاه، أعلن واضعـو التقـرير أن استمـرار الوضـع الراهن يبشر بالسـوء لاسرائيـل، حيث أخذت أعراض الانهيار في المجتمع الاسرائيلي تظهر نتيجـة لما آلت اليـه التطورات، وان الفلسطينيين سيلجأون الى المزيـد من التطرف والعنف، وبالمقابل فإن علاقات «اسرائيـل» على الصعيـد الدولي ستـزداد سوءاً وفي ضوء ذلك، أكد أصحاب التقرير أن الواقع القائم يحتم التقدم نحو حل محتمل يتم التـوصل اليـه نتيجة اتفـاق اسرائيلي ـ فلسطيني. وفي هذا الصدد، يصبح مطلوباً من «اسرائيل» والفلسطينيين البدء في تغيير المفاهيم الأساسية، بغية خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين وليس من أجل حل فوري للنزاع بينهما. وبشكل خاص، يضيف الباحثون الاسرائيليون

أنه يجب على «اسرائيل» الموافقة على المبادىء الأربعة التالية:

«١ - ان استمرار تواجدها في كل المناطق وسيطرتها لفترة طويلة على السكان العرب ستضطرها الى دفع ثمن باهظ، لأن الاحتلال قد يتحول الى عقبة استراتيجية بالنسبة لاسرائيل.

٢ - يمكن تحقيق أمن دولة اسرائيل بواسطة الانتشار العسكري المستمر، ولكن بدون السيطرة المادية على كل المناطق وسكانها.

٣ - إذا أقيمت دولة فلسطينية من نوع ما في معظم مناطق الضفة والقطاع في نهاية العملية السلمية، فإن هذه الدولة قد لا تهدد اسرائيل بفضل الترتيبات الأمنية التي سيتم تطبيقها.

٤ - لا مجال لحل النزاع بدون اجراء مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين للفلسطينيين».

هذا هو، إذاً، مسار الحل الفلسطيني - الاسرائيلي حسبما ورد في وثيقة معهد «يافة» للدراسات الاستراتيجية. وقد أعلن واضعو التقرير أن على الفلسطينيين الموافقة بالمقابل على عدد من التنازلات هي[١٤]:

أ - القبول بحق «اسرائيل» في الوجود بكل ما في ذلك من معنى: الاعتراف بشرعية وثبات وديمومة وجود «دولة يهودية» غرب نهر الأردن تعود «للشعب اليهودي»، والتنازل عن «حق العودة» للفلسطينيين، والتنازل عن المطالبة بمناطق حدود ١٩٦٧، أو المطالبة بمناطق أخرى قد تحصل عليها «اسرائيل» ضمن التسوية النهائية.

ب - انضمام الفلسطينيين الى «المسيرة السلمية» دون أي شروط مسبقة، والتي ستكون نتائجها غير معروفة بالنسبة «لاسرائيل» أيضاً. أي يطالب واضعو التقرير الفلسطينيين هنا بالانضمام الى المسيرة أو العملية السياسية ضمن الشروط الاسرائيلية وعلى رأسها عدم وضع أي شرط مسبق من جانب الفلسطينيين والعرب للشروع في هذه المسيرة، كما أن «اسرائيل» نفسها لا

تلتزم ضمن هذا البند بأي موقف يتعلق بالتسوية النهائية أو الدائمة حول مصير الأراضي المحتلة. وهذه النقطة، بقيت غامضة ورفض كل من رابين وشامير في خطته الربط بين التسوية المرحلية، والتسوية النهائية واصرا على بقاء التسوية النهائية مفتوحة للمفاوضات من أجل تمييع الصورة والمطالب المشروعة للفلسطينيين بالانسحاب الكامل واقامة الدولة الفلسطينية كما سيتضح معنا لاحقاً في بحث خطة رابين ومقترحات شامير.

ج ـ القبول بوجود فترة انتقالية طويلة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ عاماً لن تتم خلالها اقامة دولة فلسطينية كما سيتم خلالها المحافظة على الترتيبات الأمنية اللازمة لضمان أمن ووجود «اسرائيل».

د ـ الموافقة على أن الحل النهائي مع «اسرائيل» منوط بموافقة الفلسطينيين والعرب على تنازلات اقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنه منوط بوضع ترتيبات أمنية دائمة.

ويشترط الباحثون كذلك على «اسرائيل» منح سكان الضفة والقطاع «حكماً ذاتياً حقيقياً» والتخلي عن السيطرة على معظم «أراضي الدولة» والتوقف عن اقامة مستوطنات يهودية، وعلى الفلسطينيين بالمقابل التوقف عن «أعمال العنف» ـ أي الانتفاضة ـ، والعمليات المسلحة ضد أهداف اسرائيلية ويهودية، وتوطين اللاجئين خارج نطاق فلسطين.

ردود فعل رافضة:

رغم مجانبة الباحثين من واضعي الوثيقة الموضوعية والواقعية والعدالة في وثيقتهم حيث انهم تجاهلوا واقع وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره، ورغم ثقل وقساوة الشروط والتنازلات التي يفرضونها على الفلسطينيين مسبقاً قبل أي تحرك من جانب الاحتلال الاسرائيلي، ورغم الفترة الطويلة جداً للحكم الذاتي الانتقالي الممتدة من ١٠ ـ ١٥ عاماً حتى يتم بعد ذلك بحث مسألة اقامة الكيان الوطني الفلسطيني على أجزاء فقط من الضفة

والقطاع شرط أن تكون نتيجة التقويم الاسرائيلي لسلوك الفلسطينيين ايجابية أو راضية في أعقاب تلك الفترة الطويلة، رغم كل هذا، جوبهت هذه الوثيقة/ التقرير برفض فوري من قبل مختلف زعماء الكيان الاسرائيلي مجبرين واضعيها على اعادتها ثانية الى اكاديميتهم.

فقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير يوم ١٩٨٩/٣/٨ معقباً على الوثيقة. «ان جنرالنا أهارون ياريف، يتسبب باستنتاجاته في البحث الذي أعده في اضعاف موقف اسرائيل في الساحة الدولية، وفي تقوية أعدائنا»[١٥].

وعقب وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه أرنس قائلاً: «ان هذه المؤسسة ـ أي مركز الدراسات ـ تتسبب بتقليص مصداقيتنا، انهم مصنفون مع اليسار الاسرائيلي، ويصعب أن نرى ما نشروه عملاً بحثياً موضوعياً توصل الى استنتاجات معينة»[١٦]. وقال وزير المالية شمعون بيرس: «من الصعب أن ندخل في مفاوضات استناداً الى هذا الموقف، فالوثيقة لا تنطوي على جواب كاف على وضع اسرائيل الدولي»[١٧].

واعتبر أعضاء في حزب التجمع (مثل زعماء معسكر «الحمائم» أبا ايبان وحاييم رامون وأرييه لوبه الياف وغيرهم) أن نتائج تقرير معهد يافة هي تأكيد عام للاتجاه السياسي الذي يسيرون فيه، في حين أن رابين وشلومو هيلل وبيرس والمؤيدين لهم، وهم الأكثرية العظمى في الحزب، رفضوا استنتاج التقرير المتعلق بفكرة اقامة دولة فلسطينية حتى بعد مرحلة ١٠ ـ ١٥ عاماً بكل ما تحمله هذه المرحلة من علامات استفهام وتغييرات غير متوقعة.

ومن جهته، سارع معسكر اليمين في «اسرائيل» بشكل عام الى رفض الوثيقة واصفاً واضعيها بأنهم من اليسار. كذلك، «ووفقاً لردود فعل أوساط حزبي التجمع والليكود على حد سواء، فان هذين الحزبين ليسا على استعداد للتسليم بفكرة الدولة الفلسطينية حتى لو كانت مجردة تماماً وحتى لو اتخذت كافة الاجراءات الأمنية اللازمة ـ وذلك بعد ١٠ ـ ١٥ عاماً على المرحلة الانتقالية التي قد تقود أو لا تقود الى الدولة

الفلسطينية»[18]. هذا على صعيد الموقف الاسرائيلي من الوثيقة.

أما على الصعيد الفلسطيني فلم يصدر أي بيان عن قيادة الانتفاضة أو منظمة التحرير الفلسطينية يحدد موقفاً من الوثيقة وان كان واضحاً أن الرد الوحيد والعملي على مثل هذه الوثيقة والأفكار هو استمرار اشتعال وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية المرشحة، في نهاية الأمر وفي ظروف عربية ودولية مؤاتية، لامتلاك القدرة على فرض الاتجاهات والحلول الملبية للحد الأدنى للتطلعات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثانياً ـ أفكار ومقترحات معسكر اليمين:

مثلما تسابق رموز من معسكر اليسار والتجمع الى طرح أفكار ومقترحات ومشاريع مختلفة المضامين موحدة الهدف من أجل وقف الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة أو انهائها بأي صورة من الصور، كذلك سارع عدد من رموز معسكر اليمين والتطرف الى طرح أفكارهم ومقترحاتهم الخاصة بهم لمحاصرة وتصفية ليس الانتفاضة الفلسطينية فقط، وانما كذلك القضية الفلسطينية وشعبها الفلسطيني.

أ ـ مشروع شبيرا ـ ١٩٨٨:

لقد تحدث عدد من أعضاء الكنيست الاسرائيلي من معسكر اليمين في صالح تشديد البطش والارهاب ضد جماهير الانتفاضة، وكان من أبرزهم عضو الكنيست يوسف شبيرا الذي أدلى بدلوه وطرح مشروعاً خاصاً به يوم ١٨/١٢/١٩٨٨. ينص هذا المشروع المقترح على: «اقامة كانتونات في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون تحت السيادة الاسرائيلية، وذلك في محاولة لمنع تطبيق الحكم الذاتي وتخفيف حدة التوتر. ووفقاً لهذا الاسلوب، يتم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة الى مناطق نفوذ، جزء منها عربي وآخر يهودي، ويتم تقسيم المنطقة وفقاً لطابع التجمعات السكانية المتواجدة فيها»[19].

وقد عارض شبيرا، المعروف بتأييده الشديد لفكرة الترانسفير أي

ترحيل العرب ولنشاط حركة الاستيطان اليهودي، كل مشروع آخر بما في ذلك تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد في المناطق كما وردت في «الاطار» لأنه يعتقد أنها تشتمل على عناصر قد تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية.

ب ـ مقترحات أرنس ـ ١٩٨٩/٨٨:

في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، عشية تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة للكنيست الثانية عشرة، أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه أرنس، الحليف المقرب لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير قائلاً: «أؤيد تنفيذ الجزء الأول من اتفاق الاطار في كامب ديفيد حول مستقبل الضفة الغربية، وأؤيد اجراء انتخابات حرة لانتخاب ممثلين فلسطينيين للادارة الذاتية في المناطق تكون مسؤولة عن المواضيع المدنية، وتكون عنواناً للمفاوضات حول تطبيق الحكم الذاتي الاداري لمدة خمس سنوات»[٢٠].

ثم عاد أرنس ليطرح أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في السابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ مشروعاً خاصاً به تضمن المضامين نفسها التي وردت في تصريحه السابق. وقد «أبدى» وزير الخارجية الاسرائيلي في مشروعه ذاك «استعداده لتطبيق الجزء الأول من اتفاقية الاطار التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد والتي تتناول مستقبل الضفة الغربية وذلك من طرف واحد»[٢١].

واضح من مضمون ما طرحه أرنس في الفقرة السابقة أنه، وكما هو متوقع منه، لم ولن يخرج عن اطار اتفاق كامب ديفيد حسب التفسير الاسرائيلي ووفق المصالح والأطماع الاسرائيلية. ويبدو كذلك أن أرنس قد اضطر لمثل هذا «التنازل السخي» في ضوء المتغيرات والظروف الجديدة الضاغطة التي أوجدتها الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. ومن هنا، فان محاولته هذه ومحاولات سابقيه لا تقع الا في اطار المناورة ومحاولة الالتفاف على الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية وامتصاص هبة الغضب الفلسطيني العاصفة ضد عسف الاحتلال. أما

النقاط الجوهرية، أو بالأحرى تلك التي تشكل جوهر مشروع أرنس فهي:

١ ـ تطبيق الجزء الأول فقط من اتفاقية الاطار في كامب ديفيد أي منح الفلسطينيين في المناطق المحتلة حكماً ذاتياً.

٢ ـ اجراء انتخابات في المناطق المحتلة تستهدف انتخاب ممثلين فلسطينيين محليين يتحملون مسؤولية الادارة الذاتية في هذه المناطق.

٣ ـ تتحمل هذه الادارة مسؤولية الشؤون المدنية في الضفة والقطاع وتشكل عنواناً يمكن التوجه اليه لاجراء مباحثات حول «حكم ذاتي اداري» لفترة خمس سنوات.

٤ ـ بعد استكمال هذه الفترة، تجري مفاوضات من أجل التوصل الى تسوية شاملة ودائمة ـ ولكن بالتأكيد في الاطار الكامب ديفيدي نفسه.

إن مسألة «الحكم الذاتي» حسب التفسير الاسرائيلي واضحة مفهومة، وليس هنا مجال تشريح هذا التفسير وتعريته. غير أن المسألة الجديدة التي أخذت تطرح على لسان عدد من المسؤولين الاسرائيليين فهي: «الانتخابات في المناطق المحتلة». فرغم أن أرنس قد ضمنها مشروعه المذكور، إلا أنه لم يوضح ماهية هذه الانتخابات وكيف يجب أن تتم، وانما قال في سؤال وجه له خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده في واشنطن أثناء زيارته للولايات المتحدة يوم ١٩٨٩/٣/١٨: «انه يجب اجراء انتخابات، ويجب اتخاذ الاجراءات اللازمة في أعقابها»[٢٢]. كذلك، تهرب أرنس في ذلك المؤتمر من إعطاء جواب واضح على كل الأسئلة التي وجهت له حول موضوعه «التسوية الاقليمية».

وبعد عودته من زيارته للولايات المتحدة، أكد وزير الخارجية الاسرائيلي ـ في تعقيبه على ثلاثة اقتراحات طرحت في الكنيست يوم ١٩٨٩/٣/٢٣ حول زيارته المذكورة ـ انه لا يمكن التوصل الى تسوية سياسية في المنطقة بدون الأردن. كما أكد في الوقت نفسه على أنه لا نية

أبـداً لدى «اسرائيـل» لاعـادة أي قطعـة من أراضي الضفـة الغـربيـة للأردن. وتابـع أرنس مضيفاً أنـه اقترح عـلى رئيس الولايـات المتحدة ووزير خارجيته تركيز الجهود المشتركة في ثلاثة اتجاهات هي: الوصول الى اجراء محادثات بين اسرائيل والسكان المحليـين في الضفة الغـربية وغزة، وايجاد سبيل لاشراك الأردن في العملية السلميـة، والتركيـز على اجراء مفاوضات مباشرة وليس على خطة بـيرس القاضيـة بعقد مؤتمـر دولي.

ان تصريحات وآراء ومقترحات موشيه أرنس المختلفة والتي مـا زال يكررها في كل مناسبة انما تنطوي خلاصتها على أمرين جوهريين:

أولاً. التأكيد والاصرار على اللاءات الاسرائيلية المعروفـة الواضحـة ازاء منظمة التحرير والدولة الفلسطينية وحق تقرير المصـير، وازاء كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشكل عام.

ثـانياً: التـأكيد عـلى أن «الادارة الذاتيـة» أو «الحكم الذاتي» وفق التفســير الاسرائيلي هـو أقصى ما يفكـر به أرنس فيمـا يتعلق بمعالجـة القضية الفلسطينية. كـذلك، لا مكـان في أفكاره للكيـان الفلسطيني، أو حق تقرير المصير، أو حتى التسوية الاقليمية.

ج ـ مشروع شارون ـ ١٩٨٩:

قد لا نضيف جديداً في معالجتنا لمواقف ومقترحات وتصريحات وزير «الدفاع» الاسرائيلي الأسبق أرئيل شارون، مهندس العديد من المـذابح التي نفـذت ضد الفلسطينيـين في أمـاكن عـديـدة عـلى مـدار العقـود الماضية. فمن المعروف أن شارون هو سفاح «صبـرا وشاتيـلا»، وقبلها كان مهندس الخراب والدمار والقتل والاعتقـال في قطاع غـزة في مطلع السبعينـات. وقبل هـذه وتلك، كـان شارون من أوائـل الذين اقتـرحوا وطالبوا بطرد الفلسطينيين بـالجملة بـواسطة شـاحنات ضخمـة، وكان ذلك عام ١٩٥٧ عندما شغـل منصب ضابط كبـير في الجيش الاسرائيلي في الجبهة الشمالية.

لم يبتعد شارون ولم يخرج في كافة مقولاته ومقترحاته عن منطق ومضمون الدم والدمار والتصفية والابادة الجماعية للفلسطينيين وتهويد أراضيهم بالكامل، وذلك تحت غطاء وشعار ما يسمى بـ «أرض اسرائيل الكاملة» و «حق اليهود في الاستيطان في كل بقعة في أرض اسرائيل».. الخ.

أما مقولات شارون في ظل الانتفاضة ومقترحاته ضدها فتحمل أيضاً الجوهر نفسه والطابع ذاته. وكل هذا ليس أمراً جديداً أو مفاجئاً، وانما تكمن الأهمية في استعراض آراء وأفكار شارون من حقيقة أن هذا الزعيم الليكودي لا يمثل نفسه، وانما يمثل معسكراً أو تياراً حزبياً وشعبياً واسعاً يحمل المبادىء والأفكار نفسها.

وكما رابين وشامير وأرنس وغيرهم، لم يتخلف شارون عن الادلاء بدلوه في طرح مقترحات التصفية للانتفاضة الفلسطينية، وذلك تحت اسم مشروع أو تصور خاص به. فعلاوة على تصريحاته ومقترحاته ومطالباته العديدة طوال أشهر الانتفاضة الماضية بانتهاج سياسة أشد قساوة وبطشاً ضد الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة، أقدم شارون على بلورة وعرض هذه الأفكار في مشروع قدمه رسمياً يوم ١٩٨٩/٣/٢٩ بهدف وقف وتصفية الانتفاضة، ومحاولة خداع الفلسطينيين «بحكم ذاتي» في ظل الاحتلال، واحباط مساعي ونضال الشعب الفلسطيني من أجل اقامة دولته المستقلة وتحقيق حق تقرير مصيره. وقد ورد في مشروع شارون[٢٣]:

١ ـ الدعوة الى ابعاد رؤساء الانتفاضة المعروفين لدى أجهزة الأمن الاسرائيلية، وعددهم كما حددهم شارون حوالى (١٥٠) زعيماً معروفاً في منطقة القدس الشرقية لوحدها فقط، أي تنفيذ عملية ابعاد جماعي للمئات من أبرز الشخصيات الوطنية الفلسطينية، اضافة الى اغلاق ومصادرة العشرات من المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس المحتلة وغيرها بحجة أنها تعمل وتمول من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ تعزيز وتوسيع الانتشار الاستيطاني في منطقة القدس الشرقية، وغزو البلدة القديمة من القدس بكثافة استيطانية.

٣ ـ منع ادخال الأموال لسكان المناطق المحتلة و «عرب اسرائيل» ـ المناطق المحتلة ١٩٤٨ ـ بواسطة البنوك الاسرائيلية.

٤ ـ اصدار بيان اسرائيلي حاسم تطالب فيه «اسرائيل» بحل جميع المنظمات الفلسطينية المسلحة في كل الدول العربية التي تتواجد فيها قبل دخول «اسرائيل» في مفاوضات.

لقد أكد شارون في مشروعه على: «ان الوضع القائم الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن أن يستمر، وربما كانت احدى الأخطاء الاسرائيلية التاريخية أن «اسرائيل» لم تسارع إلى انهاء أعمال العنف والارهاب. هذه الأعمال التي تمتد وتنتشر اليوم الى داخل مناطق اسرائيل وتؤدي إلى زيادة اشتراك عرب اسرائيل في هذه الأعمال. ان الضرر الذي لحق باسرائيل بما في ذلك الضرر السياسي كبير جداً. كما لحق ضرر بصورة اسرائيل، واهتزت التغطية اليهودية لها وخاصة في الولايات المتحدة، وطرأ تآكل على مفهوم الردع الذي يعتبر مركباً أساسياً في نظرية الأمن الاسرائيلية. والأمر الأخطر من كل هذا هو انجراف المتطرفين من عرب اسرائيل الى دائرة العنف والارهاب. ان هذا تقصير خطير، وربما شيء شاذ في تاريخنا لا نجد له مسؤولاً»[٢٤].

وفي ضوء هذه الصورة «الأمنية الخطيرة جداً» كما وصفها شارون، فقد أكد «ان الطريق الأنجع لمنع اقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة هو منع وجود أي اتصال وامتداد فلسطيني جغرافي في المنطقة»[٢٥]. وفي هذا السياق، عرض شارون خارطة لهذا الحل تقضي بعزل التجمعات السكانية الفلسطينية في جنين ونابلس والخليل وبيت لحم ومنع أي اتصال بين احداها والأخرى بواسطة اقامة المستوطنات اليهودية.

كذلك، اقترح شارون، اقامة مستوطنات يهودية كثيرة صغيرة وكبيرة على أن تقام في داخلها أيضاً نقاط للتدخل وقواعد عسكرية من أجل ـ

الفصل بين التجمعات الفلسطينية المذكورة التي يبلغ عدد سكانها حوالى (٥٥٠) ألف نسمة كما ذكر شارون.

أما حول تسوية الوضع سياسياً مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة فلم يجد شارون كغيره، سوى اطار اتفاقية «الحكم الذاتي». وفي هذا النطاق، قال. «ان مشروع الحكم الذاتي هو مشروع اسرائيل، والحكم الذاتي هنا لا يخص الأرض وانما السكان. ويجب أن نوضح مع ذلك أن هناك دولة فلسطينية قائمة في الأردن والقدس ستبقى موحدة دون أي مكان للآخرين فيها. وفي أي تسوية يتم التوصل اليها، فإن الأمن سيبقى بأيدي اسرائيل. والجيش الاسرائيلي والشين - بيت سيكون لهما مطلق الحرية في الحركة والعمل»[٣٦].

وكان وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي شارون قد أدلى بمجموعة تصريحات حول هذه المضامين نفسها خلال الأسابيع الأخيرة. وقد تطرق في احداها الى معالجة الوضع في قطاع غزة حسب وجهة نظره قائلاً: «دون حل مشكلة اللاجئين لن يطرأ أي تقدم وقد اقترحت القيام بأعمال اصلاح وتأهيل مدنية وصناعية في قطاع غزة باشتراك الولايات المتحدة وأوروبا وربما العرب أيضاً من أجل حل مشكلة اللاجئين في القطاع»[٣٧].

إذاً، هذه هي آراء ومواقف ومقترحات شارون الخاصة بمجابهة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومحاولة معالجة الجانب السياسي والمطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أنحاء الوطن المحتل. وهو هنا يحاول ذلك بواسطة العودة الى مفاهيم «الادارة الذاتية» و «الحكم الذاتي» التي عفا عليها الزمن غير أن هذا التصور لم يأت نتيجة صدفة، وانما جاء في اطار رؤية أيديولوجية/ سياسية/ أمنية/ اقتصادية تخدم مصلحة ووجود «اسرائيل» وتكرس احتلالها للأراضي الفلسطينية.

هوامش الفصل الثاني

(١) صحيفة الجروزالم بوست الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١/١٥.
(٢) صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٨/١٢/١٨.
(٣) صحيفة معاريف الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١/٢٧.
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، ١٩٨٩/٣/٨
(٦) صحيفة دافار الاسرائيلية، ١٩٨٩/٣/١٣
(٧) صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٨/١٢/١٨.
(٨) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، ١٩٨٩/٣/٧
(٩) صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٨٩/٣/٢٠.
(١٠) صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٣/١٥.
(١١) صحيفة هآرتس، عدد ١٩٨٩/٣/٢٤.
(١٢) صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٣/٢٤.
(١٣) الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم ١٩٨٩/٣/٩.
(١٤) صحيفة دافار الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٣/٩.
(١٥) صحيفة معاريف الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٣/٩.
(١٦) المصدر السابق نفسه.
(١٧) المصدر السابق.
(١٨) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٣/١٠.
(١٩) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١٢/١٩.
(٢٠) صحيفة حدشوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١٢/١٩.
(٢١) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١/٨.
(٢٢) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٣/١٩.
(٢٣) صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٩/٣٠
(٢٤) المصدر السابق نفسه.
(٢٥) المصدر السابق نفسه.
(٢٦) المصدر السابق نفسه
(٢٧) صحيفة معاريف الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٣/٢٣.

الفصل الثالث

مشروع رابين
١٩٨٩

من جملة تأثيراتها وانعكاساتها الشاملة والواسعة، أحدثت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ردود فعل ومواقف متغايرة مختلفة في أوساط الاسرائيليين حكومة وبرلماناً وجمهوراً، وقد تراوحت مختلف هذه الردود/ المواقف بين بعض حالات الايجاب والتجاوب مع متغيرات الانتفاضة والواقع، وبين كثير من حالات السلب والرفض لمطالبها وللحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد انعكس هذا الموقف الأخير اما صراحة وعلانية كما حدث مع شارون ورحبعام زئيفي ورفائيل ايتان وغئولا كوهين ومختلف زعماء معسكر اليمين واليمين المتطرف على سبيل المثال، أو بصمت وممارسة محاولات التفافية كما حدث مع وزير «الدفاع» الاسرائيلي اسحق رابين ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير وغيرهما. فقد أقدم رابين الوزير المناط به قمع وتصفية الانتفاضة على طرح مقترحات وأفكار خاصة به لحل مشكلة الأراضي المحتلة، في حديث متلفز أجري معه يوم ١٩/١/١٩٨٩. وتقوم خطة رابين هذه على أربعة أسس هي:

«١ ـ وقف الانتفاضة في المناطق المحتلة.

٢ ـ اجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بعد استتباب الهدوء التام لمدة تتراوح بين ثلاثة الى ستة أشهر.

٣ ـ منح السكان بعد ذلك حكماً ادارياً واسعاً.

٤ ـ تحديد طابع التسوية الدائمة والنهائية بعد حقبة زمنية حيث

يستطيع سكان المناطق حينذاك الاختيار بين اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني، أو بين اتحاد فيدرالي فلسطيني - اسرائيلي»[1].

وكان رابين قد طرح خطته هذه في مؤتمر صحفي عقده يومئذ. ثم عادت مصادر وزارة «الدفاع» الاسرائيلي وأكدت يوم ١٩٨٩/١/٣٠ بأن رابين يصر على اشتراط الخطوة السياسية في خطته بالهدوء التام في المناطق. كذلك عاد رابين نفسه فأكد مضمون خطته في تصريح أدلى به يوم ١٩٨٩/١/٣٠ حيث قال: «يجب أولاً وقبل كل شيء قمع الانتفاضة بيد قوية، فإذا تقهقرت اسرائيل أو انسحبت فانها ستفشل»[2].

انتخابـــات:

ان القضية الجوهرية التي تنطوي عليها خطة رابين هي محاولة خداع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة باغرائهم باجراء انتخابات لاختيار ممثلين عنهم ولكن بعد أن يتحولوا الى «أولاد طيبين»، أي بعد أن يتوقفوا عن رشق الحجارة ويفتحوا محلاتهم التجارية، وبعد أن يعملوا بأنفسهم على وقف مظاهر الانتفاضة والمقاومة للاحتلال وتحقيق «النظام والهدوء». وباختصار، يريد رابين أن يحقق الأمر الذي فشل بكامل قواته القمعية في تحقيقه طوال أشهر الانتفاضة الطويلة السابقة. وهنا لا بأس من طرح أسئلة تبدو ضرورية: لماذا يجب على الفلسطينيين في الضفة والقطاع أن يوقفوا مظاهر الانتفاضة بصورة مفاجئة؟ وهل يقومون بذلك من أجل انتخاب ممثلين عنهم؟ (رابين لم يوضح طابع الانتخابات، وحول ما إذا كان يقصد انتخاب رؤساء بلديات أو ممثلين سياسيين للسكان). لماذا جاء رابين ليقترح الآن وفي هذا الظرف اجراء انتخابات في المناطق المحتلة بعد أن كان قد رفض اجراء مثل تلك الانتخابات في مناسبات عديدة (كانت احداها عندما عقب على أحد عشر اقتراحاً قدمت لجدول الأعمال في الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٨٦/٣/٥ حول موضوع اجراء

انتخابات بلدية في المنـاطق، حيث قال مؤكـداً: «ان الحظر الـذي فرض على سكان المناطق عام ١٩٧٨ والذي ينص على عدم اجراء انتخابات لا زال ساري المفعول»[٣]).

محاولة التفافية:

ليس من شك في أن رابين، وزير قمع الانتفاضة، سعى ويسعى بشتى الوسائل والطرق من أجل وضع حد للانتفـاضة الفلسطينيـة وتصفيتها مثله مثل عدد كبير من زعماء الكيان الاسرائيـلي، وما مقتـرحات رابـين المذكورة الا محـاولة منـه لطرح بـديل سيـاسي التفافي بعـد أن وصلت سياسة القبضة الحديدية واستخدام القوة الى طريق مغلق ومربك حتى الآن، ومن هنـا، أصبـح من البـدهي أن يبـادر رابـين الى مثـل هـذه المقترحات بعـد انفجار الانتفـاضة وتعمقهـا وتجذرهـا وخلقها وضعـاً جديداً في المناطق المحتلة نفسها وفي الساحـة السياسيـة العالميـة كلها، وذلك في محاولة التفافية منه لمحاصرة الانتفاضة.

شطب وتجاوز المنظمة:

وعلى صعيد مختلف، ليس من شك في أن خطوات رابين هذه، وعـلى وجه التحديد الانتخابات التي يقترحها، انما جـاءت في محاولـة لشطب منظمة التحرير الفلسطينية وايجاد بديل لها يتمثل بـ «ممثلين بديلين». ان اسحق رابـين يناور في هـذه المسـألـة أيضـاً في فـراغ. فقـد أثبتت الأحداث أنه لا يـوجد من يصغي الى مشروعـه الذي يستهـدف تصفية الانتفـاضة وتجـاوز منظمة التحـرير وابعـادها عن الحلبـة السياسيـة وسلبها، بالتالي، الاعتراف العالمي الذي حظيت به.

رفض وتجاهل:

لا يزال رابين يواصل رفضه للهوية الفلسطينيـة، ذلك أن خطتـه في جوهرها ترفض مسألة الكيان الوطني بكل أشكاله. وأبرز مـا يثبت هذه الحقيقـة رفض رابين القـاطع اجـراء محادثـات مع منظمـة التحريـر،

ورفضه اقامة الكيان الوطني الفلسطيني المستقل، واصراره على ربط الأراضي المحتلة مع الأردن أو «اسرائيل». كذلك، يتجاهل رابين في خطته الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين في العودة الى أراضيهم وبيوتهم، ويتجاهل المؤتمر الدولي الذي أصبح مطلباً عربياً ودولياً لحل القضية الفلسطينية.

ردود فعل ومواقف من الخطة:

أثار مشروع رابين، ولا يزال، موجات من ردود الفعل الاسرائيلية والفلسطينية والعربية والدولية. وقد رأى المحللون السياسيون أن هناك عاملين دفعا رابين، على ما يبدو، الى ارفاق سياسة «العصا» التي يتبعها في الأراضي المحتلة باقتراح سياسي. وهذان العاملان هما: أولاً، الرغبة في الخروج من المأزق الذي تجد «اسرائيل» نفسها فيه بعد الأشهر الطويلة التي انقضت على انفجار الانتفاضة، وثانياً: تفادي الانتقادات العنيفة التي وجهت اليه في الأونة الأخيرة من بعض الأوساط الاسرائيلية والدولية والتي حملته شخصياً ووظيفياً مسؤولية السياسة المنتهجة حتى الآن في الضفة والقطاع.

(أ) موقف التجمع من الخطة:

ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية أن خطة رابين السياسية حظيت بتأييد شبه كامل في حزب التجمع. ومع ذلك، فإن بعض أعضاء الحزب أعربوا عن تحفظهم من الشرط الذي ينص على وقف الانتفاضة لمدة ٣ ـ ٦ أشهر قبل اجراء الانتخابات. فقد أعرب. مثلاً، نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف اسحق نافون عن شكه في ضرورة اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة قائلاً، «انه لمعروف من الذي يحتل موقع القيادة الفلسطينية في المناطق، اذ اتضحت هوية هذه القيادة في أنصار والانتفاضة»[٤].

ومن جهة أخرى، أخذ أعضاء كنيست من حزب العمل ينتظمون من آجل العمل على سحب حزب العمل من الحكومة الائتلافية اذا لم تبادر

هذه الحكومة الى طرح مبادرة سياسية جديدة.

وذكرت صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية ان مجموعة أعضاء الكنيست هذه تتكون من عوزي برعام، وحاييم رامون، وعمانويل زيمان، وبنيامين بن اليعازر، ونافه أراد، ورعنان كوهن، ولوبه الياف، وحجاي ميروم، وأفرايم غور، وابراهام بورغ، وايلي بن مناحيم. وقد وضعت هذه المجموعة على رأس أولوياتها حل الحكومة إذا لم تستنفذ العملية السلمية. وصرح حجاي ميروم قائلاً: «إذا لم تتبن حكومة الوحدة مشروع رابين للتسوية كمشروع الحد الأدنى، فان المجموعة ستشكل نواة صعبة في التجمع تعمل على احداث أزمة ائتلافية»[٥].

كما قرر وزراء حزب التجمع في الحكومة يوم ١٥/٣/١٩٨٩ «ان يطلب القائم بأعمال رئيس الوزراء ووزير المالية شمعون بيرس من رئيس الوزراء اسحق شامير طرح مشروع رابين للتسوية المرحلية في المناطق أو على الأقل الأفكار الأساسية التي ينطوي عليها المشروع خلال محادثاته في واشنطن»[٦].

وفي وقت لاحق، قرر التيار المركزي ـ الرئيسي في حزب العمل، الذي يطلق عليه اسم تيار الصقور، يوم ٣/٤/١٩٨٩ «تبني مشروع رابين للتسوية في المناطق شريطة قبوله كصفقة واحدة». وأكد هذا التيار في بيان أصدره في اليوم ذاته: «ان خطة رابين تنسجم مع برنامج حزب العمل»[٧]. ودعا البيان الحزب الى العودة الى مفاهيمه السياسية والأمنية المضمنة في البرنامج.

وقد اشترك في الاجتماع الذي عقده هذا التيار الوزير حاييم بارليف، وأعضاء الكنيست ميخائيل زوسمان، وشمعون شطريت، وغداليا غل، وميخائيل بار زوهر، وكذلك الوزير السابق أرييه نحامكين، وسمحا دينتش، وجاك أمير، وشلومو هيلل ـ الذي يعد الزعيم الأبرز لهذا التيار والذي يعتقد أن قوته تعادل حوالى ثلثي أعضاء مركز حزب العمل. وقد هاجم بيان التيار المذكور ما يسمى «معسكر الحمائم» في الحزب «الذين يتراكضون لعقد لقاءات مع ممثلي منظمة التحرير»[٨].

وكـان وزير «الـدفاع» اسحق رابـين قد هـاجم معسكـر «الحمـائم» في الحزب يوم ١٩٨٩/٣/٢٢ لدعوتهم الى اجـراء مفاوضـات مع منظمـة التحـرير. وفي يـوم ١٩٨٩/٤/١، أعلن ستة وزراء من مجمـوعة وزراء حزب العمل عن اتفاقهم على احباط أية محاولة تقوم بها الفئات الأخرى ـ الحمائمية ـ في الحزب للانسحـاب من حكومـة الائتلاف بسبب عـدم قيام شامير بطرح مبادرة سياسية.

(ب) ردود فعل اسرائيلية مختلفة:

أما ردود فعل مختلف الجهات والعناصر الاسرائيلية حول خطة رابين فقد تفاوتت بين مؤيد ومعـارض. فقد كـان هناك من أيـدها بتعـديلات وتحفظات، وكان هنالك من رفضها مطالباً بخطة أكثر تطرفـاً منها. كمـا كان هناك طرف ثالث رفضها لأنها لا تلبي احتيـاجات الـواقع الجـديد والمتغيرات التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية.

لقد صرح يائيـر تصبان، زعيم حزب مبام، في تصريـح أدلى به يـوم ١٩٨٩/١/١٢ قـائـلاً «ان الانتخـابـات في المنـاطق لن تكـون بـديـلاً للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينيـة، ومن يطالب الفلسطينيـين بـوقف مظاهـر العنف في الانتفاضـة، ولا يطرح عليهم أي أفق لنشـاط مشروع للتعبـير عن طموحـاتهم الوطنيـة ـ خلال المظـاهـرة والانتظـام السياسي وحرية التعبير ـ انما هو أعمى سيـاسياً، وملـون أخلاقيـاً»[٩]. وأضاف بأن النقطـة الايجابيـة الوحيـدة في خطة رابـين هي أن رابين أدرك أخيراً أنه لن ينجـح في وقف الانتفاضـة بالقـوة. وأعرب الـوزير أهود أولمرط من الزعماء البارزين لحزب الليكود يوم ١٩٨٩/١/٢١ عن أسفه للطريقة التي أعلن فيها رابين عن خطته، غـير أنه قـال: «انها لا تنطـوي على عنـاصر يوافق هـو عليها»[١٠]. أمـا مئير فلنـر، من الجبهـة الديمقراطية للسلام والمسـاواة، فقد أعلن: «ان احتجـاج الرأي العـام فقط هو الذي دفع برابين لطرح «خطـة سلام». ومـع ذلك، فـان الخطة «لن تنجـح طـالمـا أنـه لم يـعتـرف بحق تقـريـر المصـير للشـعب الفلسطيني»[١١].

وعلى صعيد مختلف، قال عضو الكنيست يوسي سريد من حركة «راتس»: «ان خطة رابين ليست جديرة بالمعارضة وانما بالتجاهل»[١٢]. وأضاف سريّد في كلمة ألقاها أمام الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٨٩/١/٢٣. «ان خطة لا تتضمن اجراء محادثات مع منظمة التحرير أو على الأقل مع مبعوثيها في المناطق لن تساوي حتى قيمة الورقة التي تكتب عليها»[١٣].

ومقابل هذا، قال عضو الكنيست حنان بورات، من حزب المفدال، ان بدنه يقشعر عند سماعه فكرة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، وأضاف: «لقد جربنا انتخابات كهذه في ظل ظروف أفضل. اننا نحفر بئراً لأنفسنا. انني أرى منذ الآن حشوداً جماهيرية في الانتخابات تحت الأعلام الفلسطينية ولا نستطيع التدخل»[١٤].

أما رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير فقال أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الاسرائيلي في اجتماع عقدته يوم ١٩٨٩/١/٢٣: «انه لا جدوى من الدخول في نقاشات حول خطة لن تنفذ، فهي لم تناقش من قبل الحكومة أو المجلس الوزاري المصغر، وفي ضوء رفضها التام في الخارج فانها لم تعد تلزم سوى صاحبها»[١٥].

وعلى الصعيد الصحفي، أوردت صحيفة «جروزالم بوست» الاسرائيلية مقالة تعليقية على موقف شامير من خطة رابين جاء فيها: «ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يعتقد أنه قادر على التغلب على الانتفاضة بدون اجراء تغيير في الوضع الراهن في المناطق، ولو كان هناك نظام في صنع القرارات في اسرائيل لاعتبر الخبراء مثل هذا الاعتقاد محاولة للتقليل، بأكبر قدر ممكن، من المخاطرات التي قد تنجم عن المستقبل غير المستقر، ومثل هذا التحليل قد يعمل على تقوية اعتقاد شامير أو قد يعمل على انبثاق رأي آخر بديل. وفي الواقع أن موقف شامير يعكس قناعاته الأيديولوجية العميقة»[١٦].

ومن جهتها، أكدت صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية في تعليق نشرته نوايا رابين الكامنة وراء خطته قائلة: «يحاول اسحق رابين الآن

وقف الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأسلوبين: فهو يوجه من جهة تعليمات للجنود الاسرائيليين تؤكد على ضرورة التشديد على اطلاق النار على الشبان الذين يشاركون في الانتفاضة، ويعرض عليهم، من جهة ثانية، خطة سلام جديدة. وبكلمات أخرى يستخدم رابين أسلوب العصا والجزرة، ولا توجد أية شكوك بخصوص طابع السوط الذي يستخدمه، اذ يضرب بوحشية متزايدة باستمرار»[١٧].

(ج) الموقف الفلسطيني من خطة رابين:

بعد اعلان خطة رابين بيومين، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن رفضها لهذه الخطة جملة وتفصيلاً، وأكدت على أن الانتخابات التي دعا رابين الى اجرائها في المناطق المحتلة يجب أن تتم تحت اشراف دولي وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية. كما أعلنت قيادة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في بيانها رقم (٣٣) عن رفضها لخطة رابين، وأيضاً في بيانها رقم (٣٦) الذي وزع يوم ١٥/١/١٩٨٩. كذلك، رفض عدد من الزعماء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة الخطة رفضاً قاطعاً وقالوا بأن فكرة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة انما ستقود في وقت لاحق الى الحكم الذاتي لسكان المناطق، وفي مرحلة لاحقة ستقود إلى الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن. وفي هذا السياق، مثلاً:

* صرح رضوان أبو عياش، نقيب الصحفيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، يوم ٢١/١/١٩٨٩ قائلاً: «ان كل محاولة لحل القضية الفلسطينية دون استخدام المفتاح الحقيقي ـ منظمة التحرير ـ ستكون مضيعة للوقت فقط، ويجب على رابين أن يتوجه مباشرة الى منظمة التحرير إذا أراد الحل حقاً»[١٨].

* وقال سعيد كنعان وهو رجل أعمال من نابلس: «إن رابين ما يزال يحلم بأن يوافق سكان المناطق المحتلة وبعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة، على إجراء مفاوضات بدون منظمة التحرير. ولكنه

يخطىء، إنه يتحدث عن حكم ذاتي ونحن نتحدث اليوم عن دولة فلسطينية مستقلة»[١٩].

* وصرح مصطفى النتشة رئيس بلدية الخليل المعزول قائلاً: «كان يجب على رابين أن يقدم حلاً شاملاً للحل وليس خطة على مراحل وأجزاء»[٢٠].

* وعقب حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم يوم ١٩٨٩/١/٢٩ على الخطة قائلاً. «أعارض مبادرة رابين الداعية إلى اجراء انتخابات في الضفة والقطاع بعد مرحلة هدنة من ثلاثة إلى ستة أشهر، لأن الهدف من هذه الانتخابات هو إيجاد زعامة بديلة لمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما أنها لا تحقق السلام الشامل»[٢١].

* وصرح الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم قائلاً: «إن الفلسطينيين ليسوا معنيين بانتخاب لعب جديدة لإجراء محادثات مع إسرائيل، فإذا كانت اسرائيل معنية بإجراء مفاوضات حول اتفاق سلام حقيقي، يجب أن تفعل ذلك مع منظمة التحرير وتحت إشراف مؤتمر دولي، أما مشروع الحكم الذاتي، فقد مات إلى الأبد»[٢٢].

الشروع بإجراء اتصالات:

ومع أن خطة رابين لم تحظ بموافقة حزب الليكود وأطراف أخرى في معسكر اليمين الاسرائيلي بصورة رسمية، يبدو أن وزير «الدفاع» الاسرائيلي مصر على مواصلة العمل بخطته، أو هو مصر، على الأقل، على القيام بمحاولات واتصالات في النطاقين الاسرائيلي والفلسطيني. فعلى الصعيد الاسرائيلي، تمكن رابين من الحصول على تأييد زعامة حزب العمل. أما على الصعيد الفلسطيني، فرغم الرفض الفلسطيني الرسمي القاطع من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم رفض «القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية» لهذه الخطة الرابينية، ورغم رفض الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة، إلا أن رابين أقدم على

انتهـاج عـدة خطـوات تهـدف إلى جس النبض الفلسطيني من وراء الكواليس. فبعد أن كان هو نفسه قد أجرى عدة اتصـالات وعقد عـدة اجتماعات مع شخصيات فلسطينيـة مألـوفة من الـوجوه التقليـدية في الأراضي المحتلة في الأشهر الأخـيرة، قام رابـين بالإيعـاز لقادة «الإدارة المـدنية» والحكم العسكـري بإجـراء اتصالات مـع شخصيات وطنيـة فلسطينية في محاولة للتأثير عليها أو الحصول على موافقتها المبدئية على خطتـه، وفي هذا السيـاق، ووفقاً للمصـادر الاسرائيلية ومنهـا صحيفة هـآرتس في عددهـا الصادر يـوم ١٩٨٩/١/١٨ اجتمع شـايكة ايـرز، رئيس «الادارة المدنية» في الضفـة الغربيـة، مع عـدد من الفلسطينيين ذكر منهم بشير البرغوثي رئيس تحرير صحيفة «الطليعة» الصـادرة في الضفة الغربية، ورضوان أبو عياش وسعيد كنعان. كمـا جرت محـاولة للاجتماع مع وحيد الحمد الله رئيس بلدية عنبتا السابق والذي يخضع للإقامة الجبرية منذ سنـوات طويلـة، إلا أنه رفض التجـاوب مع هـذه المحاولة.

كمـا ذكرت صحيفـة «هآرتس» أن وزيـر «الـدفـاع» اسحق رابـين استـأنف لقاءاتـه مع شخصيـات فلسطينية بهـدف فحص الاحتمالات القائمة أمام «اسرائيل» للقيام بمبادرة سياسية تتجاوز منظمة التحرير وكان «وزير الدفاع» قد أدلى بتصريح في مقابلة مع «هآرتس» جـاء فيه: «انني مـع البحث عن طريق للتحـادث مع قيـادة سكان المنـاطق ـ ان وجـدت قيادة كهـذه ـ والتوصـل الى تسويـة جزئيـة تقود، عـلى المدى البعيـد، إلى حـل دائم مـا زلت أراه مـرتبطـاً بـالأردن»[٢٣]. وأضـافت الصحيفـة أنـه رغم التطـورات الأخـيرة التي حـدثت داخـل منظمـة التحرير، فـإن رابين لم يغـير رأيه منهـا، وعلى هـذه الخلفية استـأنف اتصـالاته مـع القيادة التقليـدية في المنـاطق متجاهـلاً مؤيدي منظمـة التحرير.

غير أن ردود الفعل السلبيـة والرافضـة التي اصطدم بهـا رابين في لقاءاته مـع الشخصيات الفلسطينيـة التي بقيت أسماؤهـا في الكتمان دفعته للقيام بمناورة تكتيكية أخـرى في هذا المجـال وذلك عنـدما دفـع

بشمـوئيل غـورن، منسق العلاقـات الاسرائيلية في المنـاطق المحتلـة إلى الاجتماع مع فيصل الحسيني قبل اطلاق سراحه من الاعتقال الاداري بأربعة أيام.

كـذلـك أشـارت صحيفـة «هـآرتس» في عـددهـا الصـادر يـوم ١٩٨٩/١/٢٩ إلى أن العميد ثان أربيه راموت، رئيس «الادارة المدنية» في قطاع غزه، اجتمع هو الآخـر مع (١٢) شخصية فلسطينية في القطاع في محاولة لجس نبضهم ازاء خطة رابين.

أمـا صحيفة «حـدشـوت»، فقـد أكـدت في عـددهـا الصـادر يـوم ١٩٨٩/١/٣٠ أن وزيـر «الـدفـاع» رابـين يعتـزم تعميق الاتصـالات والمحادثات التي يجريها مع شخصيات فلسطينيـة من المناطق المحتلـة ومن ضمنهم أولئـك المعروفـون بأنهم «قـادة الانتفاضـة» شريطة أن لا يكونوا نشيطين في منظمة التحرير وذلك في محاولـة اضافيـة منه لجس النبض، والالتفاف على منظمة التحرير.

فقد زعم رابين في تصريح أدلى به يـوم ١٩٨٩/٣/١١ قائـلاً: «إنني أتلقى المـزيد من التلميحـات التي تفيـد أن هنـاك زعمـاء من المنـاطق يوافقون على المبادىء الأساسية في خطتي»[٢٤].

وذكرت صحيفة «عل همشمار» في محاولة تضليلية تفريقيـة جديـدة أن وزيـر «الدفـاع» رابين قصـد بأقـواله عـلى ما يبـدو نشطاء حـركة «حمـاس»، وأنه يعتـزم: «اجـراء انتخـابـات في قطـاع غـزة أولاً، لأن الحركات الإسلامية في هذه المنطقة أقوى من منظمة التحرير، وانها قد تنجـح على حسـاب المنظمة ومؤيـديها»[٢٥]. وذكـرت صحيفة «يـديعوت أحرونوت» أن رئيس «الادارة المدنية» في الضفـة الغربيـة شايكـة ايرز بدأ بعقد سلسلة لقاءات مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلـة، وذلك منذ مطلـع آذار/مارس ١٩٨٩، وأن من بـين الذين اجتمـع بهم: د. جاد اسحق من بيت ساحـور الذي ذكـر اسمه عـلى أنه من زعمـاء اللجـان الشعبية في المدينة، وابـراهيم قـراعـين من القـدس الشرقيـة،

ود. سري نسيبة من القدس الشرقية، ورضوان أبو عياش من رام الله.

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته، أشارت صحيفة «معاريف» إلى أن ايرز اجتمع مع حوالى (٢٥) شخصية فلسطينية من منطقة رام الله وبيت لحم تنتمي إلى مختلف الفئات السياسية، غير أن هؤلاء أكدوا له أن الطريق الوحيد لاحراز تقدم سياسي هو اجراء محادثات مباشرة بين «اسرائيل» ومنظمة التحرير.

وأشارت صحيفة «عل همشمار» في عددها الصادر يوم ١٩٨٩/٣/٢٨ إلى أن رابين أجرى منذ مطلع شهر آذار/ مارس ١٩٨٩ مجموعة لقاءات مع أفراد من اللجان الشعبية الفلسطينية الذين كانوا معتقلين في معسكر «أنصار ٣» في النقب، وأنه حاول اقناعهم بتشكيل قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأضافت الصحيفة أنه اجتمع مع مؤيدي الفصائل الفلسطينية المختلفة، من كل فصيل على انفراد حيث قال لهم رابين: «انني أعلم أن هناك بينكم من هم ذوي موهبة قيادية، فلماذا لا تجرون محادثات مع اسرائيل»[٢٦]. وفي هذا السياق، ذكرت الصحيفة على لسان أحد المعتقلين المحررين من «أنصار ٣» أن جميع المعتقلين الذين اجتمع بهم رابين رفضوا محاولاته هذه. وكان رابين قد أطلق يوم ١٩٨٩/٣/٢٢ تهديداً موجهاً للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في ضوء المواقف الرافضة لخطته ومساعيه قائلاً: «إذا رفض الفلسطينيون خطتي التي تمنحهم ولأول مرة امكانية ادارة شؤونهم بأنفسهم، فانه سيتوجب عليهم الانتظار مدة ٢٠ عاماً أخرى لاقتراح اسرائيلي آخر يراعيهم بنفس القدر الذي تراعيهم فيه خطتي»[٢٧].

وفي ضوء كل هذه المحاولات المغرضة التي قام، ولا يزال يقوم بها رابين ورجالاته في «الحكم العسكري» و «الادارة المدنية» في الأراضي المحتلة، ولأن الأهداف والنوايا المبيتة الكامنة وراءها لم تخف على جماهير وقادة الانتفاضة، فقد قررت شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة الامتناع عن عقد لقاءات مع سياسيين اسرائيليين لا يقبلون بالمبادىء الأساسية لمنظمة التحرير من أجل الحل السياسي، وذلك حتى

لا يتم تدعيم مساعي معسكر الصقور في «اسرائيل» الرامية الى خلق قيادة فلسطينية بديلة. وفي هذا النطاق، نشر في الأراضي المحتلة بيان موقع من مؤسسات وشخصيات وطنية في «دولة فلسطين» المحتلة جاء فيه. «في ضوء محاولات الحكومة الاسرائيلية استغلال اللقاءات التي تعقد بين سياسيين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية لخلق وهم بـ: «قيادة بديلة لمنظمة التحرير» فإنه لن تعقد بعد الآن لقاءات سياسية مع مسؤولين اسرائيليين»[٢٨]. كما طالب البيان رقم (٣٧) الصادر عن قيادة الانتفاضة الفلسطينية يوم ١٩٨٩/٣/٢٧ السكان الفلسطينيين بوقف اللقاءات التي تجري مع سلطات الادارة المدنية. وأكد البيان أن أي لقاء، سواء أكان رسمياً أم غير رسمي، يجب أن يتم على أساس مبادىء منظمة التحرير الفلسطينية.

مقترحات عفا عليها الزمن:

بعد أن تبين أن وزير «الدفاع» الاسرائيلي لم يجد شريكاً له في خطته وفي تنفيذها، يمكن القول بشكل عام ان خطته ولدت «ميتة» فلسطينياً ولأنه قد عفا عليها الزمن كما عفا على مشروع «كامب ديفيد» الذي لا تختلف خطة رابين عنه جوهرياً. فرابين لا يقترح سوى «حكم ذاتي» للفلسطينيين كان من المفروض ـ كما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد ـ تطبيقه منذ أكثر من عشر سنوات!

ويمكن القول ان أفكار رابين لا تحمل في طياتها أي جديد، فهي تعيد طرح النقاط نفسها التي سبق أن رفضها الفلسطينيون والعرب. غير أن هذه الأفكار تكشف من جهة أخرى عن هدفين جوهريين هما. شطب دور منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة الالتفاف على الانتفاضة الفلسطينية ومحاصرتها وخنقها بتراكم الاجراءات والمناورات من جانب «اسرائيل».

هوامش الفصل الثالث

(١) التلفزيون الاسرائيلي/ برنامج موكيد يوم ١٩/١/١٩٨٩، الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم ٢٠/١/١٩٨٩
(٢) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ٣١/١/١٩٨٩.
(٣) صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ٦/٣/١٩٨٩.
(٤) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ٣١/١/١٩٨٩.
(٥) صحيفة عل همشمار، عدد ٢٢/٢/١٩٨٩.
(٦) صحيفة عل همشمار، عدد ١٥/٣/١٩٨٩.
(٧) صحيفة عل همشمار، عدد ٣/٤/١٩٨٩.
(٨) المصدر السابق نفسه.
(٩) صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ٢٢/١/١٩٨٩.
(١٠) صحيفة معاريف الاسرائيلية، عدد ٢٢/١/١٩٨٩.
(١١) المصدر السابق نفسه.
(١٢) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ٢٤/١/١٩٨٩.
(١٣) المصدر السابق نفسه.
(١٤) المصدر السابق نفسه
(١٥) المصدر السابق نفسه.
(١٦) صحيفة الجروزالم بوست، عدد ٣/٢/١٩٨٩.
(١٧) صحيفة عل همشمار، عدد ٢٣/١/١٩٨٩.
(١٨) صحيفة معاريف، عدد ٢٢/١/١٩٨٩.
(١٩) المصدر السابق نفسه
(٢٠) صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، عدد ٢٢/١/١٩٨٩.
(٢١) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ٣٠/١/١٩٨٩.
(٢٢) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ٩/١/١٩٨٩.
(٢٣) صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ١٢/٣/١٩٨٩.
(٢٤) المصدر السابق نفسه.
(٢٥) صحيفة عل همشمار، عدد ٢٨/٣/١٩٨٩.
(٢٦) صحيفة معاريف، عدد ٢٣/٣/١٩٨٩.
(٢٧) صحيفة هارتس، عدد ٢٦/٣/١٩٨٩.

الفصل الرابع

مقترحات وأفكار شامير ٨٨ ـ ١٩٨٩

في ضوء تواصل الانتفاضة الفلسطينية الشاملة في الأراضي المحتلة وتحت التأثيرات والانعكاسات الواسعة لها على المجتمع الاسرائيلي على كافة المستويات، وفي ظل حالة الترقب والانتظار التي ارتبطت بمصير مفاوضات الائتلاف الحكومية الاسرائيلية والضغوطات متعددة الجهات والأطراف التي تخللتها، وفي ظل الحملة الدولية الاعلامية ـ السياسية ـ الدبلوماسية الواسعة ضد ممارسات القمع والبطش الاسرائيلية، في ضوء كل ذلك، لم يكن أمراً مفاجئاً أن يبادر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير، كغيره من زعماء الكيان الاسرائيلي، الى طرح مقترحات وأفكار تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى محاصرة وإنهاء الانتفاضة وإلى تحسين صورة «اسرائيل» دولياً بأفكار ذات جاذبية للعقل اللبرالي الغربي، تطرح تحت شعار التطلع نحو السلام والرغبة في التسوية.

أفكار البداية المبكرة:

في أعقاب نجاحه في تشكيل الحكومة الاسرائيلية الموسعة في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ بيومين، سارع شامير إلى طرح خطوط أولية عامة لخطته وأفكاره. وفي هذا الصدد، قالت صحيفة «معاريف»: «إن مبادرة السلام الجديدة التي يعكف رئيس الوزراء الاسرائيلي على بلورتها تقوم على أساس اتفاقيات كامب ديفيد، غير أنها تنطوي على مرونة فيما يتعلق بالجدول الزمني لتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المحتلة، حتى يتم اجراء مفاوضات لتحديد الوضع الدائم لهذه المناطق»[1].

كذلك، أعلن يوسي بن أهارون، مدير عام مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، يوم ١٩٨٨/١٢/٢٥: «إن مبادرة السلام الجديدة تقوم على أساس التقدم على مراحل، وأن المفاوضات ستبدأ مع الأردن ووفد فلسطيني بمساعدة مصر من أجل التوصل إلى تسوية حول الحكم الذاتي»[٢].

كما عاد بن أهارون نفسه وأعلن يوم ١٩٨٩/١/٥ قائلاً: «سيؤخذ بعين الاعتبار بعد فترة «الحكم الذاتي» الانتقالية، مسألة تسوية الاتحاد الكونفدرالي القائم على أساس اقامة ارتباط بين اسرائيل والطرف العربي شرقي نهر الأردن». وأضاف: «إن تسوية تضم ثلاثة كيانات في اطار كونفدرالي أكثر معقولية من كيانين»، كما أكد: «بأن الحكم الذاتي مطلب اسرائيلي من أجل وضع التعايش في المنطقة تحت الاختبار»[٣].

وبعد ذلك بأيام قليلة، أوردت صحيفة «ذي نيشن» الاسرائيلية الصادرة باللغة الانجليزية تفاصيل ومبادىء خطة شامير للتسوية على النحو التالي:

«أ - تستضيف القوتان العظميان مؤتمراً للسلام في الشرق الأوسط.

ب - ستتفاوض اسرائيل مباشرة مع فلسطينيين منتخبين في انتخابات محلية في المناطق.

ج - ستقبل «اسرائيل» في مفاوضات ما بعد الحكم الذاتي، باتحاد كونفدرالي بين الأردن والفلسطينيين.

د - سيسمح للأردن والفلسطينيين بالوصول إلى الموانىء الاسرائيلية.

هـ - سيكون اقتصاد الكيانات الثلاثة مرتبطاً بشكل من أشكال السوق المشتركة ويكون اطاراً يشمل التبادل التجاري والعملات والتنقل.

و - سيتم تشكيل جهاز حاكم خاص لإدارة شؤون المياه وملكية الأرض بين الكيانات الثلاثة»[٤].

وفي مطلع شهر شباط/ فبراير اللاحق، أوردت صحيفة «يديعوت احرونوت» تفاصيل أخرى عن خطة شامير فقالت:

«لقد طرح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير ولأول مرة خطة للسلام خاصة به لحل النزاع في المنطقة. ففي مقابلة مع الصحيفة الباريسية «لوموند» طرح شامير أسس الخطة الاسرائيلية ثنائية المراحل لتسوية مشكلة المناطق، وذلك بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً واسعاً ولفترة محددة في المرحلة الأولى، على أن تجري وفي المرحلة الثانية مفاوضات بدون شروط مسبقة من أجل تحديد المكانة النهائية للمناطق»[٥].

وفي سياق رده على سؤال على الصحيفة الباريسية أضاف شامير قائلاً: «بالتأكيد لن نقوم بأي انسحاب من المناطق الآن، ولكن عندما نتقدم إلى طاولة المفاوضات فإن ذلك سيتم دون شروط مسبقة»[٦]. كما أكد شامير على النقاط التالية:

«١ ـ لن يحصل الفلسطينيون على دولة فلسطينية أبدا، وهم لن يحصلوا عليها لا بطريق المفاوضات، ولا بطريق القوة، ولا يمكن تقبل فكرة اقامة دولة فلسطينية. ان هذا لن يحدث أبداً.

٢ ـ إذا وافق الفلسطينيون على المرحلة الأولى، فإنه سيتم الاتفاق على اجراء انتخابات في المناطق لتمكين الفلسطينيين من اختيار ممثليهم.

٣ ـ إن حلاً كهذا قد يؤدي الى سحب قوات الجيش الاسرائيلي إلى مناطق محددة، كما سيضمن أمن اسرائيل، ويضمن الحكم الذاتي في المناطق.

٤ ـ القوات الاسرائيلية ستبقى مرابطة في الأماكن التي تحدد لها ولن يحدث اي تغيير جذري في المناطق»[٧].

كما عاد شامير وأدلى بتصريح قلص فيه القضية الفلسطينية وحددها بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. فقد قال يوم ١٩٨٩/١/١٤

خلال لقائه مع عضو الكونغرس الأميركي ادوارد كندي: «إن اسرائيل مستعدة للاشتراك في مؤتمر دولي يقوم بمعالجة وحل مشكلة اللاجئين»[8]. وأكد شامير على الفكرة نفسها في تصريح آخر أدلى به في مطلع شباط/ فبراير ١٩٨٩ في «اسرائيل». كذلك، طرح الاقتراح نفسه أيضاً خلال المحادثات التي أجراها مع الرئيس الأميركي جورج بوش يوم ٦/٤/١٩٨٩. وفي هذا السياق، أوردت صحيفة دافار في عددها الصادر يوم ١٧/٤/١٩٨٩ أن طاقماً من أعضاء الليكود يعمل في مكتب رئيس الوزراء بلور خطة لتوطين حوالى ربع مليون فلسطيني من سكان الضفة على امتداد غور الأردن وصحراء الجنوب وشمالي غور البحر الميت.

جوهر مقترحات شامير:

جاءت تحركات مختلف الزعماء الاسرائيليين على صعيد الساحة السياسية ـ الدبلوماسية على خلفية الانجازات الكبيرة المتزايدة التي حصدتها وتحصدها منظمة التحرير والانتفاضة الفلسطينية في الساحة الدولية أولاً، وانحسار وتراجع وتشوه صورة «اسرائيل» وازدياد عزلتها الدولية ثانياً، وفي محاولة من الدولة الصهيونية لسحب البساط والمبادرة من منظمة التحرير والدول العربية ثالثاً، وإعادة تجميل صورة «اسرائيل» رابعاً.

لقد أصبحت مسألة تحسين صورة «اسرائيل» في الفترة الأخيرة قضية مهمة في كل من أوروبا والولايات المتحدة خصوصاً. ومن هنا، يأتي تسريب معلومات أو تفاصيل عن خطة أو أخرى للتسوية بين آونة وأخرى. غير أن هذا النشاط يقع أيضاً في اطار الحملة الدبلوماسية الشاملة المضادة لحملة منظمة التحرير والتي أقرتها الحكومة فور تشكيلها، أي أنه تحرك اسرائيلي اعلامي تكتيكي على صعيد الجبهة أو الحرب الاعلامية ـ السياسية ـ الدبلوماسية القائمة والمحتدمة بين «اسرائيل» من جهة ومنظمة التحرير والدول العربية من جهة أخرى.

أما من حيث الجوهر في مسألة الأفكار والمقترحات ومدى جديتها،

فإنه لا جديد في خطة شامير. وقد أكد ذلك الكاتب السياسي الاسرائيلي المعروف «يوسف حريف» في مقالة نشرتها له صحيفة «معاريف» في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ قائلاً: «أياً كانت مبادرة شامير السياسية الجديدة، فإنها لن تختلف عن تلك التي يؤيدها حتى الآن»[٩].

ويدعم هذا القول الرد المباشر لشامير نفسه على أحد الأسئلة التي وجهها له مراسل صحيفة «معاريف» «دان شيلون» حول مبادرته. فقد قال شامير: «ليس هناك مجال للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن لا بد أن تستمر المبادرات السياسية، فمواقف وأفعال الأمم الأخرى ضرورية، وعلينا أن نؤثر فيها ونقنعها».

ومن هنا، فإن طبيعة مبادرة شامير ليست تجديداً سياسياً من أجل عملية التفاوض، وإنما محاولة تأخذ فيها «اسرائيل» بعين الاعتبار سياساتها القديمة من أجل اقناع الآخرين بأنها محقة في مواقفها ـ كما كانت دائماً وكما تزعم دائماً ـ ولعل هذه المبادرة موجهة إلى الولايات المتحدة بشكل رئيسي، وليس إلى العرب عموماً وإلى الفلسطينيين بشكل خاص.

مواقف وتصريحات قبل «المبادرة»:

في اطار هذا الجوهر أو المضمون لمبادرة شامير، أكد رئيس الوزراء الاسرائيلي ـ في جملة تصريحات واضحة حاسمة سبقت مقترحاته الرسمية ـ على مواقفه ازاء كل القضايا الجوهرية الأساسية المتعلقة بمصير الأراضي الفلسطينية المحتلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي غدت مطلباً فلسطينياً عربياً دولياً.

لقد أراد شامير بتلك التصريحات المتتالية اظهار اصراره وتمسكه، كرئيس لوزراء اسرائيل، وكقائد لائتلاف واسع يضم حزب التجمع كذلك، باللاءات الاسرائيلية المعروفة المناهضة للحقوق الفلسطينية. كما أراد حسم الموقف الاسرائيلي وعدم إيهام الآخرين في أوروبا والولايات

المتحدة بإمكانية التراجع عنه. وكان كل ذلك قبيل زيارته للولايات المتحدة التي بدأت يوم ١٩٨٩/٤/٤. وفيما يلي عرض موجز لبعض أبرز تلك التصريحات والمواقف التي تمثل حقاً جوهر السياسة الرسمية الاسرائيلية وجوهر خطة شامير نفسه:

لقد صرح شامير يوم ١٩٨٩/٢/٢٢ خلال زيارته الرسمية لباريس قائلاً: «يجب عدم انتظار خطة سلام اسرائيلية جديدة في المستقبل القريب، وإنما «مقترحات طريق» جديدة للتقدم في الاتصالات»[١٠].

وخلال محادثاته في باريس، ادعى شامير أنه طرح أفكاراً جديدة وصفها بأنها: «نابعة من الخطوط الأساسية للحكومة، أي معارضة فكرة المؤتمر الدولي ومعارضة اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير»[١١].

وفي كلمة أدلى بها يوم ١٩٨٩/٣/٧ أمام لجنة شؤون الخارجية والأمن التابعة لمركز حركة حيروت، أكد شامير: «ان خطتي السياسية تقوم على أساس اتفاقيات كامب ديفيد التي تمنح تقريباً حكماً ذاتياً للسكان في المناطق، وتقضي بسحب الجيش الاسرائيلي من عدد من التجمعات السكانية، ومرابطته في أماكن معينة في تلك المناطق»[١٢]. وأضاف قائلاً: «ان أحداً منا لا يفكر بتنازلات اقليمية»[١٣]. ثم أردف مصرحاً: «ان اسرائيل ستستأنف عملية الاستيطان في المناطق لأنه لا صلة بين المستوطنات اليهودية في مناطق يهودا والسامرة وغزة وبين عملية السلام»[١٤].

وأخيراً، ختم شامير تصريحاته موضحاً بما لا يدع مجالاً للشك أو التبرير: «ان الحكومة الاسرائيلية كلها ومعظم الشعب الاسرائيلي موحدون في الموضوع الفلسطيني حول المبادىء الثلاثة التالية: لا للدولة الفلسطينية، لا للمفاوضات مع منظمة التحرير، ونعم لبذل مساع متزايدة من أجل التوصل إلى سلام مع العرب بواسطة مفاوضات مباشرة»[١٥].

عاد شامير فصرح يوم ١٩٨٩/٣/١٥ قائلاً. «لن نهدأ ولن نستكين حتى نجد بين عرب يهودا والسامرة وغزة أشخاصاً يبدون استعداداً

للانضمام لوفود الدول المجاورة مصر والأردن من أجل اجراء حوار مباشر حول السلام، وبعد أن يتم هذا الحوار ونصل إلى المفاوضات المباشرة، فإن الهدف الأول الذي نسعى إلى تحقيقه، سيكون التسوية المرحلية»[١٦].

وفي لقاء خاص أجرته معه صحيفة «هآرتس»، أكد شامير: «ان خطتي لا تنطوي على أية أسس للانسحاب الاقليمي، ولكنها من حيث الجوهر يمكن أن تؤدي، إذا لم يكن إلى حل للنزاع كله، فبالتأكيد لأجزاء منه»[١٧]. وكرر شامير تجاهله التام للقضية الفلسطينية في تصريح أدلى به يوم ١٩٨٩/٣/٢٠ إذ قال. «لا شك أن حل المشكلة الفلسطينية لوحدها لن يأتي بالسلام وانهاء النزاع في منطقتنا، لأن المجابهة هي مع الدول العربية»[١٨]. ثم أضاف: «ان حكومة اسرائيل موحدة في معارضتها لإنشاء دولة فلسطينية غربي نهر الأردن، لأن دولة كهذه ستشكل تهديداً لوجود دولة اسرائيل، وبين البحر المتوسط والصحراء العراقية ـ الأردنية لا يوجد مكان سوى لدولتين فقط، الأولى هي دولة اسرائيل اليهودية، والثانية هي دولة فلسطينية أردنية»[١٩].

وفي كلمته التي أدلى بها يوم ١٩٨٩/٣/٢١ أمام «مؤتمر رئيس الحكومة للتضامن اليهودي العالمي مع اسرائيل»، أوضح شامير موقفه بقوله: «إن إقامة دولة فلسطينية لن تخدم السلام. إنها يمكن أن تأتي بسلام المقابر فقط. وستكون مأساة أن توافق دول العالم وتؤيد مطالبة منظمة التحرير بدولة مستقلة، فالخضوع إلى الإرهاب إنما يجلب المزيد من الإرهاب، ودائرة دموية كهذه قد تقودنا إلى كارثة»[٢٠].

وعلى صعيد مختلف، عاد شامير وأكد في تصريح أدلى به يوم ١٩٨٩/٣/٢٥ على استحالة الخروج عن كامب ديفيد اذ قال: «إن اتفاقيات كامب ديفيد هي اتفاقيات ممتازة، وأعتقد بأنها أفضل الاتفاقيات، وأنا لست معنياً بمبدأ الأرض مقابل السلام»[٢١]. وعشية سفره للولايات المتحدة، أي يوم ١٩٨٩/٤/٣، اجتمع شامير مع كل من شمعون بيرس وموشيه أرنس واسحق رابين، وذلك للتشاور معهم قبل سفره. وفي هذا الصدد، أيد الثلاثة أمامه مسألة اجراء انتخابات في

الضفة الغربية وقطاع غـزة من أجل اختيـار قيادة فلسطينيـة محلية تجري مفاوضات مع «اسرائيل» حول تسوية سياسية. وقد أعرب شامير خـلال هذا الاجتمـاع عن استعداده لفحص فكـرة الانتخابـات شريطة التزام الطرف الفلسطيني بوقف الانتفاضة.

في الولايات المتحدة:

وكما كان متوقعاً، لم يحمل رئيس الوزراء الاسرائيلي في جعبته خلال زيارته للولايات المتحدة افكاراً أو مقترحات جديدة. وما قدمه هناك أمام المسؤولـين الأميركيـين لا يعدو كـونه «زوانـاً لا قمـح فيـه ولا غـربـال يمسكه». فكل ما صدر عن شامير انما هو «اجترار» لمواقف قديمة بالية «مستمدة من قاموس كامب ديفيـد الذي حفظ في ملفـات التاريـخ»، أو الأصح ألقي إلى «مزبلة التاريخ».

وليس من شـك في أن هذه الأفكـار التي لمعها شـامير ولمعتهـا معـه مختلف وسائل الإعلام الاسرائيلية والأميركية انما هي افكار قديمة عفا عليها الزمن. ويبدو أن شامـير يصر من خلالهـا على العـودة إلى الوراء والتحرك بأسلوب المماطلة القاتلة والابتعاد عن جوهر القضية.

وفي وقت لاحق، أعلن شامير في الولايات المتحدة، بعد المباحثات التي أجراها مـع الرئيس الأمـيركي جورج بـوش يوم ١٩٨٩/٤/٦، قـائلاً: «لقد اتفقنا على أنه من أجل تحقيق نتائج ايجابيـة، يجب على الـولايات المتحدة واسرائيل أن تتعاونا معـاً، واوضحنا لهم بـأننا نعـارض إجراء محـادثات مـع منظمة التحـرير بـأي صورة من الصـور»[٢٢]. وفي هـذا السياق، أعلن شامير كذلك عن القرارات التي توصلت اليها الحكومتان الأميركية والاسرائيلية وهي:

«١ ـ لا مصلحة في استمرار الوضع الراهن.

٢ ـ السلام هو الهدف المشترك، ومن أجـل التوصـل الى مفاوضـات واتفاق سـلام، يجب قبـل كل شيء وقف أعمـال العنف من أجل خلق جو مناسب (ويقصـد هنا بـأعمال العنف كمـا هو معـروف

الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة).

٣ ـ يجب الشروع بـإجراء مفـاوضات بـأسرع وقت، ويمكن أن يكون الشركاء في هذه المفاوضات مصر والأردن واسرائيل وفلسطينيين.

٤ ـ الممثلون الفلسطينيون للمحادثات يمكن أن يتم تعيينهم بـالاتفاق بين الأطراف، أو من خلال الانتخابات»[٢٣]

وفي مباحثاته مع الرئيس الأميركي، اقترح رئيس الوزراء الاسرائيـلي اجراء «انتخابات» في المناطق المحتلة بهدف اختيـار ممثلين فلسطينيـين لإجـراء مفاوضـات حول «الإدارة الـذاتية» في الضفـة والقطاع خـلال المرحلة الانتقالية. وفي هذا الإطار، زعم شامير أن هذه الانتخابات يجب أن تكـون «حـرة من العنف والإرهــاب والتخـويف من جـانب منظمـة التحرير الفلسطينية»[٢٤].

وحول مسألة الإشراف على الانتخـابات، زعم شـامير، «أن اسرائيـل تعتقد أنها أمينة بما فيه الكفاية، وحريصة على أن تجـري الانتخابـات كما يجب، ولا ضرورة لأي اشراف خارجي، ومع ذلك، فإن اسرائيل تقبل أن يكون الإشراف اسرائيلياً ـ فلسطينياً»[٢٥].

وعودة إلى مضمون «كامب ديفيد والإدارة الذاتية»، أوضح شامـير: «ان حـل النزاع في المنطقـة يمكن أن يقوم عـلى أسـاس مـرحلتـين: في المـرحلة الأولى، تجـري مفاوضـات يشترك فيهـا كـل من مصر والأردن وعرب فلسطينيون، واسرائيـل، وذلك بهـدف الوصـول إلى تمكين عـرب المنـاطق من إدارة شؤونهم بالتـدريج، وفي المـرحلـة الثـانيـة، تجـري مفاوضات حول المكانة النهائية للمناطق»[٢٦].

وعلى صعيد مختلف، دعا شامير أيضاً جميع الدول وبقيادة الولايات المتحدة الى بذل الجهود «لحل مشكلة اللاجئين العرب التي تم تخليدها على أيدي الحكـومات العـربية في الـوقت الذي تستـوعب فيه اسرائيـل مئات آلاف اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية»[٢٧].

وفي رده على موقف الرئيس الأميركي جورج بوش من مبـدأ «مناطق

مقابل سلام» أكد شامير: «يقولون لنا مناطق مقابل سلام ، ولكنا أعدنا ٩٠٪ من الأراضي التي استولينا عليها عام ١٩٦٧، واعادة المزيد من الأراضي يعني احضار بيروت إلى القدس، فجبال يهودا هي جزء من أرض اسرائيل، واعادتها تعني مضاعفة الخطر الذي يهدد اسرائيل أكثر مما كان عليه الوضع عام ١٩٦٧»[٢٨].

خلال لقاء عقده مع مراسلين صحفيين في فندق في شيكاغو، عاد شامير وأكد في تصريح أدلى به يوم ٩/٤/١٩٨٩ أنه «لا مجال لاجراء انتخابات حرة طالما أن العنف مستمر، وآمل أن تتوقف الانتفاضة من أجل اجراء الانتخابات»[٢٩]. وبعبارات أخرى، فإن خطة شامير تستهدف أولاً وقبل كل شيء الالتفاف على الانتفاضة ووقفها.

ومن جهة أخرى، رفض شامير تدخل ووساطة الأمم المتحدة في التسوية، فقال في أعقاب اجتماعه في نيويورك مع السكرتير العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار يوم ١١/٤/١٩٨٩. «ليس لهيئة الأمم المتحدة أي دور خاص تلعبه في الوقت الحاضر في تسوية النزاع في الشرق الأوسط»[٣٠].

وقبيل عودته من الولايات المتحدة لاسرائيل، عقد شامير يوم ١٣/٤/١٩٨٩ مؤتمراً صحفياً مع محرري الصحف الأميركية في واشنطن صرح فيه بصورة بارزة وحاسمة: «اننا الدولة الوحيدة التي يطلب منها التنازل عن مناطق احتلتها واستولت عليها في حرب دفاعية... ومن أجل أن نبقى موجودين، فإننا لا نستطيع التنازل عن السيطرة عن هذه المناطق، ولا نستطيع تعريض أمتنا للخطر كي نحظى بصحافة متعاطفة معنا»[٣١].

الحكومة الاسرائيلية وخطة شامير:

بعد عودة شامير لاسرائيل، عقدت الحكومة الاسرائيلية يوم ١٦/٤/١٩٨٩ جلسة لمناقشة خطة شامير حيث حظيت هذه الأخيرة بتأييد كافة وزراء الحكومة، بمن فيهم وزراء المعراخ، باستثناء الوزيرين الليكوديين دافيد ليفي واسحق موداعي اللذين عارضا

الخطة. وكان شامير قد قال خلال الجلسة الحكومية. «إن الطريق الوحيد لحل النزاع مع الفلسطينيين هو بواسطة الانتخابات»[٣٢].

وفي كلمة ألقاها يوم ١٧/٤/١٩٨٩ أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، عاد شامير وأكد على عدة نقاط جوهرية تتعلق بخطته أرادها أن تكون واضحة للرأي العام الاسرائيلي والعالمي، اذ قال «ما زلت أعارض اشتراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات المخططة لاختيار قيادة للسكان الفلسطينيين في المناطق». وأضاف «إذا حاول الممثلون المنتخبون الخروج عن الخط الذي سيرسم لهم، ومعالجة مواضيع أخرى مثل القيام بنشاطات من أجل اقامة دولة فلسطينية، فإن اسرائيل ستمنعهم من ذلك رغم كونهم منتخبين». وأردف قائلاً «لن اسمح بإقامة دولة فلسطينية، وخلال المحادثات التي ستجري حول التسوية الدائمة بعد ٥ ـ ٦ سنوات، فإن ورثتي سيطالبون بالسيادة الاسرائيلية على المناطق». وحول مسألة طابع الانتخابات، أوضح شامير موقفه قائلاً «ليس هناك أهمية خاصة لمسألة الانتخابات فيما إذا كانت انتخابات بديلة، أو من أجل تشكيل قيادة عامة لسكان المناطق»[٣٣].

أما حول بنود «خطة شامير» التي طرحها على الادارة الاميركية، فقد أوردت صحيفة «جروزالم بوست» الاسرائيلية النص الرسمي للخطة كما نشرته وزارة الخارجية الاسرائيلية. ومن هذا النص نقتبس فيما يلي أهم ما جاء فيه:

«١ ـ نماذج كامب ديفيد ـ اعادة الالتزام بشأن السلام. .. إن رئيس الوزراء يدعو الدول الثلاث التي قام قادتها بالتوقيع على معاهدات كامب ديفيد: اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، أن تقوم بتجديد التزاماتها تجاه الاتفاقيات والسلام.

٢ ـ الدول العربية ـ من حالة الحرب إلى عملية السلام. يحث رئيس الوزراء اسحاق شامير كلا من مصر والولايات المتحدة أن تدعو الدول العربية للانتقال من العداء لاسرائيل ومن حالة المقاطعة الى المفاوضات والتعاون.. ان اسرائيل تدعو الدول العربية الى وضع حد للعداء التاريخي والانضمام الى «محادثات ثنائية»

تهدف الى التطبيع والسلام.

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين ـ مجهود دولي: يدعو رئيس الوزراء الاسرائيلي الى بذل مجهود دولي بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة اسرائيل ذات اعتبار لحل مشكلة اللاجئين العرب... ويجب التعامل مع المشكلة على أساس أنها مشكلة انسانية وجب العمل على تخفيف التعاسة البشرية عنهم وضمان مصر معيشة جديدة لهم.

٤ ـ انتخابات حرة في «يهودا والسامرة» وغزة: من أجل ايجاد عملية التفاوض السياسي بهدف تحديد الممثلين الشرعيين للسكان الفلسطينيين، يقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي إجراء انتخابات حرة في المناطق (تكون بعيدة عن م. ت. ف) وهذه الانتخابات ستسمح بتطوير تمثيل للفلسطينيين في انتخابات حرة.

إن هدف الانتخابات هو تشكيل وفد يشارك في المفاوضات حول التسوية المؤقتة، حيث سيتم تشكيل حكومة ادارة ذاتية، والفترة المؤقتة ستكون ضرورة للتعاون والتعايش وسيعقب ذلك المفاوضات حول التسوية النهائية التي تبدي اسرائيل بمقتضاها استعداداً لسماع ونقاش أي خيار سيجري طرحه[٣٤].

الموقف الفلسطيني من خطة شامير:

لم يتأخر الرد الفلسطيني الرافض لمناورة ومؤامرة شامير هذه، فقد «أجمع الفلسطينيون في الداخل والخارج على رفض اقتراح اجراء انتخابات باعتبار هذا الأمر لا يعدو كونه مجرد مؤامرة من شامير لانهاء الانتفاضة ومحاولة للالتفاف على المكاسب السياسية التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية بفضل استمرار الانتفاضة وتصاعدها»[٣٥].

وقد أعلن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خلال زيارته لبرازافيل «كان تصريح شامير في واشنطن هو تصريحاً في غير محله كما هي عادته»[٣٦].

وفي تونس أكد صلاح خلف. «ان مقترحات شامير لا تتضمن

جديداً، ومنظمة التحرير لا تقبل باجراء انتخابات في الأراضي المحتلة إلا تحت إشراف دولي وبعد انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي»(٣٧).

وفي القدس المحتلة، أكدت مختلف الشخصيات الوطنية الفلسطينية رفضها لمقترحات شامير، وقال الدكتور صائب عريقات، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح في نابلس «كما كان متوقعاً، لم يقدم شامير أي شيء جديد، فهو يحاول احياء أفكار قديمة. إن أفكاره لا تستحق النقاش لأنها اهانة إلى كل فلسطيني»(٣٨).

وقال رضوان أبو عياش، رئيس رابطة الصحفيين العرب في الأراضي المحتلة «نرفض اجراء انتخابات وفق مقترحات شامير لسببين يتمثلان في محاولة شامير شطب دور منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، اضافة إلى أنها لا توضح المرحلة التي ستسبق هذه الانتخابات أو تليها»(٣٩).

كما رفض رؤساء النقابات المهنية والجمعيات الاجتماعية في الأراضي المحتلة مقترحات شامير وأكدوا في بيان أصدروه يوم ١٩٨٩/٤/٧ ان الشعب الفلسطيني يرفض اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، أصدرت «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية» يوم ١٩٨٩/٤/١١ بيانها رقم (٣٨) الذي أكدت فيه: «تعلن القيادة الموحدة السرية للانتفاضة في المناطق المحتلة عن رفضها الشديد لخطة شامير التي تشتمل على اجراء انتخابات في ظل الاحتلال، وتستهدف القضاء على الانتفاضة، والتشكيك بوحدة أهداف نضال شعبنا في كل أماكن تواجده»(٤٠).

وأضافت قيادة الانتفاضة قائلة: «لا خيار سوى الخيار الفلسطيني، ولا بديل لمنظمة التحرير، ولا حل الا في اطار مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة، تضمن لشعبنا حقوقه المشروعة في العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية»(٤١).

وأكد عدد من الشخصيات الفلسطينية الوطنية في قطاع غزة في لقاء

لهم عقدوه يوم ١١/٤/١٩٨٩ مع قائد المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال العميد اسحق مردخاي على موقف قيادة الانتفاضة فقالوا: «إننا نعارض فكرة الانتخابات في المناطق كما عرضها رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير»(٤٢). وقال المحامي فايز أبو رحمة في اللقاء ذاته: «لقد أعربنا عن معارضتنا لفكرة الانتخابات لأنها تعني فصل الفلسطينيين في الداخل عن اخوانهم في الخارج، ونحن نعتقد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، فلماذا نحتاج للانتخابات»(٤٣).

وفي تونس، أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٠/٤/١٩٨٩ بياناً رسمياً رفضت فيه المشروع الذي عرضه اسحق شامير رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي، فقد أكد البيان حقيقة «ان هذا المشروع هو إعادة لخطة الحكم الذاتي الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني، إن فكرة الانتخابات مرفوضة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهي ليست سوى مناورة لتخريب الجهود الرامية لتحقيق السلام العادل»(٤٤).

كذلك أعلنت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» رفضهما لخطة شامير، وذلك في بيانين صدرا عنهما يوم ٧/٤/١٩٨٩.

وعاد رئيس دولة فلسطين ياسر عرفات وأكد رفض منظمة التحرير لخطة شامير في تصريح أدلى به خلال زيارته لبولندا يوم ١١/٤/١٩٨٩ حيث قال: «إن شامير رفض جميع مقترحات السلام، والفلسطينيون لا يريدون اجراء انتخابات تحت بنادق القوات الاسرائيلية... انني أقول نعم للانتخابات ولكن ليس قبل انهاء الاحتلال».

ليس هناك أي لبس أو غموض أو تشكيك في النوايا الحقيقية التي تنطوي عليها مقترحات رئيس الوزراء الاسرائيلي القديمة ـ الجديدة، والتي يمكن اجمالها بالحقائق التالية.

أ ـ التنكر الكامل والمطلق والعنيد لوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

ب ـ محاولة الالتفاف على الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومحاصرتها والعمل على خنقها وإنهائها بالمناورة والخداع والتضليل، إلى جانب مختلف إجراءات وممارسات القمع والبطش التي تمارس ضد جماهير الانتفاضة.

ج ـ محاولة استبعاد واسقاط دور منظمة التحرير الفلسطينية، ودق اسفين بينها وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

د ـ الاصرار الواضح على عدم السماح بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

هـ ـ رفض مبدأ «الأرض مقابل السلام»، أي رفض الانسحاب من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧

و ـ رفض مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين من جهة، والإصرار على اختزال القضية الفلسطينية من قضية سياسية وحقوقية وانسانية لشعب كامل، إلى قضية لاجئين طالب شامير دول العالم بالعمل على توطينهم في البلاد العربية.

وفي ضوء كل ذلك، فإنه من السذاجة أن يعتقد المرء أن الفلسطينيين قد يبدون استعداداً للمشاركة في عملية محسنة لكامب ديفيد وبدون منظمة التحرير، أو أن منظمة التحرير سوف تقبل بإنشاء قيادة بديلة لها لتمثيل الشعب الفلسطيني، أو أن يقبل الشعب الفلسطيني المنتفض بغيرها ممثلاً له. فبعد الالتزام الواضح الثابت من قبل الانتفاضة بمنظمة التحرير، وبعد اعتراف معظم دول العالم بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، فإنه لمن غير المعقول أن يعتقد المرء أن منظمة التحرير يمكن أن تستجيب لمناورات تكتيكية اسرائيلية مفضوحة كهذه. وفي الوقت نفسه، فإن شامير ليس ساذجاً ليعتقد ذلك، فلماذا إذاً يقترح شيئاً يعلم أنه لن يلقى استجابة من الفلسطينيين والعرب؟ إن شامير يهدف من وراء مقترحاته إلى الإبقاء على الوضع القائم، وكل ما يريده هو كسب الوقت وتكريس الوضع الراهن والاحتلال الاسرائيلي، واظهار العرب والفلسطينيين اعلامياً

بأنهم هم الذين يرفضون «أفكار اسرائيل السخية».

اقتراح مضاد لشخصيات فلسطينية:

علاوة على التصريحات والبيانات الفلسطينية سابقة الذكر، أوردت صحيفة «عل همشمار» في عددها الصادر يوم ١٦/٤/١٩٨٩ نص اقتراح قيل ان عدداً من الشخصيات الفلسطينية من الضفة الغربية قدموه كاقتراح مضاد للاقتراح الاسرائيلي للانتخابات. ويتضمن الاقتراح الذي ذكر أنه سلم لوزارة الخارجية المصرية أربع مراحل هي:

«١ - أن تقوم قوات دولية بالاشراف على انسحاب قوات الجيش الاسرائيلي من المراكز المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم أن هذه القوات ستبقى مرابطة في مناطق محتلة.

٢ - أن تجري عملية التصويت في الانتخابات تحت اشراف دولي، ليتم انتخاب ممثلين عن الضفة والقطاع للمجلس الوطني الفلسطيني.

٣ - أن يقوم عرفات بتعيين خمسة من بين هؤلاء المنتخبين لاجراء مفاوضات مع اسرائيل حول مرحلة انتقالية لمدة سنتين، وتؤدي إلى عقد مؤتمر دولي.

٤ - أن تتفاوض اسرائيل مع منظمة التحرير في هذا المؤتمر حول المكانة النهائية للضفة الغربية وقطاع غزة»[٤٥].

هوامش الفصل الرابع

(١) صحيفة معاريف الاسرائيلية، عدد ١٩٨٨/١٢/٢٦.
(٢) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ١٩٨٨/١٢/٢٦.
(٣) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١/٦.
(٤) صحيفة «ذي نيشن» الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/١/١٠.
(٥) صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٢/١.
(٦) المصدر السابق نفسه.
(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) صحيفة معاريف الاسرائيلية، عدد ١٥/١/١٩٨٩.
(٩) يوسف حريف، صحيفة معاريف، عدد ١/١/١٩٨٩.
(١٠) صحيفة هارتس، عدد ٢٣/٢/١٩٨٩.
(١١) المصدر السابق نفسه.
(١٢) صحيفة معاريف عدد ٨/٣/١٩٨٩
(١٣) المصدر السابق نفسه
(١٤) المصدر السابق نفسه
(١٥) المصدر السابق نفسه
(١٦) صحيفة عل همشمار، عدد ١٦/٣/١٩٨٩
(١٧) صحيفة هارتس، عدد ٢١/٣/١٩٨٩.
(١٨) صحيفة هارتس، عدد ٣١/٣/١٩٨٩.
(١٩) المصدر السابق نفسه.
(٢٠) صحيفة عل همشمار، عدد ٢٢/٣/١٩٨٩.
(٢١) صحيفة معاريف، عدد ٢٦/٣/١٩٨٩.
(٢٢) صحيفة هارتس، عدد ٧/٤/١٩٨٩.
(٢٣) المصدر السابق نفسه.
(٢٤) صحيفة عل همشمار، عدد ٨/٤/١٩٨٩
(٢٥) المصدر السابق نفسه.
(٢٦) المصدر السابق نفسه.
(٢٧) صحيفة يديعوت أحرونوت، عدد ١٠/٤/١٩٨٩.
(٢٨) المصدر السابق نفسه.
(٢٩) صحيفة عل همشمار، عدد ١٠/٤/١٩٨٩.
(٣٠) صحيفة دافار، عدد ١٢/٤/١٩٨٩.
(٣١) صحيفة هارتس، عدد ١٤/٤/١٩٨٩.
(٣٢) صحيفة هارتس، عدد ١٧/٤/١٩٨٩.
(٣٣) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٨/٤/١٩٨٩.
(٣٤) صحيفة الجيروزالم بوست الاسرائيلية الصادرة بالانجليزية، عدد ١٥/٤/١٩٨٩
(٣٥) صحيفة صوت الشعب الاردنية، عدد ٨/٤/١٩٨٩
(٣٦) المصدر السابق نفسه.
(٣٧) المصدر السابق نفسه.
(٣٨) صحيفة الدستور الأردنية، عدد ١٢/٤/١٩٨٩
(٣٩) المصدر السابق نفسه.
(٤٠) صحيفة هارتس، عدد ٨/٤/١٩٨٩.
(٤١) المصدر السابق نفسه
(٤٢) المصدر السابق نفسه.
(٤٣) المصدر السابق نفسه.
(٤٤) صحيفة صوت الشعب الأردنية، عدد ١١/٤/١٩٨٩
(٤٥) صحيفة عل همشمار، عدد ١٧/٤/١٩٨٩.

الفصل الخامس

مشاريع بيرس ورابين وشامير وسط تحالفات جديدة

قبل مغادرته الى الولايات المتحدة في زيارة رسمية تستهدف «اقناع» الادارة الأميركية بالموقف الاسرائيلي، استمع رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الى تفاصيل جملة خطط ومشاريع تتعلق كلها بتصورات قدمها غيره لحل مشكلة الأراضي المحتلة والانتفاضة الفلسطينية. ومن جهته، بقي شامير ملتزماً الصمت إزاء خطته، وصرح أكثر من مرة بأنه لن يكشف عن تفاصيل خطته أو أفكاره الجديدة قبل أن يقابل المسؤولين الاميركيين. وفي هذه الأثناء، وفي الوقت الذي كان هناك من توهم حقاً بأن شامير يعتزم طرح خطة جديدة للتسوية على الادارة الاميركية، كان هناك من هو أكثر واقعية وإدراكاً لحقيقة الموقف الاسرائيلي وبخاصة موقف وتكتيك شامير، فلم يتوقع منه أكثر من تقديم وعرض مضمون اتفاق كامب ديفيد المتعلق بإدارة ذاتية للفلسطينيين ولكن بلباس جديد.

وفي جميع الأحوال، يمكن القول ان اسحق شامير طار للولايات المتحدة في الثالث من نيسان/ ابريل ١٩٨٩ حاملاً في جعبته ثلاثة مقترحات أو مشاريع يتفاوت حماسه هو ازاء مضمون كل واحدة منها. وهذه المقترحات هي: مشروع بيرس، وخطة رابين، وأفكاره هو نفسه.

وفي واقع الأمر، يصعب على المرء التمييز بين المشاريع الثلاثة من حيث الجوهر، لأنه لم يظهر من تفاصيلها أي فرق جوهري بينها وبخاصة فيما يتعلق بالموقف من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومن حق «تقرير المصير» تحديداً. فثلاثتهم، أي بيرس ورابين وشامير،

يتفقون تماماً على رفض التفاوض مع منظمة التحرير، ويحاولون تمرير وبيع نموذج أو آخر للإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي للفلسطينيين. وثلاثتهم يتحدثون عن اجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، وإن كان لكل منهم منظوره الخاص لهذه الانتخابات وللتسوية المرحلية المنشودة. وثلاثتهم يصرون في الوقت ذاته على الرفض التام والمطلق والعنيد لإقامة الدولة الفلسطينية، وتجسيد «حق العودة» للفلسطينيين.

ورغم كل نقاط الالتقاء الجوهرية هذه فإن هناك تبايناً كمياً، وليس جوهرياً بالتأكيد، بين مواقف وتصورات الثلاثة. وفي هذا السياق، يجدر بالمرء هنا الوقوف أولاً على أبرز الفوارق القائمة بين مشروع بيرس وخطة رابين. فكلاهما يمثلان: «قطبي الخلاف التاريخي القائم في حزب العمل بين الخيار الفلسطيني الذي كان قد طرحه في حينه موشيه ديان، وبين الخيار الأردني الذي عمل به يغئال آلون. فمشروع بيرس الآن قد تحول عن توجهه القديم الداعي في السنوات السابقة إلى العمل بالخيار الأردني، وأخذ يدعو ـ في أعقاب الانتفاضة والمتغيرات الدولية ـ إلى إجراء محادثات مع الفلسطينيين، في حين بقي رابين يتمسك ـ تحت ستار أو آخر ـ بالخيار الأردني»[1].

لقد عاد بيرس إلى نوع خاص من «الخيار الفلسطيني» عندما اعتبر أن الضفة الغربية وقطاع غزة هما موضوع خلاف يجب حله مع الفلسطينيين وليس مع الأردن. وفي ضوء ذلك أعد زعيم حزب العمل خطته القائمة على أساس اقامة ثلاثة كيانات ترتبط ببعضها بعلاقة كونفدرالية، أي انجاز تسوية على نمط «بنلوكس»، حيث يتمتع الكيان الفلسطيني فيها بنشيد وطني وعلم، ولكن على أن لا يقود ذلك بأي حال من الأحوال إلى إقامة الدولة الفلسطينية! كما أكد بيرس في خطته على سحب القوات الاسرائيلية من المدن والتجمعات السكانية ومرابطتها في مواقع استراتيجية في الأراضي المحتلة، معتبراً أن نهر الأردن هو حدود أمن «دولة اسرائيل». ومن الجدير بالتنويه هنا أنه، في هذه النقطة الجوهرية الأخيرة، يتفق كل من بيرس ورابين وشامير اتفاقاً كاملاً.

وتأكيداً على تبنيه للخيار الفلسطيني، صرح بيرس في منتصف شهر

آذار/ مارس ١٩٨٩ قائلاً: «إن الخيار الأردني الذي طرحته سابقاً لم يعد قائماً، ويجب أن تبدأ المفاوضات مع الطرف الفلسطيني، وليس مع الطرف الأردني»[٢].

ومن جهة أخرى، كان اسحق رابين، ولا يزال، مناهضاً للخيار الفلسطيني الخاص ذاك. غير أنه لظروف تتعلق أساساً بالمتغيرات الجديدة في المنطقة والعالم والتي ترتبت على انفجار الانتفاضة الفلسطينية، يحاول رابين الظهور بمظهر من يدرس الخيار الفلسطيني وفي هذا الصدد، فإن البند الأساسي في خطة رابين هو الانتخابات العامة. وبعد أن عارضها قبل ثلاث سنوات، أصبح رابين الآن يؤيد اجراء مثل هذه الانتخابات لنفس السبب الذي طرحه يوم عارضها أول مرة وهو الخشية من اندلاع «اضطرابات». ومع ذلك، فإن رابين لا يشارك الاستخبارات العسكرية تقديرها، الذي أثار خلافات في القيادة الاسرائيلية، يوم أكد على أن منظمة التحرير تسيطر على المناطق المحتلة. فوزير «الدفاع» الاسرائيلي يعتقد. «أن الانتفاضة عززت مكانة الدوائر المعارضة لعرفات، وخاصة الجهات الاسلامية المتعصبة، وأدت إلى ارتفاع شعبيتها في الضفة والقطاع. وعندما اعتقد رابين سابقاً أن مؤيدي منظمة التحرير قد يفوزون في الانتخابات عارضها، وعندما أصبح يعتقد الآن أن المنظمة ستفشل فيها أيدها. كما أن فكرة (غزة أولاً) بدأت تحلو له بسبب تصاعد قوة المتدينين المتعصبين فيها»[٣].

ومن الجدير بالملاحظة هنا، حديث الصحافة الاسرائيلية عن سلسلة اللقاءات التي عقدها رابين نفسه، علاوة على رئيس «الادارة المدنية» في الضفة الغربية وقطاع غزة وكبار القادة العسكريين أيضاً، مع شخصيات فلسطينية من مختلف الاتجاهات السياسية الفلسطينية، وبخاصة مع رؤساء اللجان الشعبية وحركة حماس! فقد ذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية: «ان رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية العميد ثان شايكة ايرز شرع بإجراء سلسلة لقاءات مع شخصيات رئيسية في المناطق والقدس، ومن ضمنهم رؤساء اللجان الشعبية، حيث بحث معهم خطة رابين واحتمالات اجراء انتخابات»[٤]. ومن جهته، زعم

رابـين يوم ١٩٨٩/٣/١١ قـائلاً: «إنني أتلقى المـزيـد من التلميحـات والإشارات من زعماء من المناطق يميلون لقبـول أسس خطتي»[٥]. ووفقاً لصحيفة «هآرتس»، فإن منسق العلاقات الاسرائيلية في المنـاطق المحتلة شمـوئيل غـورن قـد اجتمـع يـوم ١٩٨٩/٤/٣ مـع ممثـلي المنظمـات والحـركات الـدينية في قطـاع غزة واستطـردت الصحيفة زاعمـة: «ان الاجتمـاع شمل ١٥ ـ٢٠ شخصـاً من المتـدينـين، وأئمـة المسـاجـد، وأعضـاء المحكمة الشرعيـة في قطاع غـزة»[٦]. كذلـك، أكدت الصحـافة الاسرائيلية على أن رئيس «الادارة المدنية» في الضفـة الغربيـة شايكـة ايرز قد اجتمع مرة أخرى يوم ١٩٨٩/٤/٥ مـع مجموعـة شخصيات فلسطينية ضمت (١٦) شخصاً من بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحـور ومخيم الـدهيشة، وبحث معهم أيضـاً خطة رابـين واحتمـالات اجـراء الانتخابات. أما صحيفة «عـل همشمار» فقـد زعمت: «ان فكرة رابـين تلقى تجاوباً من حركة حماس التي لم ترفض فكرة الانتخابات»[٧].

وسواء صدقت الصحف الاسرائيلية في رواياتها هذه أم لا، ليس ثمة شك في أن سلسلة اللقاءات والاجتماعـات هذه أو غـيرها التي ستعقـد مستقبـلاً ليست إلا تكتيكاً يستهـدف رابين من ورائـه دق اسفين بـين جناح منظمة التحرير في «الداخل» ممثلاً في قيادة وجمـاهير الانتفـاضة والحركات والقوى السياسية العاملة في الأراضي المحتلة من جهـة، وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وجماهيرها خارج أسوار الاحتلال من جهة ثانية. كما أن هـذه اللقاءات ـ من منظـور الاسرائيليين ـ لا تعـدو كونها محاولة لامتصاص مد وتواصل الانتفاضة الفلسطينية والحيلولـة دون تصاعدها وتطورها. كذلـك، هي محاولـة لبلورة «قيـادة فلسطينية» محلية تشكل «قيادة بديلة» لمنظمة التحرير تعمل، في المرحلة الانتقاليـة من خطته، على تهدئة الانتفـاضة وتمهيـد الطريق، بـالتالي، للعـودة إلى «الخيار الأردني» بعد ذلك.

وممـا يستحق الاشارة عنـد هذا المنعطف التـوكيد عـلى أن مشروع بيرس تضمن كذلك فكرة إجراء انتخابات في المناطق المحتلة، ولكن ليس تحت اشراف «اسرائيل» فقط كما في خطة رابين. بل إنه في حين يتحدث م ٧

رابين عن تسوية مرحلية حتى يحتفظ بواسطتها بامكانية العودة للخيار الأردني، ينتقل بيرس من التسوية المرحلية إلى التسوية الدائمة المتمثلة بالاتحاد الكونفدرالي الثلاثي كما ذكر مع تقزيم الكيان الفلسطيني وتجريده من مقومات الاستقلال والدولة.

قواسم أساسية مشتركة... وخلافات على التفاصيل:

فيما يتعلق بأوجه الشبه والقواسم المشتركة بين خطة رابين من جانب ومقترحات وأفكار شامير من جانب آخر، نلاحظ أن موقفي الاثنين يركزان على: «عدم التزام «اسرائيل» بأي حل جوهري دائم منذ البداية»[٨]. كذلك، تبين، في أعقاب الاعلان عن مقترحات شامير في الولايات المتحدة، أن هذا الأخير قد التقى مع رابين وخطته في جملة مواقف جوهرية هي:

١ ـ عدم الالتزام مسبقاً وعدم الربط بين التسوية المرحلية/ الانتقالية المطروحة وبين شكل التسوية الدائمة، وهذه محاولة فرار وتملص من التزام «اسرائيل» بحل معين لمستقبل الأراضي المحتلة.

٢ ـ الرفض المطلق لحق تقرير المصير للفلسطينيين، واقامة الدولة الفلسطينية، والمفاوضات مع منظمة التحرير.

٣ ـ تبني فكرة الانتخابات في المناطق المحتلة كمخرج مؤقت تخديري للوضع. ومع ذلك، فإن رابين وشامير يختلفان تكتيكياً في هذه المسألة. ففي حين يقف الأول مع إجراء انتخابات قبل كل شيء، نجد شامير يؤيد إجراء انتخابات ولكن بعد أن يتعهد الفلسطينيون والعرب والأميركيون بالموافقة على التسوية المرحلية والحكم الذاتي. ويندرج تحت الفكرة الاسرائيلية للانتخابات هذه:

أ ـ الموافقة على اجراء انتخابات عامة سياسية لانتخاب ممثلين فلسطينيين يشتركون في المفاوضات مع «اسرائيل»

كما يطرح رابين. وهو هنا يفترض أن يشكل هؤلاء قيادة بديلة لمنظمة التحرير. أو إجراء انتخابات بلدية كما طرح وأصر شامير قبل مغادرته للولايات المتحدة، ممتنعاً رغم ذلك عن طرح تفاصيل خطته للانتخابات في الولايات المتحدة. وقد ناقشت الحكومة الاسرائيلية في جلستها التي عقدتها يوم ١٦/٤/١٩٨٩ خطة شامير حيث أقرت الخطة وبرز توافق في الآراء بين شامير ورابين، كما وافق وزراء التجمع على خطة شامير، بينما عارضها الوزيران الليكوديان دافيد ليفي واسحق موداعي.

ب ـ التأكيد على أن هذه الانتخابات يجب أن تتم تحت اشراف اسرائيلي، أي في ظل الاحتلال. وقد رفض شامير الإشراف الدولي على الانتخابات قائلاً: «ان اسرائيل معروفة بتقليدها الديمقرطي وهي تثق بأمانتها، غير أن هناك احتمالاً لاشراف اسرائيلي ـ فلسطيني مشترك على الانتخابات».

ج ـ القيام بمبادرة اسرائيلية خداعية تستهدف تهدئة الأوضاع في المناطق المحتلة. وقد برزت بوادر ومؤشرات على ذلك قبيل زيارة شامير للولايات المتحدة. فقد ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «ان محاولة تهدئة الأوضاع في المناطق خلال شهر رمضان هي جزء من عملية شاملة تقوم بها وزارة «الدفاع» التي تسعى لتطبيق المرحلة الأولى من خطة رابين، وهي اجراء انتخابات في المناطق. وفي هذا النطاق تم في الأيام الأخيرة اطلاق سراح حوالى ٥٠٠ معتقل من المعتقلات الاسرائيلية»[٩].

د ـ اخراج قوات الجيش الاسرائيلي من المدن الكبيرة، وفتح المدارس المغلقة منذ بداية الانتفاضة، واتخاذ اجراءات تتعلق بتخفيف الضرائب عن السكان.

وفي هذا النطاق، قالت صحيفة معاريف: «ما زال شامير متشككاً من مسألة الانتخابات، ويقول رابين. لست محباً لهذه الانتخابات، وإذا ما نجح الفلسطينيون والأميركيون في تشكيل وفد فلسطيني من سكان المناطق فإنني لن أعارض ذلك»[1]. وعليه، يتضح من هذه الفقرة أن رابين وشامير لا يزالان مترددين حتى في هذه المسألة - أي الانتخابات - التي أخضعت وأثقلت بجملة شروط وقيود تجردها من كل معاني «الديمقراطية والحرية» وتحولها تماماً إلى ما يشبه انتخابات تجري في اطار قناة اسرائيلية وتحت اشراف اسرائيلي، وخدمة لأهداف وغايات ومصالح اسرائيلية.

لقد ورد في خطة رابين أن الهدوء - أي وقف الانتفاضة - يجب أن يسبق الانتخابات. وهذا هو الهدف الرئيسي وراء هذه الخطة. وإذا رفض الفلسطينيون ذلك - وهذا ما كان متوقعاً وحدث فعلاً - فإنه لن تجري مفاوضات مع منظمة التحرير، وعندها لا يكون هناك انتخابات ولا مسيرة سياسية. وعندئذ، لن تكون «اسرائيل» هي السبب في حدوث ذلك. وفي هذا التقدير، يتفق شامير مع رابين اضافة إلى أن هذا الأخير كان قد عارض بشدة خطة بيرس المذكورة.

وفي ضوء كل ما تقدم، لم يكن غريباً أن تزداد أرجحية اتفاق شامير مع رابين «الرجل الأقوى والأكثر شعبية في حزب التجمع وفي الشارع الاسرائيلي أيضاً»[11] على النقاط الجوهرية والأفكار الرئيسية التي طرحها على الادارة الاميركية. وفي هذا الاطار، أكدت صحيفة معاريف: «ان خطة رابين تحظى على تأييد الليكود وجزء كبير من الرأي العام الاسرائيلي»[12].

وفي وقت لاحق، ذكرت الصحيفة نفسها أن: «اسحق شامير يتوجه إلى واشنطن حاملاً معه خطة رابين»[13]، كذلك أكدت صحيفة «عل همشمار» الناطقة باسم حزب مبام المعارض: «ان شامير يعتزم طرح خطة رابين أيضاً في الولايات المتحدة»[14].

ثمانون في المائة:

القراءة السريعة للخارطة الحزبية ـ السياسية في الكيان الاسرائيلي والتطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة وبشكل خاص منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ تفيد أن الثنائي اسحق شامير واسحق رابين سعيا منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية، أو بالأحرى منذ النصف الثاني من حكومة المناوبة التي تشكلت عام ١٩٨٤، إلى تحييد وتقليص دور زعيم حزب العمل شمعون بيرس الذي كان يشكل معهما حتى نهاية عام ١٩٨٨ «نادي رؤساء الحكومة الثلاثة». ذلك النادي الذي أدار حكومة الائتلاف التناوبية مثلما أدار شؤون دولة الكيان الاسرائيلي طوال (٥٠) شهراً هي فترة عمل الحكومة. وتبين لنا صورة الأوضاع والعلاقات الحزبية ـ الوزارية منذ بداية تشكيل حكومة الائتلاف الموسعة في ١٩٨٨/١٢/٢٠، أن علاقة التحالفات والاستقطاب هي التي تسود الحكومة، وأن محور الثنائي شامير ـ رابين أصبح هو الأبرز والأقوى وهو الذي يقود سياسة الكيان الاسرائيلي على الصعيدين السياسي الخارجي، والأمني الداخلي. وفي الوقت ذاته، نرى أن الاثنين نجحا في استبعاد وتهميش دور زعيم حزب العمل ليقتصر إلى حد كبير على الشؤون المالية ـ الاقتصادية فقط.

لقد أكد أحد كبار المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي قائلاً: «إن محور شامير ـ رابين هو المحور المركزي في حكومة الوحدة الثانية. وعندما يجري الحديث عن اجماع وطني في اسرائيل فإننا نقصد في الواقع الخطوط المشتركة بين شامير ورابين»[١٥].

أما صحيفة عل همشمار فتحدثت عن علاقة التحالف الثنائي الآخذ بالتعمق أكثر فأكثر بين شامير ورابين قائلة: «إن التعاون وطيد بين اثنين، وهما يلتقيان بصورة منتظمة لاجراء محادثة واحدة على الاقل بينهما»[١٦].

وعادت الصحيفة وأكدت عمق العلاقة الثنائية وحجم القواسم

المشتـركة السيـاسية ـ الاجنبيـة ـ الايديـولوجيـة بينهما فقـالت: «إن النظرة الموحدة أو المشتركة بين شامير ورابين هي في حوالى ٨٠ في المائة من الأمور»[١٧]. ثم وصفت الصحيفة نفس الدور الذي يلعبه رابين عـلى صعيد حزب العمـل في الحكومـة من أجل الـدفاع عن سيـاسة شـامير قائلة: «إن رابين عملياً هو السلاح السري لشامير، ولولاه لم يكن شامير ليحقق بعض انجازاته»[١٨].

من جهة أخرى، نشرت صحيفة هآرتس مقالة بقلم «يوئيل ماركوس» أوضح فيه جوانب من التحولات المذكورة في المواقف والتحالفـات. ومما قاله: «يعتبر حزب العمل الثروة الأكبر بالنسبة لشامـير الذي استطـاع المناورة عليهم عدة مرات منذ الانتخـابات. لقـد تمكن من المناورة عـلى هـذا الحزب وذلـك عندمـا عمل عـلى ضمه وبشروط سهلـة لـلائتـلاف الحكومي ولم يدعه يبقى رئيساً لمعارضة قـوية وفعـالة. كمـا تمكن من اجبار شمعون بـيرس على تسلم حقيبـة الماليـة، وحول «نـادي رؤسـاء الحكومات» إلى «نادي الأربعة» بعـد أن ضم اليه مـوشيه ارنس وبعـد التقارب الذي حدث بين شامير ورابين، وأصبح الثلاثة يفكـرون باتجـاه واحد في الوقت الذي يفكر فيه بيرس باتجاه آخر»[١٩].

وعقدت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية مقـارنة أوضحت فيهـا نقاط الالتقاء والخلاف بين خطتي شامـير ورابين، نـوجز فيمـا يلي أهم هـذه النقاط[٢٠]:

خطة شامير:

مبــادىء:

١ ـ سلام مقابل سلام.
٢ ـ لن تتم إزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.
٣ ـ لن نجري مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع منظمة التحرير.
٤ ـ القدس كعاصمة لاسرائيل ليست أمراً مطروحاً للنقاش.

الخطـــوات:

أ - الشروع في مفـاوضات سيـاسية مـع سكـان المنـاطق المحتلـة، وستجري لذلك انتخابات «ديمقراطية» بعيدة عن العنف تهـدف الى تشكيـل وفد يجـري مباحثـات حول حكم ذاتي مـرحلي يتم خلاله اختبار علاقة الفلسطينيين باسرائيل.

ب - وقف العنف - أي الانتفـاضة - في المنـاطق المحتلة شرط مسبق لاجراء الانتخابات.

ج - عدم تدخل أي عنصر دولي في الانتخابات أو الإشراف عليها.

د - جهود دولية لحل مشكلة اللاجئين العرب.

خطة رابين:

مبـــادىء:

١ - أراض مقابل سلام - نشير هنا إلى الغموض الكبير الذي ينطـوي عليـه موقف رابـين في هذه النقطـة، فهو لا يقصـد اعادة أراض للسيـادة العربيـة، وإنما لإقـامـة حكم ذاتي للفلسطينيـين وفق مفهوم كامب ديفيد.

٢ - لن يتم إزالة مستوطنات يهودية في الضفة وغـزة ضمن التسويـة المرحلية.

٣ - لن تجرى مفاوضات مع المنظمة.

٤ - القدس كعاصمة لاسرائيل ليست موضوعاً مطروحاً للنقاش.

الخطـــوات:

أ - تمكين سكان المنـاطق المحتلة من تشكيـل وفد بشكـل فوري أو باجراء انتخابات حرة بغية عقد مفاوضات سياسية مع اسرائيل حول حل مرحلي.

ب ـ استتباب الهدوء في المناطق لمدة ٣ ـ ٦ أشهر شرط مسبق لانتخاب الممثلين.

ج ـ هوية الممثلين أمر غير مهم شرط أن يكون هدفهم اجراء مفاوضات سياسية مع اسرائيل للتوصل الى «حكم ذاتي موسع».

د ـ ستشكل المناطق الخاضعة للحكم الذاتي اتحاداً فدرالياً مع الأردن أو اسرائيل دون تحديد الحدود.

هـ ـ رفض دخول قوات الأمم المتحدة الى المناطق المحتلة لاداء مهام أمنية يشغلها الجيش الاسرائيلي أو للاشراف على الانتخابات.

و ـ حل مشكلة اللاجئين بوساطة مؤتمر دولي.

في ضوء المعطيات السابقة كلها، بات عدد متزايد من المراقبين يعتقد أن صناعة القرار السياسي في اسرائيل بدأت تتجه نحو ما هو أكثر من تحالف شخصي ـ سياسي بين شامير ورابين، وما هو أكثر من مجرد نقاط التقاء وقواسم مشتركة في خطتين سياسيتين. وهؤلاء المراقبون أصبحوا مقتنعين بأن «تحالفاً وطنياً» اسرائيلياً بقيادة الثنائي شامير ـ رابين أخذ يتبلور على قاعدة الابعاد المتزامن لكل من جناح شارون وربما دافيد ليفي في الليكود، مع ابعاد موازٍ لجناح بيرس في المعراخ، وذلك على قاعدة مواجهة التحولات السياسية العربية الفلسطينية، وربما مواجهة الولايات المتحدة أو تحييدها لو حاولت «فرض» حل متوازن على الدولة الصهيونية.

هوامش الفصل الخامس:

(١) صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ٥/٤/١٩٨٩.
(٢) صحيفة معاريف، عدد ١٧/٣/١٩٨٩.
(٣) صحيفة عل همشمار، عدد ٥/٤/١٩٨٩.
(٤) صحيفة معاريف، عدد ٩/٣/١٩٨٩.
(٥) صحيفة عل همشمار، عدد ١٢/٣/١٩٨٩.
(٦) صحيفة هارتس، عدد ٤/٤/١٩٨٩.

(٧) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٤/٤.
(٨) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٣/٣١
(٩) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٤/٦
(١٠) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٣/٣١.
(١١) استطلاع للرأي العام الاسرائيلي، صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٤/٤.
(١٢) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٣/١٧.
(١٣) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٣/٣١، صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٣/٣١
(١٤) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٤/٣
(١٥) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٤/٧.
(١٦) المصدر السابق نفسه.
(١٧) المصدر السابق نفسه.
(١٨) المصدر السابق نفسه.
(١٩) جريدة الرأي الأردنية، عدد ١٩٨٩/٤/١٠.
(٢٠) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٤/١١.

الفصل السادس

حقيقة «مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام»

مواصلة للمساعي والنشاطات الحثيثة المحمومة التي بدأتها حكومة الثنائي شامير/ رابين منذ أن تشكلت الحكومة الاسرائيلية الموسعة في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ والهادفة الى محاصرة الانتفاضة الفلسطينية بشتى الوسائل والطرق والأحابيل، تمكنت تلك الحكومة، بعد تنسيق وتفاهم واسع تكتيكي - استراتيجي بين قطبي الحكومة شامير ورابين، من صياغة وبلورة مبادرة مشتركة وافقت عليها الحكومة الاسرائيلية في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩ بأغلبية عشرين صوتاً مقابل ستة أصوات عارضتها. وفي يوم الأربعاء السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩، عرض رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير تفاصيل المبادرة على الكنيست الاسرائيلي حيث تمت مناقشتها، وفي نهاية المطاف، وافق الكنيست على المبادرة بأغلبية (٤٣) صوتاً، مقابل (١٥) صوتاً معارضاً، و (١١) صوتاً امتنعوا عن التصويت.

ومن المفيد هنا إيراد تسجيل حرفي لنص المبادرة الاسرائيلية كما ورد في وسائل الاعلام الاسرائيلية المختلفة:

مبادرة السلام التي تطرحها حكومة اسرائيل

أمور عامة

«١ - تطرح هذه الوثيقة أسس المبادرة السياسية لحكومة اسرائيل التي تعالج استمرار مسيرة السلام، وانهاء حالة الحرب مع الدول العربية، والحل لعرب «يهودا والسامرة» وقطاع غزة،

والسلام مع الأردن بالاضافة الى حل مشاكل سكان مخيمات اللاجئين في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة.

٢ ـ تشتمل الوثيقة:

أ ـ الأسس التي بنيت عليها المبادرة.

ب ـ تفاصيل الاجراءات وتطبيقها.

ج ـ ذكر موضوع الانتخابات تحت البحث.

وستعالج بصفة منفصلة تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات، بالاضافة الى مواضيع أخرى من المبادرة.

مقدمات أساسية:

٣ ـ تعتمد المبادرة على افتراض أن هناك اجماعاً وطنياً لها على أساس الأطر الأساسية لحكومة اسرائيل بما في ذلك النقاط التالية:

أ ـ اسرائيل تتوق الى السلام واستمرار المسيرة السياسية عن طريق مفاوضات مباشرة تعتمد على أسس اتفاقيات كامب ديفيد.

ب ـ تعارض اسرائيل انشاء دولة فلسطينية اضافية في قطاع غزة والمنطقة بين اسرائيل والأردن.

ج ـ لن تجري اسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

د ـ لن يكون هناك تغيير في وضع «يهودا والسامرة» وغزة غير ذلك المعمول به بموجب الأطر الأساسية للحكومة.

المواضيع التي ستبحث في مسيرة السلام

٤ ـ أ ـ تنظر اسرائيل بأهمية الى أن السلام بين اسرائيل ومصر المعتمد على اتفاقيات كامب ديفيد ليكون كحجر زاوية لتوسيع السلام في المنطقة، وان هذا السلام ينادي من

أجل جهد مشترك لتقوية السلام وتوسيعه عبر مشاورات مستمرة.

ب ـ تطالب اسرائيل باقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت تحافظ على حالة الحرب معها، من أجل تشجيع تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي بما في ذلك الاعتراف، والمباحثات المباشرة، وانهاء المقاطعة، والعلاقات الدبلوماسية وايقاف النشاط المعادي في المؤتمرات والمؤسسات الدولية بالاضافة الى التعاون الاقليمي والثنائي.

ج ـ تنادي اسرائيل بجهود دولية من أجل حل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية واعادة تأهيلهم، واسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا في هذا الجهد.

د ـ من أجل تشجيع المسيرة السياسية عبر المفاوضات التي تؤدي إلى السلام، تقترح اسرائيل اجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة في جو خال من العنف أو التهديد أو الارهاب. وفي هذه الانتخابات سيتم اختيار ممثلين لاجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من «الحكم الذاتي» وستكون هذه الفترة امتحاناً للتعايش والتعاون. وفي فترة لاحقة ستجري مفاوضات من أجل تسوية موافق عليها ستحقق السلام بين اسرائيل والأردن.

هـ ـ تعالج جميع الخطوات المذكورة في ذات الوقت.

و ـ فيما يلي تفاصيل ما ذكر في البند «د».

الأسس التي تؤلف مراحل المبادرة

* المبادرة تعتمد على مرحلتين:

أ ـ المرحلة (أ) مرحلة انتقالية من اجل اتفاقية مؤقتة.

ب ـ المرحلة (ب) الحل الدائم.

٦ ـ التشابك بين المراحل هو جدول زمني تبنى فيه الخطة: إن المسيرة السلمية التي ترسمها المبادرة تعتمد على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين أنشئت عليهما اتفاقيات كامب ديفيد.

الجدول الزمني:

٧ ـ تستمر المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات.

٨ ـ في أقرب فرصة ممكنة ـ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد بدء المرحلة الانتقالية ـ تبدأ المفاوضات من أجل تحقيق الحل الدائم.

الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلتين:

٩ ـ تشمل الأطراف المشتركة في المفاوضات للمرحلة الأولى «الاتفاقية المؤقتة» اسرائيل وممثلين منتخبين من السكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، وستدعى كل من الأردن ومصر من أجل الاشتراك في المفاوضات إذا رغبتا في ذلك.

١٠ ـ الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الثانية «الحل الدائم» تشمل اسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة بالاضافة الى الأردن. وعلاوة على ذلك يمكن لمصر أن تشترك في هذه المفاوضات. وفي المفاوضات بين السكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة سيجري إتمام معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن.

فحوى الفترة الانتقالية:

١١ ـ خلال الفترة الانتقالية سيمنح السكان الفلسطينيون العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة الحكم الذاتي، وعن طريقه يديرون شؤونهم في الحياة اليومية بأنفسهم، وستستمر اسرائيل في أن تكون مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية، وجميع الأمور التي تتعلق بالسكان الاسرائيليين في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، وستدرس المواضيع التي تتعلق بتطبيق خطة الحكم الذاتي، ويقر بشأنها ضمن اطار المفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

فحوى الحل الدائم:

١٢ ـ في المفاوضات من أجل الحل الدائم يحق لكل طرف أن يطرح للمناقشة جميع المواضيع التي يرغبها.

١٣ ـ سيكون هدف المفاوضات:

أ ـ تحقيق الحل الدائم المقبول لدى الأطراف المشاركة في المفاوضات.

ب ـ ترتيب أمور السلام والحدود بين اسرائيل والأردن.

تفاصيل المسيرة من أجل تطبيق المبادرة:

١٤ ـ أولاً وقبل كل شيء الحوار والاتفاق السياسي بين السكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة بالاضافة إلى مصر والأردن إذا رغبتا في الاشتراك كما ذكر سابقاً في المفاوضات حول الأسس التي تؤلف المبادرة.

١٥ ـ أ ـ يتبع ذلك مباشرة مراحل التحضيرات وتطبيق عملية الانتخابات حيث سيتم انتخاب ممثلين عن «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، وسيكون هذا التمثيل:

١ ـ شريكاً في اجراء المفاوضات من أجل المرحلة

الانتقالية «الاتفاقية المؤقتة».

٢ ـ يؤلف السلطة الحاكمة في الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية.

٣ ـ عنصراً فلسطينياً أساسياً يخضع للاتفاق بعد ثلاث سنوات في المفاوضات من أجل الحل الدائم.

ب ـ في فترة التحضيرات والتطبيق يجب تهدئة العنف في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة.

١٦ ـ أما بالنسبة لفحوى الانتخابات، فهناك توصية بأن يتم تبني اقتراح بانتخابات اقليمية، وسيحدد تفاصيل ذلك في المناقشات اللاحقة.

١٧ ـ يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، الذي يتم انتخابه من قبل السكان لتمثيلهم ـ بعد أن يكون قد انتخب بموجب الوثائق المفصلة التي تحدد فحوى الانتخابات ـ أن يكون مشتركاً في اجراء المفاوضات مع اسرائيل بصفة شرعية

١٨ ـ تكون الانتخابات حرة وديمقراطية وسرية.

١٩ ـ بعد انتخاب الممثلين الفلسطينيين مباشرة ستجري مفاوضات معهم من أجل الوصول الى اتفاقية مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية، التي ستستمر مدة خمس سنوات كما ذكر آنفاً.

وفي هذه المفاوضات سيحدد الأطراف جميع المواضيع التي تتعلق بفحوى الحكم الذاتي والترتيبات الضرورية من أجل تطبيقها.

٢٠ ـ في أقرب وقت ممكن ـ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد تكوين الحكم الذاتي ـ ستبدأ المفاوضات من أجل الحل الدائم.

وخلال فترة هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاقية من أجل حل

دائم، سيستمر العمل بالحكم الذاتي، كما هو محدد بالمفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة»[1].

تأييد اسرائيلي واسع:

عقد مجلس وزراء حزب التجمع يوم ١٩٨٩/٤/٢٧ اجتماعاً في تل أبيب قرر فيه اعطاء فرصة لخطة شامير للانتخابات، وذلك في أعقاب جدل داخلي كان اسحق رابين والى جانبه شمعون بيرس هما الشخصيتان الأبرز والأقوى فيه، وبخاصة رابين الذي ظهر في ذلك الاجتماع وما قبله وبعده بأنه الرجل الأقوى في هذه المرحلة في التجمع. أما المعارضة لخطة شامير فكانت ضعيفة وغير حاسمة. فقد تزعمها عيزر وايزمن ورافي ادري وحاييم رامون وعدد آخر من أعضاء مركز الحزب وفي النهاية، وكما هو متوقع، تم اقرار الخطة من قبل الحكومة يوم ١٩٨٩/٥/١٤، وبعدها في الكنيست الاسرائيلي كما ذكر.

بل ان «مبادرة الحكومة الاسرائيلية» لم تحظ فقط بتأييد معظم أعضاء ووزراء الحزبين الكبيرين، وانما حظيت أيضاً بتأييد مبدئي من قبل أحزاب اليسار الأخرى على وجه التحديد. فقد أعلن حزب «مبام» المعارض في بيان أصدره يوم ١٩٨٩/٥/١٤: «ان مبادرة الحكومة الاسرائيلية لاجراء انتخابات في المناطق قد تشكل مقدمة لبدء مفاوضات سلام»[2]. ومن جهته، أكد حزب راتس ـ حركة حقوق المواطن ـ في بيان آخر: «... انها خطة جيدة شريطة ضمان الاشراف الدولي على الانتخابات»[3]. كذلك سارعت حركة «السلام الآن» إلى مباركة «المبادرة» المذكورة، وكذلك حركة شينوي ـ التغيير.

وعلى صعيد مختلف، أعربت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ـ حداش ـ عن اعتقادها «أن الأمر لا يتعلق بخطة سلام، وانما بمحاولة لنسف جهود السلام الدولية... فحتى ان الناطقين باسم الحكومة يحذرون الفلسطينيين من أنهم إذا لم يوافقوا على الخطة فإن القمع سيزداد»[4].

وفي معسكر اليمين واليمين المتطرف، أعلن ثلاثة من أقطاب الليكود عن معارضتهم المبدئية للخطة الاسرائيلية وهم: أرئيل شارون، واسحق موداعي، ودافيد ليفي. وقدرت قوة الثلاثة في مركز الحزب بأكثر من (٦٠٪)، الأمر الذي يهدد برفض المركز للخطة، وبالتالي تهديد زعامة شامير للحزب. وفي السياق ذاته، أعلنت حركة هتحيا/ النهضة عن معارضتها للخطة قائلة: «لقد اعترف بيغن بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وها هو شامير يحققها، ويضع الأساس للدولة الفلسطينية»[٥]. كذلك، انضمت الى المعارضة حركة «تسومت» بزعامة رفائيل ايتان، وحركة «موليدت» بزعامة الجنرال الاحتياط رحبعام زئيفي، فضلاً عن المعارضة الاضافية التي جاءت من حزب المفدال ـ الحزب الوطني الديني ـ ومن حركة غوش ايمونيم الاستيطانية.

في أعقاب حصول اسحق شامير على موافقة الحكومة وتأييد الكنيست بالأغلبية على خطته ومباركة وتأييد بعض أحزاب اليسار، وعلى الرغم من المعارضة التي أخذت مساراً جدياً داخل حزب حيروت، قامت حكومة شامير بوضع خطة اعلامية ـ دبلوماسية ـ سياسية ترمي الى تجنيد الرأي العام الغربي والأميركي منه خاصة لصالح «مبادرة الحكومة الاسرائيلية» وفكرة الانتخابات في الأراضي المحتلة. وفي هذا المجال، وزعت الأدوار بين شامير والوزراء لهذا الغرض. وقد دشن وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه أرنس الحملة الدبلوماسية بزيارته للولايات المتحدة التي بدأت مساء يوم ١٤/٥/١٩٨٩، في أعقاب موافقة الحكومة الاسرائيلية على خطة شامير مباشرة، حيث أجرى أرنس سلسلة لقاءات واجتماعات مع مسؤولين أميركيين وزعماء يهود حول المبادرة الاسرائيلية، وفي اليوم نفسه، توجه وزير المالية شمعون بيرس زعيم حزب التجمع إلى ايطاليا حيث أجرى محادثات مماثلة مع المسؤولين الايطاليين. وفي حين توجه وزير «الدفاع» اسحق رابين يوم ١٩/٥/١٩٨٩ للولايات المتحدة قبل أن ينهي أرنس زيارته لواشنطن بيومين بغية استكمال المهمة الخاصة بالترويج للخطة الاسرائيلية، غادر رئيس الوزراء اسحق شامير يوم ٢١/٥/١٩٨٩ متوجهاً إلى بريطانيا

وبعدها اسبانيا حيث أجرى محادثات مع المسؤولين هناك حول المبادرة ذاتها.

تأكيد الرفض الفلسطيني:

لم تكن القيادة الميدانية للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة أو القيادة السياسية العليا ممثلة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج تحتاج إلى طول وقت وفحص وتفكير لأفكار ومقترحات رابين وشامير. فقبل الإعلان عن «مبادرة الحكومة الاسرائيلية» بما يزيد عن أسبوعين، أعلنت القيادة الموحدة للانتفاضة في بيانها رقم (٣٩) الصادر يوم٢٧/ ٤/ ١٩٨٩عن«الرفض القاطع لفكرة الانتخابات تحت الاحتلال»[٦]. وقبلها كانت صحيفة «هآرتس» قد ذكرت: «ان زعماء منظمة التحرير والأردن ومصر توصلوا الى استنتاج مفاده أن شامير يستهدف كسب الوقت بواسطة خطة الانتخابات، لذا فإنه لا مجال لتعاون عربي معه»[٧]. وفي السادس والعشرين من نيسان/ ابريل ١٩٨٩، «وقّع خمس وتبعون شخصية وطنية فلسطينية من الأراضي المحتلة على وثيقة سياسية أكدوا فيها رفضهم الجماعي الموحد لخطة شامير للانتخابات»[٨] وقد وصفت الوثيقة أفكار شامير بأنها: «مناورة لتضليل الرأي العام تهدف الى انقاذ اسرائيل من عزلتها»[٩]. وأكد واضعو الوثيقة أيضاً: «على إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة، وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرضنا الوطنية»[١٠].

لقد أثارت هذه الوثيقة السياسية غضب مختلف زعماء الكيان الاسرائيلي وبخاصة اسحق شامير واسحق رابين لأنهما كانا يراهنان إلى حد كبير على امكانية خلق قيادة محلية بديلة لمنظمة التحرير تنبثق من بين الشخصيات الفلسطينية، وبالتالي تمزيق وحدة الموقف الفلسطيني، والالتفاف على المنظمة والانتفاضة. ولم يمض وقت يذكر حتى كشّر وزير «الدفاع» عن أنيابه متوعداً: «إذا رفض العرب الخطة السياسية لحكومة اسرائيل، التي تتضمن انتخابات في المناطق ـ عندما

يتم بلورتها - فإنني سأوصي باتخاذ خطوات اضافية لسحق الانتفاضة»[11]. ومن جهته، حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير قائلاً: «إن الفلسطينيين في المناطق يخطئون إذا اعتقدوا أنهم سيحققون أكثر من ذلك عن طريق العنف، لقد اقترحنا عليهم اقتراحات سخية، واليوم سمعت أنهم رفضوها، ولكن أؤكد أنه لن تقوم في أرض اسرائيل دولة فلسطينية، ولن تكون هنا سوى دولة واحدة يهودية»[12]. كما انضم اليهما في التهديد والوعيد عدد آخر من الزعماء الاسرائيليين ومن ضمنهم شمعون بيرس وموشيه أرنس.

وغداة تبني الحكومة الاسرائيلية لخطة شامير التي أعلنت تحت اسم «مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام»، سجّلت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها المطلق لخطة شامير لاجراء الانتخابات، وقالت في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية يوم ١٥/٥/١٩٨٩: «إن هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني لأنه لا يعترف بوجوده الوطني ولا يتعامل من قريب ولا من بعيد مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة، كما أنه يتجاهل جميع القرارات الدولية بما فيها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.. إن هذا التضليل لن ينطلي على الرأي العام العالمي والقوى السياسية المؤثرة في العالم»[13]. وفي حين أبلغت خمس شخصيات وطنية فلسطينية رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية دنيس روس في اجتماع عقدوه معه في القدس يوم ١٦/٥/١٩٨٩: «الرفض القاطع للخطة الاسرائيلية الأخيرة»[14] أكدت (١٥) شخصية فلسطينية اجتمع معها وزير «الدفاع» اسحق رابين يوم ١٥/٥/١٩٨٩ لعرض «مبادرة السلام الاسرائيلية» عليهم، رفض تلك «المبادرة». أما القيادة الموحدة للانتفاضة فقد أعلنت في بيانها رقم (٤٠) الصادر يوم ٢٠/٥/١٩٨٩ عن «رفض مبادرة السلام الاسرائيلية جملة وتفصيلا»[15].

إن حقيقة الموقف الفلسطيني، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو على صعيد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يتمثل، ليس في رفض فكرة أو خطوة الانتخابات المقترحة وإنما أيضاً في رفض اجراء الانتخابات من وجهة نظر اسرائيلية وضمن الشروط والتفاصيل التي

يحاول الثنائي شامير/ رابين فرضها على الفلسطينيين. فهناك اعتباران أساسيان يسندان الموقف الفلسطيني وهما:

١ ـ استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وعدم توقفها كما يطالب شامير ـ رابين.

٢ ـ إن الزمن يعمل لصالح الفلسطينيين، وذلك كما هو ملموس في استمرار الانتفاضة والانفتاح والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية.

أما المبادىء التي يطرحها الفلسطينيون لتنفيذ «مبادرة الانتخابات» فهي كما وردت في صحيفة معاريف على لسان د. أحمد طيبي رئيس رابطة الأكاديميين العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ومقرب جداً من قيادة منظمة التحرير كما تقول الصحيفة:

١ ـ «يجب أن تكون الانتخابات جزءاً من اتفاق شامل، وليست هدفاً بحد ذاته.
٢ ـ يجب أن تتم تحت اشراف دولي.
٣ ـ اشراك سكان شرقي القدس فيها.
٤ ـ اعادة نشر قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة قبل الانتخابات.
٥ ـ أن يقوم المنتخبون باجراء مفاوضات حول التسوية المرحلية فقط.
٦ ـ أن تعطى الحصانة التامة للمنتخبين.
٧ ـ أن يسمح بممارسة النشاط السياسي والدعاية الانتخابية الحرة قبل اجراء الانتخابات.
٨ ـ عدم اجراء محادثات منفردة حول الحكم الذاتي.
٩ ـ اطلاق سراح معتقلي الانتفاضة كخطوة أولى وكبادرة حسن نية»[١٦].

كامب ديفيد بصورة جديدة:

عندما نقرأ السطور وما بين السطور في «الخطة السياسية للحكومة

الاسرائيلية» أو خطة شامير/ رابين، نكتشف فوراً جملة «ألغام» تنطوي عليها هذه الخطة ـ المبادرة. وكلما نظرنا فيها بتمعن نعثر على المزيد من الثغرات والمكائد.

أولًا: إن الخطة ليست سوى صياغة جديدة لمبادىء اتفاقيات كامب ديفيد التي أكل الدهر عليها وشرب، إلى جانب أن شامير/ رابين أدخلا عليها ما يسمى بـ «الخيار الأردني» الذي يطرحه حزب التجمع والذي أسقطته الانتفاضة الفلسطينية. لذا، فإن هذين الخيارين، على انفراد أو مجتمعين معاً، لا يمكن أن يشكلا خياراً جديداً بالنسبة لجماهير الانتفاضة. وفي هذا النطاق، أكد الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمن «عراب كامب ديفيد»: «ان الخطة الاسرائيلية الحالية تعطي أقل مما أعطته خطة كامب ديفيد قبل عشر سنوات،فآنذاك وافق مناحيم بيغن على تجسيد الحقوق القانونية والاحتياجات اللازمة للفلسطينيين، ولكن الخطة الحالية لا تذكر ذلك، كما لا ذكر لحل القضية الفلسطينية بكافة أوجهها»[١٧].

ثانياً: تتضح المكيدة التي أدخلها الثنائي شامير/ رابين من القول «إننا سنفعل كل شيء وبصورة جافة جداً، من أجل صياغة الخطة بحيث لا يمكن لأي فلسطيني الموافقة عليها»[١٨]، فعلى سبيل المثال، واضح أن المبادرة/ المؤامرة الاسرائيلية ما كان لها أن تأتي لولا استمرار الانتفاضة، ولكن شامير/ رابين اشترطا وقف الانتفاضة مسبقاً كخطوة أولى لتنفيذ الخطة. فقد أكد شامير في تصريح له: «بدون انهاء الانتفاضة لا يمكن اجراء انتخابات في المناطق»[١٩]. وبذلك، فإن شامير يطالب هنا بتجريد الفلسطينيين من سلاحهم الأساسي ـ الانتفاضة ـ قبل أن يحققوا شيئاً. وبعد وقف الانتفاضة، يمكن اجراء انتخابات في الضفة والقطاع ولكن في ظل شروط الاحتلال!!!

ثالثاً: إن الخطة لا تتضمن أي ذكر للحقوق الفلسطينية المختلفة، أو لمبدأ «أرض مقابل سلام» الذي توافق عليه معظم دول العالم، أو على مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة. بل ان شامير، في تصريح له أمام

مؤتمـر لأعضاء الليكـود، أكد عـلى العكس تمامـاً: «بالنسبـة للتسويـة الدائمة فإنني لا أرى أي حل اقليمي، ولا أؤمن بهـذا ولن أدعمه، وفي اطار اتفاق سلام يتم التوقيـع عليه مـع الأردن سنضطر لـلاتفاق عـلى الحـدود مــع الأردن، وهــذا لا يعني أننـا سنتنــازل عن أي قطعــة أرض»[٢٠].

رابعـاً: ان الخطة تضمنت عـدة مسـائـل ونقـاط تعتبـر بـالنسبـة للفلسطينيين والعرب بمثابة محرّمات لا يمكن التسليم بها أو المساعـدة في تنفيذها مثل:

أ ـ التجـاهل التـام لمبدأ ومضمـون وتفاصيـل وملامـح التسـويـة الدائمة.

ب ـ تجاهل مكانة ودور الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية.

ج ـ لم تعط الخطة أي دور أو حل لنصف أبناء الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئـين في الوطن المحتـل وفي الخارج، و «جـاءت الخطة لتغلق الدائرة حول مسـألة وجـود مخيمات الـلاجئين في الداخل والخارج التي تضم حوالى مليونين ونصف المليـون من الفلسطينيين»[٢١]

د ـ تقتـرح الخطـة عــلى الفلسطينيـين «حكمـاً ذاتيـاً في شؤونهم الـداخلية» لمـدة خمس سنوات، مـع التـأكيـد عـلى أن «الأمن والسيـاسـة» سيبقيـان في أيـدي اسرائيـل، أي أن الاحتـلال سيبقى بكـل قوتـه وابعاده، ومن يسيطـر على الأمن يمكنـه أن يتخذ مختلف الاجراءات مثل: الاعتقال، والمحـاكمة، والابعـاد، واغـلاق وسائـل الاعلام... ولا حـدود أبـداً لهـذه الاجـراءات القمعية.

هـ ـ لا تتضمن الخطة أي ذكر لاجراء انتخابـات «حرة ديمقـراطية وسرية»، ولا ذكر لحرية الاجتمـاع والتعبير عن الـرأي، وادارة الحملة الانتخابية.

و ـ نصت الخطة بوضوح على أنه لن تجرى مفاوضات مـع منظمة

التحرير في كل المراحل، بل ان المفاوضات حول التسوية الدائمة ستجرى مع الأردن، أي عودة الخيار الأردني الذي ترفضه الدولة الأردنية ذاتها.

ز - لا ذكر ولا اشارة في الخطة إلى طابع وطبيعة الانتخابات، ولا ذكر للاشراف الدولي عليها.

في ضوء كل هذه النقاط السلبية اللاغية لكل النوايا الجدية والحسنة لدى قادة الكيان الاسرائيلي، كان لا بد، عربياً وفلسطينياً، من رفض الخطة الاسرائيلية جملة وتفصيلا، مع التأكيد للرأي العام العالمي على القبول المبدئي لفكرة الانتخابات في ظل أجواء صحية ديمقراطية وتحت اشراف دولي، وليس في ظل الاحتلال وبنادق قواته.

الموقف الأميركي:

خلافاً لكل الأنباء والتقارير التي تحدثت عن خلافات واسعة في وجهات النظر بين الولايات المتحدة و «اسرائيل» جاءت المباحثات التي أجراها رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير مع المسؤولين في الادارة الاميركية خلال زيارته التي بدأت للولايات المتحدة في الرابع من نيسان/ ابريل ١٩٨٩ لتقطع الشك باليقين ولتؤكد استمرار انحياز الولايات المتحدة لاسرائيل. وكما علمتنا تجارب العقود الماضية، فإن الموقف الأميركي المنحاز تكتيكياً واستراتيجياً ومصلحياً إلى جانب دولة وسياسة الاحتلال لم يتغير جذرياً، وقد انعكس ذلك جلياً في سلسلة المواقف والتصريحات الأميركية الأخيرة.

رغم اعتراف معظم دول العالم بالانتفاضة الفلسطينية ومنظمة التحرير والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فإن المبادرات والمقترحات والشروط الأميركية نحو الفلسطينيين أصحاب الحق لم تأت فيما يظهر إلا فقط لتمييع الموقف الفلسطيني/ العربي أو تحويل المطالب الفلسطينية المشروعة من مطالب نوعية/ جوهرية إلى مطالب كمية من ناحية، وفقط لتعزيز «الاعتدال والاعتراف» العربي بالوجود الاسرائيلي وابتزاز التنازلات الفلسطينية/ العربية لصالح الموقف

الاسرائيلي وباتجاهه من جهة أخرى.

إن موقف الرئيس الأميركي الذي رحب فيه باقتراح شامير الداعي إلى إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤكداً في الوقت ذاته معارضته لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، جاء منسجماً تماماً مع مناورة شامير هذه الرامية إلى الالتفاف بشكل أساسي على الانتفاضة الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة دولته المستقلة. وقد لخصت صحيفة «هآرتس» الموقف الاميركي الرسمي من مقترحات ولاءات شامير بالتالي:

١ - لقد تبنى الرئيس الأميركي فكرة اجراء انتخابات في الضفة والقطاع - وذلك ضمن مفهوم شامير لها.

٢ - لم يذكر الرئيس الأميركي المؤتمر الدولي وانما تحدث عن مفاوضات مباشرة فقط - الأمر الذي أصر عليه شامير قبيل زيارته للولايات المتحدة.

٣ - لقد وصف «بوش» اسرائيل كصديقة وشريكة وحليفة استراتيجية للولايات المتحدة، واقترح تعميق هذه الشراكة.

٤ - امتنع الرئيس الأميركي عن تكرار الصيغة التي تثير شامير وهي «مناطق مقابل سلام».

٥ - كما طمأن شامير بأن لا تغيير في الموقف الاميركي رغم الأنباء التي تحدثت عن ذلك مؤخراً[٢٢]. كما أكدت صحيفة «عل همشمار» المضمون نفسه وذلك في مقالة تحليلية موسعة نشرتها بقلم المحلل السياسي مارك جيفن كتب فيها: «لقد اشترى الرئيس الأميركي جورج بوش بضاعة شامير - اجراء انتخابات في المناطق - وتمسك باقتراحه بهدف الوصول إلى تهدئة للوضع في المناطق، وألقى على نفسه مهمة إقناع منظمة التحرير بقبول هذه الخطة المرحلية، ولم يحاول أبداً اقناع شامير بالتحادث مباشرة مع منظمة التحرير»[٢٣]. كما أوضحت الصحيفة ذاتها الموقف الفلسطيني من جهة أخرى قائلة: «... إن شامير يحلم بمشروع

الحكم الذاتي وهو المشروع الوحيد لديه لعرضه على الفلسطينيين سواء في المرحلة الانتقالية أو في المرحلة النهائية... غير أنه لا يوجد من يشتري بضاعة شامير لا من العرب ولا من الفلسطينيين، ومنظمة التحرير والشعب الفلسطيني لن يقبلا بأقل من دولة فلسطينية»[٢٤].

وفي تصريح له أدلى به يوم ١٩٨٩/٤/٢٧، أعرب وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر عن تأييده لخطة الانتخابات الشاميرية قائلاً: «أعتقد أن مجرد اجراء الانتخابات في المناطق سيدخل عليها خطوات وعادات ديموقراطية»[٢٥]. وكان بيكر قد أكد لشامير في محادثة هاتفية أجراها معه يوم ١٩٨٩/٤/١٣ قائلاً: «إن الولايات المتحدة تسعى لاقناع صديقاتها في أوروبا والشرق الأوسط بتأييد تنفيذ الاقتراح الاسرائيلي - الانتخابات - كبداية لعملية سياسية لحل المشكلة الفلسطينية»[٢٦].

وفي وقت لاحق، وخلال زيارته لاسرائيل حاول رئيس وفد وزارة الخارجية الأميركية دنيس روس اقناع شخصيات فلسطينية من الضفة والقطاع اجتمع معها يوم ١٩٨٩/٥/١٤ بالموافقة على الخطة الاسرائيلية للانتخابات. غير أن الموقف الفلسطيني كان واضحاً تماماً، إذ أيد الانتخابات ولكن ليس وفق الخطة الاسرائيلية، وانما وفق الرؤية الفلسطينية لها.

وحتى عندما «ترتكب الولايات المتحدة» جريمة الاقتراب من الحقوق العربية/ الفلسطينية فانها سرعان ما تتراجع. ومن أبرز وأوضح التطورات في هذا النطاق ما جاء على لسان وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في كلمة ألقاها يوم ١٩٨٩/٥/٢٢ أمام المؤتمر السنوي العربي الصهيوني الأمريكي «ايباك» الذي عقد في أحد فنادق واشنطن الكبرى. فيومها قال بيكر: «يجب على اسرائيل التخلي عن ضم الضفة وقطاع غزة، وأن توقف الاستيطان فيها، وتسمح باعادة فتح المدارس الفلسطينية... لقد حان الوقت كي تتخلى اسرائيل مرة والى الأبد عن الرؤية غير الواقعية لاسرائيل الكبرى[٢٧].

ولكن رغم هذا التطور الذي اعتبر تحولاً كبيراً في الموقف الأميركي

من القضيــة الفلسطينية، فإنــه سرعان مــا تعرض للتقليــد الــذي بــات معروفاً في السياسة الامــيركية في الشرق الأوسط والــذي يحرص دائمــاً على «اعادة توضيح» المقصود. وفي هذا السياق، وبعد أيام من تصريحه «الكبير»، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش في رسالة بعث بها الى الملك الحسن الثاني يوم ١٩٨٩/٥/٢٤ الرؤساء والملوك العرب المجتمعين في القمة العربية في كازابلانكا الى القبــول بخطة رئيس الــوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الداعية إلى اجراء «انتخابات» في الأراضي المحتلة، وقــال بــوش: «اننا نعتقــد أن الاقتراح الاسرائيــلي يمكن أن يساهم في اقــامة حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين يهم الأراضي المحتلة»[٢٨].

ودعا وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في الأيــام اللاحقــة وكرر تأييده للاقتراح الاسرائيلي وفكرة الانتخابات الشاميرية، متجاهلاً تماماً كل المقترحات الفلسطينية والعربية والمطــالب الفلسطينية ـ العــربية في هذا الصدد.

هوامش الفصل السادس:

(١) صحيفة هارتس الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٥/١٥.
(٢) صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٥/١٥.
(٣) صحيفة يديعوت احرونوت ، عدد ١٩٨٩/٥/١٥.
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٤/٢٨.
(٧) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٤/٢١.
(٨) صحيفة حدشوت، عدد ١٩٨٩/٤/٢٧.
(٩) المصدر السابق نفسه.
(١٠) المصدر السابق نفسه.
(١١) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٤/٣٠.
(١٢) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٤/٢٧.
(١٣) صحيفة صوت الشعب الأردنية، عدد ١٩٨٩/٥/١٦.
(١٤) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٥/١٧.
(١٥) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٥/٢١.
(١٦) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٥/٥.
(١٧) مجلة هعولام هزيه، عدد ١٩٨٩/٥/١٧.

(١٨) المصدر السابق نفسه.
(١٩) صحيفة عل همشمار، عدد ٤/٥/١٩٨٩.
(٢٠) صحيفة دافار، عدد ١٩/٥/١٩٨٩
(٢١) مجلة هعولام هزيه الاسرائيلية، عدد ١٧/٥/١٩٨٩.
(٢٢) صحيفة هارتس، عدد ٧/٤/١٩٨٩
(٢٣) صحيفة عل همشمار، عدد ١٠/٤/١٩٨٩.
(٢٤) المصدر السابق نفسه.
(٢٥) صحيفة عل همشمار، عدد ٢٨/٤/١٩٨٩.
(٢٦) صحيفة همودیع، عدد ١٤/٤/١٩٨٩
(٢٧) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٢٣/٥/١٩٨٩.
(٢٨) صحيفة صوت الشعب الأردنية، عدد ٢٥/٥/١٩٨٩.

الفصل السابع

الخارطة السياسية في الكيان الاسرائيلي
في أعقاب النقاط المصرية العشر وخطة بيكر

نص الاتفاق الائتلافي الذي تم التوصل اليه عشية تشكيل الحكومة الاسرائيلية الموسعة في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، على مجموعة بنود تشكل الحد الأدنى المقبول والمشترك بين الحزبين الكبيرين في الكيان الاسرائيلي: الليكود والتجمع.

وكما ورد في البند السادس من وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة الائتلافية الموسعة، جرى الحديث الصريح عن «أن القدس الكاملة عاصمة اسرائيل الأبدية، مدينة موحدة بسيادة اسرائيل غير قابلة للتقسيم». كما جاء في البند التاسع من الوثيقة «أن الحكومة ستعمل على استمرار المسيرة السلمية حسب اطار السلام في الشرق الأوسط الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، وتجديد المفاوضات لاقامة الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة». كذلك، أكدت الوثيقة في بندها الحادي عشر على «أن عرب يهودا والسامرة يشاركون في تحديد مستقبلهم كما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد»، في الوقت الذي أكدت فيه في البند الثاني عشر «أن اسرائيل تعارض اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن». أما في البند الثالث عشر، فقد اتفق الحزبان الكبيران الليكود والتجمع على «أن اسرائيل لا تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية». وأخيراً، تحدث البند الرابع عشر عن «عدم حدوث أي تغيير في السيادة في يهودا والسامرة وقطاع غزة الا بموافقة المعراخ والليكود»[1].

هذه هي، إذاً، النصوص والخطوط الأساسية التي اجتمع الليكود والتجمع عليها، واتفق استناداً إليها على تشكيل الحكومة الموسعة.

وكانت الحكومة الاسرائيلية الموسعة قد أقرت قبل ذلك في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩ خطة شامير ـ رابين الخاصة باجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لانتخاب ممثلين فلسطينيين محليين يتفاوضون مع السلطات الاسرائيلية حول الحكم الذاتي للسكان الفلسطينيين، وقد عرفت الخطة باسم «مبادرة السلام الاسرائيلية». ومع ذلك، أكد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير، في اجتماع مركز الليكود الذي عقد في الخامس من تموز/ يوليو ١٩٨٩، «ان المبادرة الاسرائيلية لا تتضمن مبدأ الأرض مقابل السلام، ولا مشاركة سكان القدس في الانتخابات، ولا تنطوي على تجميع الاستيطان، أو حتى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بالاضافة إلى عدم قبولها لمنظمة التحرير كشريك في عملية السلام، ومعارضتها لاقامة دولة فلسطينية مستقلة»[٣]. غير أن الحكومة الاسرائيلية عادت وأقرت مبادرتها في منتصف تموز/ يوليو ١٩٨٩ رغم صدور قرارات مركز الليكود، ورغم القيود التي فرضها الثلاثي أرئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي على شامير.

إن ما أردنا الوصول إليه عبر هذه المقدمة السريعة هو حقيقة شبه الاجماع السياسي القائم في الكيان الاسرائيلي، (وخاصة بين الحزبين الكبيرين الليكود والتجمع، والأحزاب الصغيرة الدائرة في فلكهما) حول المسائل الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين. وكما تبين الخطوط الأساسية للحكومة الموسعة بين الليكود والتجمع، لا خلاف اطلاقاً حول رفض المطالب الفلسطينية المشروعة المتمثلة أساساً في حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنه لا خلاف بينهما في موضوع السيطرة والسيادة الاسرائيلية على كامل «أرض اسرائيل الكاملة» رغم الطرح التكتيكي للتجمع حول موافقته على مبدأ «أرض مقابل السلام». ومما يجدر ذكره هنا، ان هذا الطرح الأخير لا يحظى بالاجماع داخل حزب التجمع، وإنما هناك أجنحة وتناقضات كثيرة ازاء هذه المسألة، الأمر الذي يترك قدرة الحسم فيها سواء على صعيد الحكومة أو الكنيست أو الشارع الاسرائيلي لحزب الليكود واليمين المتطرف عموماً.

وعلى صعيد آخر، عزز الحزبان الكبيران اتفاقهما السياسي بـ «المبادرة الاسرائيلية» المذكورة، التي جاءت كمحاولة اسرائيلية رسمية مفضوحة لامتصاص المد الاعلامي ـ المعنوي الفلسطيني ـ العربي في الساحة الدولية أولاً، ولتبرير سياسة القمع والبطش الاسرائيلية الرامية إلى اخماد الانتفاضة الفلسطينية المتأججة ثانياً.

لذا، واستناداً الى هذه الخطوط والخلفية المشتركة بين الحزبين الاسرائيليين الكبيرين، من الخطأ المراهنة على احتمال انشقاقهما وسقوط الحكومة الاسرائيلية الموسعة واجراء انتخابات جديدة للكنيست الاسرائيلي تحت وطأة المبادرات ـ المناورات السياسية المتعلقة بالحل السياسي. لكن من المفيد الاشارة إلى أنه لو حدث انشقاق بينهما في مرحلة قادمة وتحت غطاء طرق الحل السياسي، فإن الواقع يكون غير ذلك تماماً، حيث ان محاولات بعض زعماء التجمع وعلى رأسهم شمعون بيرس مستمرة لاصطياد الفرصة المناسبة للايقاع بحزب الليكود.

واستناداً للخطوط ذاتها أيضاً، سعى حزبا الليكود والتجمع طوال الأشهر الماضية الى محاولة اجهاض الانتفاضة الفلسطينية، من خلال «المبادرة السياسية»، ومناورة الانتخابات المزعومة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، وذلك عبر محاولة دق أكثر من اسفين في صفوف الفلسطينيين في الداخل والخارج، الأمر الذي تحطم على صخرة وعي الانتفاضة المتواصلة، والالتفاف الفلسطيني الكامل حول القيادة الموحدة للانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وخلال الأشهر التي أعقبت تبني المبادرة الاسرائيلية على أيدي الحكومة الاسرائيلية، أكد عدد من أقطاب هذه الحكومات وبصورة خاصة شامير ورابين، على أن هدف المبادرة هو اجراء انتخابات تؤدي الى انتخاب ممثلين فلسطينيين محليين يشكلون بديلا لمنظمة التحرير، ويجرون مفاوضات حول موضوع الحكم الذاتي فقط، في الوقت الذي أصر فيه هؤلاء الأقطاب من جهة أخرى على اللاءات الاسرائيلية المعروفة الرافضة للحقوق الفلسطينية. وعليه، لم يكن أمراً مثيراً

للدهشة مواصلة زعماء الكيان الاسرائيلي رفض أي مبادرة أو دعوة لاجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بل العكس تماماً اذ أخذ رابين وشامير يلوحان بالعصا الاسرائيلية وبمزيد من البطش والارهاب وسفك الدماء ضد جماهير الانتفاضة في حالة اصرار الفلسطينيين على رفض مبادرة الانتخابات الاسرائيلية في اطار شروطها الاسرائيلية المتعسفة.

أ - النقاط العشر:

في ظل هذه الصورة... صورة تواصل الانتفاضة الفلسطينية، وتصاعدها على مختلف الجبهات، وتصاعد سياسة «القبضة الحديدية» والبطش وسفك الدماء الفلسطينية، جاءت المبادرة المصرية التي أطلق عليها اسم «خطة النقاط العشر المصرية للانتخابات في المناطق المحتلة». وقبل الدخول في تفصيل الموقف الاسرائيلي من المفيد ذكر النقاط أو الأسئلة الاستيضاحية أو الشروط المصرية العشرة التي تتضمنها «الخطة» وهي

«١ - ان مصر تؤيد اجراء انتخابات حرة لانتخاب ممثلين فلسطينيين يشرعون باجراء محادثات مع اسرائيل حول تسوية مرحلية.

٢ - ضمان حرية التعبير الكاملة للمرشحين.

٣ - اشراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات.

٤ - الانتخابات تتم تحت اشراف دولي.

٥ - القوات الاسرائيلية تنسحب مؤقتاً من مناطق صناديق الاقتراع.

٦ - ضمان أمن المرشحين.

٧ - وقف اقامة مستوطنات جديدة قبل الانتخابات.

٨ - القضية الفلسطينية تحل على مرحلتين هما: التسوية المرحلية التي يحظى فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي كامل، يعقبه الحل الدائم.

٩ - الخطة تستند إلى قراري هيئة الأمم (٢٤٢) و (٣٣٨).

١٠ ـ ان مصر تدعو للاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني»[٣].

الموقف الاسرائيلي:

بدا للوهلة الأولى أن الحكومة الاسرائيلية تعاني من خلاف وانقسام في صفوفها بشأن الموقف الذي ينبغي اتخاذه ازاء الخطة المصرية ذات الشروط/ النقاط العشر، فقد تضاربت المواقف جزئياً بين رئيس الوزراء اسحق شامير والقائم بأعماله شمعون بيرس على سبيل المثال، إذ أعلن شامير أكثر من مرة عن رفضه الضمني والصريح للخطة المصرية. وفي هذا المجال، ذكرت صحيفة «حدشوت» الاسرائيلية «ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يرفض حتى نقاش النقاط العشر، ويعبر قائلاً ان الجانب الفلسطيني لم يرد على مبادرته للسلام حتى الآن»[٤]. وأضافت الصحيفة «أنهم في المعراخ ـ التجمع ـ يرون عكس ذلك، حيث ان غالبية وزراء العمل يؤيدون مناقشة المشروع المصري لملائمته مع المبادرة الاسرائيلية»[٥].

وفي الوقت الذي اقترح فيه شمعون بيرس يوم ١٠/٩/١٩٨٩ «اجراء محادثات غير رسمية مع زعماء من المناطق من أجل التوصل الى عملية الانتخابات المستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٦]، أعلن الوزير الاسرائيلي روني ميلو في أعقاب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء الاسرائيلي يوم الأحد ١٠/٩/١٩٨٩ «أن هناك بعض النقاط المصرية لا يمكن الموافقة عليها مثل مبدأ الأرض مقابل السلام، ومشاركة سكان القدس العرب في الانتخابات، والاشراف الدولي، وأن المشروع الاسرائيلي هو القاعدة الرئيسية لايجاد حل»[٧].

وفي تصريح أدلى به يوم ١١/٩/١٩٨٩ أعلن شامير مرة أخرى: «ان حكومة اسرائيل تقف وراء مبادرة السلام الاسرائيلية كما أقرت، دون أي زيادة أو نقصان، ولا شيء ملزم بالنسبة للحكومة سوى المبادرة التي أقرت في الحكومة والكنيست»[٨]. ثم عاد شامير نفسه ليؤكد رفضه القاطع للنقاط المصرية العشر قائلاً: «أعارض خطة مبارك لأنها لا تذكر.

التسوية المرحلية.. كما أنها تشكل انتصاراً لقاذفي الزجاجات الحارقة، ويجب احترام المبادرة السياسية الاسرائيلية كما أقرتها الحكومة في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩، ولا أرى أي طريق آخر»[٩]. وفي وقت لاحق، سارع شامير ليطرح مزيداً من التوضيح الحاسم لموقفه وموقف الليكود من الخطة، إذ قال: «الليكود سيكون على استعداد لكبح الأفكار المصرية التي يؤيدها حزب العمل، وكما نجح الليكود في كبح أخطار المؤتمر الدولي واتفاق لندن، فإنه سيعمل الآن على كبح خطر لا يقل عنها»[١٠].

أما أهم وأبرز تطور على صعيد ردود الفعل الاسرائيلية على الخطة المصرية، فهو تعارض موقفي بيرس ورابين. فقد ذكرت صحيفة هآرتس «أن خلافات نشبت بين القائم بالأعمال رئيس الوزراء شمعون بيرس وبين وزير «الدفاع» اسحق رابين، اذ في الوقت الذي يعتقد فيه رابين أنه يجب عدم نقاش خطة النقاط العشر المصرية في الحكومة، يقول بيرس أنه يجب نقاشها في الحكومة»[١١].

غير أن بيرس ورابين عارضا معاً اقتراح بسام أبو شريف بالحضور الى «اسرائيل» لاجراء محادثات مع وزراء العمل، وقال رابين: «أقترح أن يبقى أبو شريف مكانه»[١٢].

وتعزيزاً لموقف شامير، صرح وزير الخارجية موشيه أرنس يوم ١٢/٩/١٩٨٩ قائلاً: «إن هناك عدة بنود في الخطة المصرية لا توافق عليها اسرائيل،وإن هذه البنود تهدف إلى دق اسفين في الائتلاف السياسي الاسرائيلي وحكومة الوحدة الوطنية»[١٣].

كما عزز اسحق رابين موقف شامير ـ الليكود ـ في تصريح له يوم ١٢/٩/١٩٨٩، حيث قال: «أعارض اجراء نقاش حول خطة مبارك الآن، ولا أرى أي ضرورة لأن توافق اسرائيل أو لا توافق على خطة النقاط العشر... فهي تمثل الموقف المصري... بينما يوجد لاسرائيل خطتها السياسية الخاصة بها»[١٤].

أما على صعيد الكنيست، فقد أعلن تكتل الليكود يوم

١٢/٩/١٩٨٩ أيضـاً: «ان أولئك الـذين يميلون لتبني مبـادرة مبـارك، انمـا يضعفـون مـوقف اسرائيـل، ويلحقـون ضرراً بمبـادرة السـلام الاسرائيليـة»[١٥]. وفي الوقت الـذي أعلن فيـه رئيس حـزب التجمـع في الكنيست حاييم رامون بأن الحزب سيعقد اجتماعاً لاجراء نقـاش حول المبادرة المصرية، أعلنت حركتا هتحيا وتسومت عن رفضهما للمبادرة في حين ذكرت صحيفة حدشوت «ان موقف معسكر المتدينين غير مـوحد... فقسم من حركة شاس يحـافظ على الصمت، أمـا المفدال، فـانه يقف في صف اسحق شامير»[١٦]، ففي اجتمـاع عقده مكتب حـزب المفدال يـوم ٢٤/٩/١٩٨٩ وافق المكتب بأغلبية كبيرة على الـوثيقة السيـاسية التي طرحها وزير الأديان زبولون هامر، وتقترح الوثيقة: «وضع الفلسطينيين أمام اختبار أخلاقي قبل ضمهم الى المفاوضات المسبقـة مع اسرائيـل، وذلك باعلانهم عن التخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني، وعن الإرهاب الفلسطيني بما فيه الانتفاضة»[١٧]، كما رفضت الوثيقة النقاط المصريـة العشر.

وفي أعقـاب اجتمـاع مجلس الأقطـاب الأربعـة (اسحق شـامـير، وشمغون بيرس، واسحق رابـين، وموشيـه أرنس) يوم ١٣/٩/١٩٨٩، أعلن بـيرس: «ان المجلس لن يبحث اقتراحـاً جديـداً بـديـلاً للمبـادرة الاسرائيليـة وإنما ببعض النقـاط المصرية التي تسهـل عمليـة التقـدم لإجراء الانتخابات في المناطق»[١٨].

وفي تطـور لاحق مـرتبط بطـرح النقـاط المصريـة العشر، وبطلب من الولايات المتحـدة ودعوة من الـرئيس المصري حسني مبارك، قـام وزير «الدفاع» الاسرائيلي اسحق رابين يـوم ١٨/٩/١٩٨٩ بزيـارة للقاهـره اجرى خلالها محادثـات مع الرئيس المصري حول الموضوع السيـاسي، والنقاط المصرية. ومنذئذ، تحدثت الصحـف ووسائل الإعلام الاسرائيلية المختلفة عن تفـاقم الخلاف بـين الليكود والتجمـع في أعقاب الـزيارة، وجرى تبادل التصريحـات والتهديـدات بحل الحكـومة الائتـلافية بـين الحـزبين الكبـيرين. غير أن رئيس الـوزراء اسحق شامـير أوضـح في أعقاب محادثات أجراها مع اسحق رابين اثر عودته من القـاهرة «انـه

خرج بانطباع بأن رابين ليس معنياً بحل حكومة الوحدة»[19]. كما رفض شامير بشدة اقتراحات الرئيس المصري بعقد لقاء بين وفد فلسطيني يضم فلسطينيين من المنفى وبين وفد اسرائيلي في القاهرة، وفي تصريح أدلى به يوم ٢٣/٩/١٩٨٩، هدد شامير زعماء التجمع قائلاً: «لا أستطيع التزام الصمت ازاء التصريحات المتعارضة مع قرارات الحكومة أو الخطوط الأساسية التي استندت اليها، وإذا استمر زعماء حزب العمل في طرح الأفكار المصرية، فإنهم سيضعون حداً لحكومة الوحدة الوطنية».

لقد وصلت الخلافات بين حزبي الليكود والتجمع إلى نقطة الحسم في اجتماع المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر الذي عقد يوم ٦/١٠/١٩٨٩ لبحث النقاط المصرية العشر، حيث رفض المجلس مبادرة الرئيس مبارك، في أعقاب التعادل في التصويت، إذ أيد وزراء التجمع الستة في المجلس بعض نقاط الخطة المصرية، في حين عارض وزراء الليكود الستة الخطة جملة وتفصيلاً.

أما على صعيد الأحزاب الاسرائيلية الصغيرة الأخرى، فقد «التقت أحزاب من «اليسار» واليمين في الدعوة إلى حل حكومة الائتلاف إثر التعادل في التصويت الذي جرى في المجلس الوزاري المصغر. وهذه الأحزاب هي: المبام، وراتس، وشينوي، وحداش، وتسومت»[21].

وعلى مستوى الرأي العام الاسرائيلي، اظهر استطلاعان للرأي أن الغالبية العظمى من الاسرائيليين تعارض مبادرة مبارك، وإشراك فلسطينيين مبعدين في المحادثات مع «اسرائيل». فقد أفادت معطيات استطلاع أجراه معهد «تلسكر» لصالح معاريف في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ «أن (٤٥,٥٪) من المستفتين عارضوا اشراك فلسطينيين مبعدين من المناطق المحتلة في الوفد الفلسطيني المقترح لاجراء محادثات مع وفد إسرائيلي، مقابل (٣٧,٤٪) عارضوا ذلك، في حين لم يعرب (١٧,١٪) عن آرائهم»[22].

وفي استطلاع آخر للرأي العام أجراه معهد سميث بين ٢١ ـ ٢٦

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ طرح فيه السؤال التالي: ما هو رأيك حول مبادرة النقاط العشر التي طرحها الرئيس مبارك؟ فكانت النتائج كما يلي:

١ ـ يجب الموافقة عليها مبدئياً من أجل تشجيع مفاوضات السلام ـ ١٧٪.

٢ ـ يجب استيضاح تفاصيل نوعية أخرى قبل اتخاذ قرار حول المبادرة ـ ٢٤٪.

٣ ـ يجب رفض المبادرة لأنها تتعارض مع مبادرة السلام الاسرائيلية ـ ٢٠٪.

٤ ـ لا رأي ـ ٢٣٪.

إذاً، يتبين من المعطيات السابقة أن الغالبية العظمى من الاسرائيليين ليست مستعدة لقبول المبادرة كما هي، وجزء كبير من هذه الغالبية طالب باستيضاحات وملاءمة الخطة مع مواقف الحكومة الاسرائيلية.

الموقف الفلسطيني:

أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني من المبادرة المصرية، فقد ذكرت صحيفة هآرتس: «ان شخصيات فلسطينية من المناطق تنتمي للتيار الوسط في منظمة التحرير أعربت عن رأيها أن اقتراح النقاط العشر الذي تقدمت به حكومة مصر والذي يرمي إلى تحريك العملية السياسية من جديد، مقبول لديها كخطوة أولى»[٢٤]. وفي أعقاب قرار المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر برفض النقاط المصرية، قال عدد من شخصيات الأراضي المحتلة: «لم يكن لدينا أوهام ازاء نتائج اجتماع المجلس الوزاري المصغر، فقد عرفنا النتيجة مسبقاً، فزعماء الليكود أسرى الأوهام القائلة انه يمكن الفصل بين سكان المناطق وبين منظمة التحرير الفلسطينية»[٢٥]. وعلى صعيد القيادة الموحدة للانتفاضة، في الأراضي المحتلة، لم يصدر أي بيان موحد يعكس موقفاً موحداً لجميع الفصائل الممثلة في القيادة، وإنما «صدرت بيانات تنظيمية منفردة عن كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، رفضت فيها هذه التنظيمات

بشدة النقاط المصرية العشر»[٢٦].

ب ـ النقاط الخمس الأميركية:

في ضوء ما تبدى من خلافات اسرائيلية بين حزبي الليكود والتجمع حول مبادرة النقاط العشر المصرية، وفي أعقاب التهديدات المتزايدة بحل حكومة الائتلاف الموسعة الأمر الذي قد يترتب عليه موت فترة زمنية طويلة تستلزمها اجراءات تشكيل حكومة ضيقة محتملة بدلاً من الحكومة الموسعة أو اجراءات معركة انتخابات جديدة محتملة، بادر وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر إلى بلورة النقاط الخمس التي عرفت باسمه، وذلك من أجل ما أسماه التوصل إلى حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول المبادرة السياسية للحكومة الاسرائيلية. وقد أوردت صحيفة «الجروزالم بوست» الاسرائيلية نص وثيقة النقاط الخمس الاميركية وهي:

«١ ـ إن الولايات المتحدة تفهم أن مصر واسرائيل تعملان بشكل شاق، وان هناك اتفاقاً بأن يقوم وفد اسرائيلي بفتح حوار مع وفد فلسطيني في القاهرة.

٢ ـ الولايات المتحدة تفهم انه لا يمكن أن تكون مصر بديلاً للفلسطينيين في الحوار، وأن مصر ستستشير الفلسطينيين في كل مجالات الحوار. وكذلك فإن الأمر سيكون شورى بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة.

٣ ـ الولايات المتحدة تفهم أن اسرائيل ستحضر الحوار بعد أن يتم العمل على قائمة من الفلسطينيين مقبولة، واسرائيل ستستشير مصر والولايات المتحدة عن قرب حول هذه المسالة.

٤ ـ الولايات المتحدة تفهم أن اسرائيل ستأتي الى الحوار على قاعدة مبادرة الحكومة الاسرائيلية التي أعلنت يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٨٩. وتفهم الولايات المتحدة أيضاً أن الانتخابات والمفاوضات ستتم بتناسق وتوافق مع المبادرة الاسرائيلية، وعليه، فإن الفهم

الامـيركي يقول بـأن الجانب الفلسطيني بـإمكانـه اثارة قضـايا متعلقـة بـوجهـات نظـرهم حـول كيفيـة نجـاح الانتخـابـات والمفاوضات.

٥ ـ ومن أجل تسهيل العملية تقترح الولايات المتحدة أن يلتقي وزراء خـارجية اسرائيـل ومصر والولايـات المتحـدة في واشنطن خـلال اسبوعين»[٢٧]

لا نحتاج إلى القول هنا بأن النقاط الاميركيـةالخمس هذه خـالية من أي نقطة جوهرية. بل يمكن القول ان هذه الاقتراحـات الأميركيـة انما جاءت لتعزيز الموقف الاسرائيلي القائل بأنه لا يوجد خيار آخر في منطقة الشرق الأوسط سوى الخيار الاسرائيلي المتمثل بمبادرة الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩! ورغم هذه الحقيقـة، فإن رئيس الـوزراء الاسرائيلي اسحق شـامير اعتبـرها بـالغـة التطـرف، ونسف النقطـة الاجـرائيـة الهامشية التي تتضمنها والداعية إلى اجراء حوار بين وفـد اسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة قائلاً: «لماذا الاجتماع في القاهرة، لمـاذا لا يكون في القدس؟»[٢٨]. كما علق رئيس الوزراء الاسرائيلي قبل ذلك على المقترحـات الأميركية موضحـاً الموقف الاسرائيلي مجدداً: «على الولايات المتحـدة أن تعرف بوضوح بأن اسرائيـل لن توافق عـلى اشراك ممثلين عن منظمـة التحرير في عملية السلام، ولن تسمح باشتـراكهم في الوفـد الفلسطيني الـذي سيجري محـادثات مـع ممثلي حكـومة اسرائيـل، ويجـب عـلى الأميركيين أن يعرفوا بوضوح أنه إذا كانت منظمة التحرير في الداخـل فإن اسرائيل في الخارج»[٢٩].

رفض الاقتراح الأميركي:

وفي الأراضي الفلسطينيـة المحتلـة، أصـدرت القيـادة المـوحـدة للانتفاضة بيانهـا رقم (٤٧) الذي رفضت فيـه اقتراح النقـاط الخمس الأمـيركي الداعي إلى تنظيم حـوار فلسطيني ـ اسرائيلي. كمـا رفضت القيـادة «محاولات احيـاء اتفـاقـات كـامب ديفيـد»، وأكـدت عـلى أن

الانتفاضة الفلسطينية متمسكة بالثوابت التالية:

«١ ـ لا للمفاوضات الا في اطار المؤتمر الدولي ووفق أهداف واضحة وثابتة، ونتمسك بحق شعبنا المشروع في تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٢ ـ لا لخطة شامير وكافة المحاولات الرامية الى احيائها وتجميلها.

٣ ـ ليتوقف الدور الأميركي المشبوه ومحاولته احياء كامب ديفيد، وليتوسع الضغط على الادارة الأميركية من أجل الموافقة على عقد المؤتمر الدولي»[٣٠].

تناقضات ومماطلة:

خلاصة القول ان تباين المواقف وتناقضها العلني بين زعماء الكيان الاسرائيلي ليس بالأمر الجديد، أو المشجع على المراهنة، وهو حالة ليست غريبة على صناعة القرار في الكيان الاسرائيلي، اذ ان أبرز ما يميز طبيعة العمل السياسي الاسرائيلي في ظل حكومة الائتلاف هو تناقض المواقف. فهناك كما أظهرت التصريحات سابقة الذكر، موقف لرابين، وآخر لبيرس، وهناك مجموعة أفكار لشامير وغيرها لأرنس، ناهيك عن الآخرين.

ولكن في ظل هذه التناقضات، لا بد من الاشارة والتأكيد على أن كل التناقضات المعلنة انما هي حول المسائل الثانوية والإجرائية التي تؤدي الى تطبيق مبادرة الانتخابات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وليست حول المسائل الجوهرية المتعلقة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكما أعلن بيرس يوم ١٣/٩/١٩٨٩، فإنه وآخرين إنما «يبحثون عن النقاط الاجرائية في الخطة المصرية، التي تتلاءم مع المبادرة الاسرائيلية، وتسهل مهمة اقناع الفلسطينيين بها، وتطبيقها في المناطق المحتلة»[٣١].

وعلاوة على ذلك، فإن التناقضات العلنية في المواقف الاسرائيلية تكون في معظم الحالات مدروسة مسبقاً، وتقع في اطار تقاسم الأدوار

على المسرح السياسي، اضافة الى كون السياسة الاسرائيلية الأساسية التي تقف وراء ذلك هي سياسة المماطلة والتسويف وقتل الوقت والمبادرات الأخرى الآتية من أطراف آخرين.

إن خطة شامير ـ رابين للانتخابات المزعومة في الأراضي المحتلة تبقى، إذاً، وبالإجماع الاسرائيلي الرسمي هي الأساس، وأهدافها هي الأهداف الرئيسية، وما الخلاف الذي ظهر بين بيرس وبعض زعماء العمل واليسار من جهة، وبين رابين وشامير وأرنس وزعماء اليمين من جهة أخرى الا خلاف جزئي اجرائي حول البنود الاجرائية في الخطة المصرية التي يمكن أن تسهل خطة الانتخابات. وكما قال وأكد رابين: «إن الخطة المصرية تبقى مصرية.. وان لاسرائيل خطتها الخاصة بها»[٣٢].

تعديلات بيكر:

استمراراً للتعنت الاسرائيلي الصلف الرافض لأي عبارة في أي مشروع قد تلمح أو تشير من قريب أو بعيد إلى منظمة التحرير، أو الحقوق الفلسطينية، فقد رفض رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير خطة بيكر، وطالب بادخال تعديلات على البندين الثاني والرابع المتعلقين بقيام مصر بالتشاور مع الفلسطينيين حول جوانب الحوار، وبامكانية طرح الفلسطينيين مواضيع تعبر عن مواقفهم ازاء طرق اجراء الانتخابات وانجاح المفاوضات.

وفي أعقاب اصرار شامير ـ أرنس على ضرورة اجراء تغييرات على نقاط بيكر الخمس، «تراجع» بيكر واستجاب للتحفظات والمطالب الاسرائيلية وأدخل التغييرات المرضية لاسرائيل، وأصبحت خطته بعد التغييرات وكما وردت في صحيفة الجروزالم بوست الاسرائيلية كالتالي[٣٣]:

١ ـ ان الولايات المتحدة تفهم أنه بعد الجهود المكثفة التي بذلتها مصر واسرائيل في مسيرة السلام، فإن هناك اتفاقية لقيام وفد اسرائيلي بالتفاوض مع وفد فلسطيني في القاهرة.

* طلب أرنس تغيير عبارة «وفد فلسطيني في القاهرة» إلى «فلسطينيين من سكان الضفة والقطاع». يهدف هذا التغيير إلى نقل المفاوضات من القاهرة وعدم اشراك فلسطينيين من القدس أو من خارج الأراضي المحتلة في الوفد الفلسطيني.

* رفض بيكر اجراء أي تغيير في هذه الفقرة.

٢ ـ إن الولايات المتحدة تتفهم بأن مصر لا يمكنها تمثيل الفلسطينيين وأن مصر ستتشاور مع الفلسطينيين في كافة جوانب الحوار، وأن مصر ستتشاور أيضاً مع الاسرائيليين.

* لم يطلب اجراء اي تغيير في هذه الفقرة.

٣ ـ إن الولايات المتحدة تتفهم بأن اسرائيل ستدخل الحوار بعد تشكيل قائمة مرضية بأسماء الوفد الفلسطيني وأن اسرائيل ستتشاور مع مصر والولايات المتحدة.

* طلب أرنس تغيير عبارة «تشكيل قائمة مرضية» الى «تشكيل اسرائيل والولايات المتحدة ومصر قائمة مرضية». ويهدف هذا التغيير إلى تحويل موقف اسرائيل من عضو مشاور إلى عضو فعال لتشكيل القائمة.

* رفض بيكر اجراء هذا التغيير، واقترح على اسرائيل إلغاء الجملة الثانية من هذه الفقرة وبهذا يكون دور اسرائيل مفتوحاً.

٤ ـ إن الولايات المتحدة تتفهم بأن اسرائيل ستحضر الى الحوار على أساس «المبادرة» الاسرائيلية المقدمة في ١٤ مايو/ أيار الماضي وأن الولايات المتحدة تتفهم أيضاً بأن الفلسطينيين سيحضرون الحوار لمناقشة موضوع الانتخابات والتفاوض، استناداً إلى «المبادرة الاسرائيلية». وبهذا، فإن الولايات المتحدة تتفهم بأن الفلسطينيين أحرار في طرح مواضيع تتعلق بآرائهم في كيفية اجراء الانتخابات ونجاح المفاوضات.

* طلب أرنس الغاء «مفاوضات» التي ظهرت مرتين في هذه الفقرة. وفسر أرنس طلبه هذا لتبني لجنة الليكود المركزية عدم اجراء أي مفاوضات قبل انهاء «أعمال العنف في الأراضي المحتلة».

* وافق بيكر بتغيير عبارة «مفاوضات» الى «سير المفاوضات».

٥ ـ ومن أجل دفع هذه المسيرة، فإن الولايات المتحدة تقترح عقد اجتماع في واشنطن بين وزراء خارجية اسرائيل، ومصر، والولايات المتحدة.

* لم يطلب اجراء أي تغيير في هذه الفقرة.

وكتب أرنس رسالة الى بيكر جاء فيها: إن أي اقتراح أو محاولة لاجراء اجتماع بين اسرائيل وفلسطينيين يتم اختيارهم بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل منظمة التحرير الفلسطينية سيكون معاكساً لروح المبادرة... ولهذا، أفضل العودة الى الاقتراح الأصلي الداعي الى تشكيل وفد فلسطيني من قبل الولايات المتحدة، ومصر، واسرائيل.

وفي ضوء هذه التغييرات التي تنطوي على منتهى التساهل والانسجام مع الموقف الاسرائيلي، عقد المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر جلسة خاصة لبحث «خطة بيكر المعدلة»، وفي ختام الجلسة خرج المجلس بقرار «الموافقة على خطة بيكر بأغلبية تسعة أصوات، مقابل ثلاثة أصوات عارضتها هي أصوات أرئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي»[٣٤].

ولم تكتف الحكومة الاسرائيلية بالتغييرات الأميركية، وإنما «طلبت بعض الشروط والضمانات الأميركية الخاصة ببعض البنود والعبارات»[٣٥]، وفي وقت لاحق، تأكد أن اهم هذه الشروط والضمانات هي:

١ ـ عدم اشراك منظمة التحرير في أي مفاوضات سياسية للتسوية.

٢ ـ عدم البحث في القضايا الجوهرية المتعلقة بمستقبل ومصير المناطق المحتلة.

٣ ـ ان تجري المفاوضات حول القضايا الاجرائية المتعلقة باجراء الانتخابات في المناطق المحتلة وفقاً للطرح الاسرائيلي فقط[٣٦].

وخلاصة القول في هذا النطاق ان سياسة الرفض والتعنت الاسرائيلية مستمرة ولم تتغير، بل ازدادت اصراراً وعمقاً، وإلى جانب ذلك، فقد ظهر الانحياز والالتزام الاميركي في المسائل الجوهرية والاجرائية الى جانب الموقف الاسرائيلي وضمن الشروط والقوالب الاسرائيلية فقط، بحيث لم يعد قائماً في الساحة السياسية الشرق أوسطية سوى ما يسمى بـ «الخيار الاسرائيلي» المتمثل بـ «المبادرة الاسرائيلية»، في الوقت الذي اندثرت واختفت فيه الخيارات العربية والدولية، ولم يبق أمام الفلسطينيين سوى خيار الانتفاضة واستمرارها وتصعيدها حتى تحقيق المطالب والأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة.

هوامش الفصل السابع

(١) انظر وثيقة الاتفاق للحكومة الاسرائيلية الموسعة ـ صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/١٢/٢١.
(٢) الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم ١٩٨٩/٧/٦.
(٣) صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٩/١٠
(٤) صحيفة حدشوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٩/١١
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) صحيفة دافار الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٩/١١.
(٧) صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، عدد ١٩٨٩/٩/١١.
(٨) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٩/١٢.
(٩) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٩/٢٧.
(١٠) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/١٠/٢.
(١١) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٩/١٤
(١٢) المصدر السابق نفسه.
(١٣) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٩/١٣

(١٤) المصدرالسابق نفسه.
(١٥) صحيفة يدعوت احرونوت، عدد ١٣/٩/١٩٨٩.
(١٦) صحيفة حدشوت، عدد ١١/٩/١٩٨٩.
(١٧) صحيفة معاريف، عدد ٢٥/٩/١٩٨٩
(١٨) صحيفة دافار، عدد ١٤/٩/١٩٨٩
(١٩) صحيفة هارتس، عدد ٢٠/٩/١٩٨٩
(٢٠) صحيفة هارتس، عدد ٢٤/٩/١٩٨٩.
(٢١) صحيفة معاريف، عدد ٨/١٠/١٩٨٩
(٢٢) المصدر السابق نفسه
(٢٣) صحيفة دافار، عدد ١٣/١٠/١٩٨٩.
(٢٤) صحيفة هارتس، عدد ٣/٩/١٩٨٩
(٢٥) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٠/١٠/١٩٨٩.
(٢٦) صحيفة هارتس، عدد ٢٧/٩/١٩٨٩.
(٢٧) صحيفة الجروزالم بوستالاسرائيلية، عدد ١٣/١٠/١٩٨٩
(٢٨) صحيفة معاريف، عدد ١٥/١٠/١٩٨٩
(٢٩) صحيفة هارتس، عدد ١٢/١٠/١٩٨٩.
(٣٠) صحيفة عل همشمار، عدد ١٦/١٠/١٩٨٩. وجريدة الراي الأردنية، عدد ١٦/١٠/١٩٨٩
(٣١) صحيفة دافار، عدد ١٤/٩/١٩٨٩.
(٣٢) صحيفة معاريف، عدد ١٣/٩/١٩٨٩
(٣٣) صحيفة الجروزالم بوست الاسرائيلية، عدد ٣/١١/١٩٨٩
(٣٤) صحيفة هارتس، عدد ٦/١١/١٩٨٩
(٣٥) المصدر السابق نفسه
(٣٦) راجع ملف اسرائيليات المحفوظة في المكتبة العامة لمؤسسة عبد الحميد شومان



الفصل الثامن

الموقف الاسرائيلي تجاه بعض الحقوق الفلسطينية الاساسية الثابتة

من الافرازات الرئيسية التي ترتبت على مؤامرة سنة ١٩٤٨ ضد الفلسطينيين، كان قيام الكيان الاسرائيلي على انقاض فلسطين وحقوق شعبها، والحصول على الاعتراف الدولي، وفق قرارات الأمم المتحدة. وبالمقابل، كان ضياع الوطن الفلسطيني وتشتت شعبه وسلب ممتلكاته واراضيه، وضياع حقه في الوجود السياسي والكيان الوطني. ومنذ عام ١٩٤٨، وحتى نهاية الستينات، درجت الأمم المتحدة ومختلف دول العالم على معالجة قضية الشعب الفلسطيني على أنها قضية لاجئين يحتاجون الى المأوى والعناية، نظراً لسياسة ومواقف دولة الكيان الاسرائيلي وحلفائه في العالم التي حالت دون احراز أي تقدم في قضية حقوق الشعب العربي الفلسطيني على مدى سنوات طويلة، كان لصمود أبناء هذا الشعب ومواصلة نضالهم وتمسكهم بحقهم بالوجود والعودة الفضل الأكبر في استمرار بقاء القضية الفلسطينية على جدول الاعمال العربي والدولي. وكان أن أصدرت الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ قرارها رقم «٢٥٣٥» الذي تحدثت فيه لأول مرة بصورة رسمية ومحددة عن شعب فلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف[1]، وأعربت عن قلقها واستنكارها لممارسات الدولة الصهيونية تجاه هذا الشعب وحقوقه.

وخلال انعقاد دورتها الخامسة والعشرين، تقدمت الجمعية العامة خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح حيث أكدت من جديد على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة، وعلى ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير

مصـيره. ... وكـان للقـرار رقم «٢٦٧٢» الصـادر في كـانـون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ أهمية بـالغة في هـذا الاتجاه حيث نص عـلى الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقه في تقـرير مصـيره بنفسه وفقـاً لميثاق الأمم المتحدة[٢] ومنذئذ، أكدت مختلف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة على حقوق الشعب الفلسطيني ومنها حقه في تقرير مصيره. وقد تتوجت هذه القرارات بعد سنين طويلة بـاعتراف الأمم المتحـدة في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ بقيام «دولة فلسطين».

الحكم الذاتي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني:

ولـما كانت مسـألة حق تقـرير المصـير للشعب الفلسطيني تحمل في ثنـاياهـا معنى اقامـة دولة فلسطـين المستقلة وحق العـودة واسترداد مختلف الحقوق المسلوبـة للشعب الفلسطيني، ولما كـان مختلف زعماء الكيان الاسرائيلي منذ اقامته يرون في ممارسة هذا الحق بداية النهايـة بالنسبة للدولة الاسرائيلية، فقد اختط هؤلاء لأنفسهم ولدولتهم سياسة استـراتيجية ثـابتـة تقـوم عـلى أسـاس لاءات رافضـة لكـل الحقـوق الأسـاسية المشروعـة للشعب الفلسطيني وعلى رأسهـا حقه في العـودة وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

وفي هذا الاطار نفسه، وهذه الاستراتيجية ذاتها، تصبح مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني غير واردة في القاموس الاسرائيـلي ولا في أي من مشـاريع ومقتـرحات الـزعمـاء الاسرائيليـين، ومن ضمنهـا بطبيعة الحال مشروع أو مشاريع «الحكم الـذاتي». وفي هذا السيـاق، عبر وزير «الدفاع» اسحق رابين عن حقيقة المـوقف الاسرائيلي من حق تقرير المصـير للفلسطينيين في تصريـح أدلى به يـوم ١٩٨٦/٨/٢ حيث «رفض فيه بشدة مبدأ حق تقرير المصير كمـا رفض وجود شيء اسمـه «شعب فلسطيني» »[٣].

كذلك، انعكس الموقف ذاته لاحقـاً في الخطوط الأسـاسية للحكـومة الاسرائيلية الموسعـة التي تشكلت يوم ١٩٨٨/١٢/٢٠ عنـدما رفضت تلك الحكومة رفضاً مطلقاً وبالاجماع مبدأ اجراء مفاوضات مـع منظمة

التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما رفضت في الوقت ذاته فكرة اقامة دولة فلسطين التي شكلت وتشكل الخيار الوحيد للشعب الفلسطيني في حالة ممارسته لحقه في تقرير مصيره.

إن غالبية الزعماء الاسرائيليين ما زالوا يصرون حتى يومنا هذا على لاءاتهم الرافضة لكل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا يزالون يصرون على التسوية على أساس صيغة كامب ديفيد أو على أساس صيغ أخرى لا تبعد كثيراً عنها من حيث الجوهر. وقد التقى في هذا التوجه زعماء التجمع والليكود، (باستثناء بعض وجوه حزب العمل المعتدلة التي أصبحت في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية تؤيد التفاوض مع منظمة التحرير ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير)، علاوة على أطراف أخرى من معسكر اليمين المتطرف الأكثر تشدداً مثل هتحيا وتسومت ومولیدت التي تطالب بضم المناطق المحتلة، ولكنها لا تعترض حالياً على تطبيق اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي لأنها تعني من حيث الجوهر الضم أيضاً. كما أن الأحزاب الدينية مع تطبيق الحكم الذاتي أيضاً.

وفي ضوء هذه الصورة بالغة الظلم والاضطهاد فإنه لمن الطبيعي أن تتواصل الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وأن يتواصل نضال الشعب الفلسطيني بكافة أشكاله حتى يحقق الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه.

الحكم الذاتي وحق العودة:

وكما أن أفكار «الحكم الذاتي» المختلفة تجاهلت وأسقطت من حسابها مسألة حق تقرير المصير، كذلك تجاهلت تلك الأفكار وأسقطت مسألة حق أساسي جوهري من الحقوق الفلسطينية، وهو «حق العودة» أو عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا وشردوا من وطنهم وبيوتهم وجردوا من ممتلكاتهم في مختلف أنحاء فلسطين، ولا يزال الأغلبية الساحقة من زعماء الكيان الاسرائيلي ترفض حتى سماع تلك العبارة.

وهذا الرفض قديم/ حديث متواصل عنيد لا مساومة فيه أو مهادنة، ويستند طبعاً إلى منطق القوة والتفوق والقدرة على منع ممارسة ذلك الحق وبخاصة، أمام العجز العربي ازاء الحقوق العربية المشروعة في أرض فلسطين المحتلة.

إن تطبيق «حق العودة» يعني عملياً بالنسبة للكيان الاسرائيلي حق (٩٠٠) ألف فلسطيني تحولوا الى لاجئين إبان حرب ١٩٤٨ وخلفوا وراءهم بالقهر (٤٠٠) قرية عربية وليس فقط يافا واللد والرملة وحيفا وعكا وصفد وطبريا. ثم ان ذلك الحق يشتمل أيضاً على حق العودة لكل الذين توالدوا وأصبح عددهم اليوم قرابة المليونين.

لقد كان «أبلغ» من عبر مؤخراً عن قلق زعماء وأحزاب الكيان الاسرائيلي من مسألة «حق العودة» للشعب الفلسطيني العقيد الاحتياط عاموس جلبوع مستشار وزير شؤون الأقليات في اسرائيل وذلك في مقالة له نشرتها صحيفة «معاريف» حيث قال محذراً: «إن حق عودة الفلسطينيين يعني وبشكل واضح نهاية الدولة الصهيونية، انني أوصي بأن يتوجه كل واحد منا ـ أي الاسرائيليين ـ إلى أماكن بيع الكتب في الناصرة ويطلب شراء خارطة فلسطين كما كانت عليه في العام ١٩٣٤ والتي أعدتها ورسمتها جمعية الدراسات العربية في القدس عام ١٩٨٤، فهي تعلمه (أي الخارطة) أكثر بكثير مما يتعلمه من ألف خطاب سلام عرفاتي»[٤].

كما حذر عضو الكنيست الاسرائيلي أمنون لين من أبعاد وأخطار هذه المسألة بالنسبة لاسرائيل وذلك في مقالة له نشرتها صحيفة «معاريف» أيضاً حيث قال: «يجب علينا نحن الاسرائيليين أن نتذكر في أي جدال داخلي بأن «حق العودة» للاجئي ١٩٤٨ الذين بلغ عددهم آنذاك (٦٠٠) ألف شخص (حسب زعم لين)، ويبلغ اليوم حوالى مليوني شخص، إن هذا الحق هو روح الفكرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انني لا أعرف حتى حالة واحدة أعلن فيها مسؤول فلسطيني رسمي، أو مؤسسة فلسطينية رسمية وموثوقة عن

التنازل عن حق العودة. وفي هذا الحق يكمن التطلع للقضاء على دولة اسرائيل»[٥].

وعودة سريعة إلى مضامين مختلف المشاريع الاسرائيلية للتسوية، و «الحكم الذاتي» منها على وجه الخصوص، يتبين الاسقاط التام من الحساب لذلك الحق التاريخي للشعب الفلسطيني. وكما هو واضح من خلال صورة الوضع السياسي ـ الحزبي في الكيان الاسرائيلي، لا يبدو في الأفق القريب أي تحول اسرائيلي رسمي مسؤول وجدي للالتقاء مع التوجهات الفلسطينية والعربية والدولية فيما يتعلق بتسوية قضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطيني. وهذا يعود إلى عاملين جوهريين هما: أولاً المخاوف والشكوك الاسرائيلية المستمرة والمتزايدة إزاء اقامة أي كيان وطني فلسطيني في الضفة والقطاع، وثانياً خلفية منطق القوة والغرور والتفوق الاسرائيلي المعروف تاريخياً، وعدم نضج وتكامل مختلف الضغوطات الفلسطينية والعربية والدولية على «اسرائيل» لتغيير مواقفها. وفي هذا النطاق، عبر اسحق رابين عن ذلك القلق والتحسب في كلمة القاها يوم ١٩٨٩/٢/٦ أمام رؤساء اتحاد المعلمين في اسرائيل فقال: «إن من يقول انه يجب اجراء محادثات مع منظمة التحرير، كأنه يقول انه يوافق على حق منظمة التحرير في القدس الشرقية، ويوافق على حق العودة لمئات آلاف الفلسطينيين الى داخل حدود الخط الأخضر»[٦].

أما وزير الطاقة الاسرائيلي، فقد طرح في مشروعه للتسوية الذي عرضه يوم ١٩٨٩/٣/٦ شروطه للتسوية وأهمها التنازل عن حق العودة. وفي هذا الصدد، قال: «مستعدون لاجراء مفاوضات حتى مع منظمة التحرير ولكن شريطة التزامها بأربعة شروط هي: التخلي التام عن الارهاب وشجبه، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، والموافقة غير المشروطة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والتنازل التام عن «حق العودة» للاجئين»[٧].

ومن جهته، أكد وزير «العدل» الاسرائيلي دان مريدور في محاضرة ألقاها يوم ١٩٨٩/٣/٨ في جامعة حيفا على المضمون ذاته، فقال:

«... إن المنظمة التي تهدف إلى إعادة اللاجئين المهجرين عام ١٩٤٨ الى الأماكن التي هجروا منها، لا يمكن أن تكون طرفاً في أية مفاوضات مستقبلية»[٨].

كما ورد هذا الشرط في نصوص تقرير «معهد يافه» الذي تعرضنا له في الفصل الثاني حيث أعلن واضعو التقرير جملة شروط طلبوا فيها من الفلسطينيين التنازل عنها، منها: «القبول بوجود اسرائيل بكل ما في ذلك من معنى: الاعتراف بشرعية وثبات وديمومة وجود دولة يهودية غرب نهر الأردن تعود للشعب اليهودي، والتنازل عن «حق العودة»، والتنازل عن المطالبة بمناطق ضمن حدود ١٩٦٧ أو بمناطق أخرى قد تحصل اسرائيل عليها ضمن التسوية النهائية»[٩].

وفي الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي انعقد في نيويورك في النصف الأول من آذار/ مارس ١٩٨٩، كانت مسألة «حق العودة» محور الخلاف حتى مع عناصر اليسار الاسرائيلي الذين أنكروا هذا الحق للشعب الفلسطيني، إذ أكد عضو الكنيست يوسي سريد قائلاً. «يجب أن يتم التأكيد على إنهاء النزاع، الذي يقوم بالأساس على تنازل الجانب الفلسطيني عما يسمونه بـ «حق العودة»[١٠]. أما اليعازر غرنوت سكرتير حزب مبام وممثل الحزب في الاشتراكية الدولية فقد قال في الحوار نفسه: «من أجل استمرار عملية السلام، فإنه لمن الأهمية أن تعلن منظمة التحرير بصورة حاسمة عن تحقيق حق العودة للفلسطينيين في اطار السيادة الأردنية ـ الفلسطينية فقط»[١١].

وفي مقالة له نشرتها صحيفة «معاريف» صرح د. يوحنان قائلاً: «... إن الفرق بين الاستعداد الاسرائيلي للمفاوضات مع ممثلي المناطق، والمفاوضات مع منظمة التحرير ليس فقط رسمياً وإنما جوهرياً، لأنه لا يوجد أي احتمال بأن تخضع أي حكومة اسرائيلية لمسألة «عودة اللاجئين»[١٢].

ومن الجدير بالتأكيد كذلك، ان زعماء الكيان الاسرائيلي قلصوا مسألة «حق العودة» للفلسطينيين بعد أن رفضوا مبدئياً وجذرياً

وبصورة مطلقة أي مسؤولية لحل «مشكلة اللاجئين» التي يجب ـ من منظورهم ـ حلها في اطار الدول العربية وليس فوق تراب «وطنهم الأم». ولا يتحدث هؤلاء الزعماء إلا عن اعادة توطين اللاجئين وتحسين أوضاعهم في محاولة منهم لتصفية مشكلة اللاجئين وإذابة مخيماتهم المنتشرة في كل مكان، لأن تلك المشكلة تمثل في نهاية المطاف أحد أهم النقاط الجوهرية في القضية الفلسطينية. وتحت الشعار نفسه، اقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وايجاد شروط سكن أفضل لهم. ومما قاله خلال لقاء عقده يوم ١٩٨٩/٢/٢ مع مجموعة «خبراء أمن» من الولايات المتحدة «نحن مستعدون لعمل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في المخيمات في المناطق، ونحن مستعدون للمساهمة بمبادرة أو بالمعرفة والمشاريع لتلبية احتياجاتهم ولكننا لا نستطيع مساعدتهم حالياً»[١٣].

كما تطرق الوزير الاسرائيلي موشيه شاحل إلى هذه المشكلة في مشروعه المذكور قائلاً: «... من المهم أن نضيف إلى ذلك دعوة اسرائيل للدول العظمى وكذلك لهيئة الأمم المتحدة لبدء عملية توطين اللاجئين في قطاع غزة»[١٤].

وصرح الوزير ارئيل شارون، مهندس المذابح ضد الفلسطينيين، يوم ١٩٨٩/٣/٢٢ قائلاً: «... دون حل مشكلة اللاجئين لن يطرأ أي تقدم، وقد اقترحت القيام بأعمال اصلاح مدنية وصناعية في قطاع غزة باشتراك الولايات المتحدة وأوروبا، وربما العرب أيضاً من أجل حل مشكلة اللاجئين في القطاع»[١٥].

وفي اطار محادثاته التي أجراها مع الرئيس الأميركي جورج بوش يوم ١٩٨٩/٤/٦، عاد اسحق شامير واعتبر المشكلة/ القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين إذ قال: «يجب على كل الشعوب وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً من أجل حل مشكلة اللاجئين العرب التي تم تخليدها على أيدي الحكومات العربية، في حين أن اسرائيل تستوعب مئات آلاف اللاجئين اليهود من الدول العربية، إذ يحق لكل هؤلاء اللاجئين أن يحظوا بأماكن سكن معقولة وحياة محترمة، وهذه

العملية ليست مرتبطة بحل سيلسي»[١٦].

الحكم الذاتي والدولة الفلسطينية:

قبل أن تنحل حكومة «الوحدة الوطنية» السابقة في الكيان الاسرائيلي وتحديداً خلال جلستها الأخيرة التي عقدتها يوم ١٩٨٨/١٢/١٨، اتفق واتحد وزراؤها من الحزبين الكبيرين التجمع والليكود على معارضة اقامة دولة فلسطينية ما بين «اسرائيل» والأردن، وعلى أنه يجب على «اسرائيل» أن تبذل كل ما في وسعها من أجل الحيلولة دون اقامة دولة كتلك. ففي تلك الجلسة الحكومية الرسمية طرح عدد من الوزراء أفكاراً ومقترحات وقعت كلها في اطار «الحكم الذاتي» ولم تخرج عنه لمعالجة قضية الأراضي المحتلة.

بعد ذلك بيومين، أعلن الحزبان الكبيران في «اسرائيل» التجمع والليكود عن التوصل إلى اتفاق ثنائي بينهما حول تشكيل الحكومة الموسعة. وقد تجاهل الحزبان في نص الوثيقة بينهما كل القضايا السياسية الجوهرية في المنطقة. ففي النص الكامل لوثيقة الخطوط الأساسية للحكومة الاسرائيلية الموسعة الذي أعلن يوم ١٩٨٨/١٢/٢٠، أكدت الحكومة وبالإجماع الاتفاق التام في البند التاسع من الوثيقة على أنها «ستعمل على استمرار «المسيرة السلمية» حسب اطار السلام في الشرق الأوسط الذي اتفق عليه في كامب ديفيد وتجديد المفاوضات لإقامة الحكم الذاتي الكامل لسكان «يهودا والسامرة» وقطاع غزة»[١٧].

كما اكدت في البند رقم (١١) على أن عرب «يهودا والسامرة» وقطاع غزة يشاركون في تحديد مستقبلهم كما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد. كذلك، أكدت الحكومة مرة أخرى في البند رقم (١٢) على «أن «اسرائيل» تعارض اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والمنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن»[١٨]. ثم عادت الحكومة فأكدت في النقطة (١٣) على مواقفها السابقة بعدم التفاوض مع منظمة التحرير.

وفي وقت لاحق، واصل زعماء الكيان الاسرائيلي من مختلف أحزاب الحكومة الإسرائيلية الموسعة تصريحاتهم وتأكيداتهم على لاءات الرفض الثابتة الدائمة، وبخاصة رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية. ونكتفي هنا باقتباس تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الذي أدلى به يوم ١٩٨٩/٢/٥ حيث تعهد فيه قائلاً: «في أرض اسرائيل لن تقوم دولة فلسطينية إطلاقاً في أي مرحلة من المراحل، وليس هناك أي قوة في العالم يمكنها أن تضغط على اسرائيل، وحكومة اسرائيل اليوم لن تقبل أي ضغط، إن أرض اسرائيل تعود فقط لشعب اسرائيل، ولكن ولأننا لا نريد في أوساطنا عصافير ترى نفسها مقموعة، فإنه ستكون هناك حلول للفلسطينيين المقيمين في إطار أرض اسرائيل»[١٩].

وقد أكد وزير الخارجية الأميركي الجديد جيمس بيكر في تصريح أدلى به في نفس اليوم على أن الإدارة الأميركية كذلك، تعارض إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة، كما أعلنت مصادر أميركية قبل ذلك عن نفس الموقف. وعاد شامير وأعلن يوم ١٩٨٩/٢/٦ بأن «هناك ٨٠٪ من اليهود في اسرائيل يعارضون إقامة دولة فلسطينية»[٢٠].

ثم أكد شامير مرة أخرى في خطابه الذي ألقاه يوم ١٩٨٩/٣/٢٠ أمام «مؤتمر رئيس الوزراء للتضامن اليهودي العالمي مع اسرائيل» الذي عقد في القدس على المواقف التقليدية للحكومة الإسرائيلية فقال: «هناك إجماع واسع في أوساط الشعب بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية بيننا وبين الأردن، لأن دولة كهذه تشكل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل والأردن ـ كما زعم ـ[٢١]. ثم عاد شامير وأوضح في اليوم التالي: «ان إقامة الدولة الفلسطينية لن تأتي بالسلام، وإنما ستأتينا فقط بسلام المقابر، وستكون كارثة إذا وافقت دول العالم على تأييد مطالبة منظمة التحرير بإقامة دولة فلسطينية»[٢٢].

أما شمعون بيرس، القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير المالية في الحكومة الائتلافية الموسعة وزعيم حزب العمل الذي يحلو للبعض أو ربما للكثيرين وصفه برجل السلام الاسرائيلي أو بزعيم الحمائم في حزب العمل، فقد أكد في تصريح أدلى به يوم

١٩٨٩/٣/٢٣: «إن خطتي الجديدة لا تشتمل على عنصر إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وخطتي تقوم على أساس فكرة «بنلوكس» أي الاتحاد الكونفدرالي بين ثلاث دول يكون لها جيشان فقط ـ هما الجيش الإسرائيلي والأردني ـ ولا فرق هنا بين الكيان الفلسطيني والحكم الذاتي»[٢٣].

ومن جهته، أكد الوزير الاسرائيلي أرئيل شارون في مشروعه الخاص بتصفية الانتفاضة الفلسطينية على استحالة إقامة الدولة الفلسطينية قائلاً: «إن الحكم الذاتي لا يتعلق بالأرض وإنما بالسكان، ويجب أن نوضح بأن هناك دولة فلسطينية قائمة الآن في الأردن»[٢٤].

وقبيل سفره للولايات المتحدة بأيام قليلة، عزز شامير الموقف الاسرائيلي قائلاً «إن موقف اسرائيل واضح وهو معارضتها لإقامة دولة فلسطينية، لأن اسرائيل ليس في مقدورها أن تعيش سوياً مع مثل هذه الدولة في أرض اسرائيل، كما لم يكن هناك دولة فلسطينية أبداً في يوم من الأيام، ولن تكون مثل هذه الدولة أبداً»[٢٥].

وفي كلمة القاها يوم ١٩٨٩/٤/٨ أمام حركة الشبيبة العاملة والمتعلمة في اسرائيل، عاد القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس ليكرر اللاءات الاسرائيلية المألوفة إذ قال: «اللاءات التالية لا يمكن المساومة عليها وهي: لا للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، لا لتقسيم القدس، لا لتعريض أمن اسرائيل للخطر، ولا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة»[٢٦].

وأخيراً، وفي كلمته التي القاها يوم ١٩٨٩/٤/٩ خلال اجتماعه بالزعامة الشابة للمنظمة اليهودية في الغرب الأوسط للولايات المتحدة، عاد شامير وركّز بصورة حاسمة على حقيقة: «أن هناك إجماعاً قومياً في إسرائيل ضد إقامة دولة فلسطينية، ولا يوجد سوى مكان لدولتين فقط، إحداهما اسرائيل والثانية الدولة الأردنية ـ الفلسطينية، بين البحر المتوسط والحدود الأردنية ـ العراقية»[٢٧].

الحكم الذاتي والقدس:

المراجعة السريعة لتطور الأحداث والمواقف التي شهدتها المدينة المقدسة خلال أشهر الانتفاضة الطويلة الماضية، تشير بصورة واضحة إلى حقيقة الوضع السائد في هذه المدينة، من حيث شبكة العلاقات القائمة بين السكان الفلسطينيين من جهة، وبين سلطات الاحتلال الإسرائيلية من جهة أخرى. فقد أسقطت تطورات الانتفاضة الفلسطينية ونضالات وتضحيات السكان المقدسيين مزاعم وأحلام السلطات الاسرائيلية حول «وحدة القدس» تحت السيادة الإسرائيلية، وأكدت على التطلعات الوطنية المشروعة لسكان المدينة الفلسطينيين ورغبتهم بالانفصال عن الاحتلال والاستقلال الوطني وتحويل المدينة المقدسة إلى عاصمة «دولة فلسطين».

كما أن المراجعة السريعة للنتائج التي تمخضت عنها الانتخابات البلدية التي جرت في الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٩ تشير بوضوح إلى حقيقة الأوضاع التي تعيشها المدينة المقدسة. فقد ثبت دون مواربة أن القدس تعيش حالة انقسام حقيقي، وأنها مدينة غير متجانسة أو منسجمة أو هادئة كما تدعي دوماً سلطات الاحتلال على لسان زعمائها ووسائل اعلامها. فحسب الإحصاءات الاسرائيلية اشترك أقل من الفي مواطن عربي مقدسي في الانتخابات البلدية المذكورة من مجموع أكثر من (٨١) الف ناخب عربي هم أصحاب الحق بالاقتراع. وكان ذلك بمثابة صفعة قوية لادعاءات الساسة الاسرائيليين، ولمزاعم رئيس بلدية القدس تيدي كوليك القائلة بأن المدينة عاصمة موحدة ومتجانسة ومتعايشة. كما برهنت نتائج الانتخابات المذكورة حقيقة تواصل مظاهر الانتفاضة المناهضة لمخططات سلطات الاحتلال وما يعنيه ذلك من أن القسم الشرقي من القدس المحتلة بعيد كل البعد عن الاندماج في مشاريع وأهداف وآمال ساسة القسم الغربي منها، علاوة على البرهنة على الإجماع والاتفاق بين الفلسطينيين على ضرورة رفض العلاقة القائمة حالياً والمفروضة بقوة الحراب والاحتلال.

وعلى خلفية هذه الصورة، لا بأس من عرض شريط اسرائيلي لمستقبل القدس التي يرد ذكرها دوماً في كل منـاسبة وفي كـل مشروع أو اقتراح اسرائيلي وبخاصة وأنها ـ جميعاً ـ تتجاهل في طروحاتها واقع التجزئـة العملية، مثلما هي تتجاهل تطلعات السكان الفلسطينيـين الوطنيـة. وفي هذا الصدد، تكشف التصريحات والمواقف الاسرائيلية الرسميـة بما لا يدع مجالاً للشك أو الوهم حقيقة الموقف الاسرائيلي من القدس القـائل بأنها «مدينة موحدة وعاصمة لإسرائيـل إلى الأبد»، و «ليست خـاضعة لأي نقاش أو مساومة».

ففي أعقـاب الاحتلال الاسرائيـلي لـلأراضي الفلسطينيـة في الضفـة الغـربية وقطـاع غزة في حـزيـران/ يـونيـو ١٩٦٧، أعلنت الحكـومـة الإسرائيليـة عن ضم «القدس الشرقيـة العربيـة» رسمياً، وعن تـوحيد شطـريها الغـربي والشرقي لتشكل «مـدينة القـدس الموحـدة عاصمـة اسرائيل الأبدية». ومنذئـذ، استمر الـوضع عـلى ما هـو عليه وتعـاملت السلطات المحتلة مـع المدينـة المقدسـة على ذلـك الأساس، سـواء على الصعيـد الاسرائيلي الـداخلي، أو عـلى الصعيد العـالمي، وعبـر مختلف وسـائل الإعـلام. ولا يـزال هذا المـوقف مستمـراً، بـل ان الـوضـوح الاسرائيـلي والتعنت الرسمي في مسـألة القـدس قد ازداد وبخـاصة في أعقـاب تزايـد المشاريـع والمقترحـات الإسرائيلية، والمسـاعي العربيـة والدولية الرامية إلى تسوية وضع الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس.

منذ انفجار الانتفاضة الفلسطينية أكثر زعماء الكيان الاسرائيلي من تصريحـاتهم السياسيـة ـ الايـديـولـوجيـة المتعلقـة بـوضـع المنـاطق الفلسطينيـة/ المحتلة والقـدس، وأصبحت الـلاءات الإسرائيليـة أكثـر حسمـاً بالنسبـة للحقوق الـوطنية الفلسطينيـة. ومثلما هي السيـاسـة الـرسمية الإسرائيليـة رافضة في مسـألة حق تقـرير المصـير ومستقبل الضفة والقطاع، فإنها كـذلك رافضـة في موضـوع القدس، بـل هي في الموضوع الأخير أكثر وضوحاً وحسماً وقطعاً.

فعلاوة على جملة المواقف الرسمية للسلطات الاسرائيلية في موضوع القـدس منذ العـام ١٩٦٧ وحتى بدايـة الانتفاضـة، أكدت الحكـومـة

الاسرائيلية في البند السادس من وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة الموسعة التي تشكلت في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ على أن: «القدس الكاملة عاصمة اسرائيل الأبدية مدينة موحدة بسيادة اسرائيلية غير قابلة للتقسيم، ويتم تأمين التوجه الحر للأماكن المقدسة وحرية العبادة لجميع معتنقي الديانات»[٢٨].

وفي تصريح أدلى به يوم ١٩٨٩/٣/٢٠ أمام «مؤتمر التضامن اليهودي مع اسرائيل» الذي عقد في القدس، أكد شامير بوضوح أن «القدس ستبقى موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية في أي تسوية يتم التوصل إليها»[٢٩]. ومن جهته، وفي عرضه للخطوط الحمراء لمشروعه الجديد للتسوية أمام «مؤتمر التضامن اليهودي» أيضاً، قال شمعون بيرس، القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب العمل، «من أجل ضمان أمن المناطق الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن فإنه سيتم تجريدها على أيدي قوات الأمن الاسرائيلية. ومدينة القدس ستبقى موحدة، والمستوطنات القائمة لن تحل، وسيتم ضمان حرية الحركة وحرية العبادة في الأماكن المقدسة»[٣٠].

أما أرئيل شارون، فقد ركز في مشروعه المذكور للتسوية على جملة قضايا ومنها قضية القدس وقال: «... يجب أن نوضح للعالم بأن هناك دولة فلسطينية قائمة في الأردن، وأن القدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ودون أي مكانة للآخرين فيها في أي تسوية، وأن الأمن سيبقى بأيدي اسرائيل»[٣١].

ثم عاد رئيس الوزراء الاسرائيلي وأكد على موقفه السابق ذاته في كلمة ألقاها يوم ١٩٨٩/٤/٥ أمام يهود نيويورك حيث قال: «لا يمكن تقسيم القدس، فستبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، وستبقى عاصمة اسرائيل إلى الأبد». وكذلك الحال مع بيرس الذي عاد وأكد على لاءاته وشاركه في كلمة ألقاها يوم ١٩٨٩/٤/٨ أمام حركة الشبيبة العاملة والمتعلمة في «اسرائيل» حيث قال: «اللاءات التالية لا يمكن المساومة عليها: لا للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، لا لتقسيم القدس، لا لتعريض أمن اسرائيل للخطر، ولا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة»[٣٢].

كل هذه التصريحات والمواقف الاسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس إنما هي في الواقع امتداد للسياسة الرسمية التهويدية التي انتهجتها، ولا تزال سلطات الاحتلال إزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بعامة، وإزاء مدينة القدس بخاصة. وما هذه السياسة إلا ركن رئيسي من أركان الأيديولوجية الصهيونية، مثلما هي امتداد للموقف نفسه الذي عبر عنه زعيم الليكود السابق مناحيم بيغن في خطاب له أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧ حيث طرح بنود وشروط الحكم الذاتي الذي عرف باسمه للسكان الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بمسألة اشتراك سكان شرقي القدس في الانتخابات المقترحة من قبل كل من رابين وشامير، فلم تشتمل خطتيهما على معالجة لها. غير أن رابين قال في تعقيب له على سؤال لأحد الصحفيين يوم ١٠/٤/١٩٨٩: «سأقترح مسألة اشتراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات التي ستجري في المناطق» موضحاً أنه بإمكان سكان القدس التصويت في الانتخابات في منطقة بيت لحم أو بيت جالا أو رام الله، ولكن ليس في القدس، الأمر الذي يعزز الموقف الإسرائيلي الرسمي ذاته حول استمرار السيادة الإسرائيلية على القدس حتى في تسوية يعمل بها مستقبلاً.

هوامش الفصل الثامن

(١) أنظر: يوسف القراعين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ (دار الجليل للنشر/ عمان)، انظر. د. هنري كتن ـ فلسطين في ضوء الحق والعدل/ الطبعة الأولى (مكتبة لبنان/ بيروت) ص ٢٠٥ ـ ٢١١

(٢) المصدر السابق نفسه

(٣) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، عدد ٣/٨/١٩٨٩.

(٤) صحيفة معاريف، عدد ٦/١/١٩٨٩

(٥) صحيفة معاريف، عدد ١/٢/١٩٨٩.

(٦) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٧/٢/١٩٨٩.

(٧) صحيفة هآرتس، عدد ٧/٣/١٩٨٩.

(٨) صحيفة الشعب المقدسية، عدد ٩/٣/١٩٨٩

(٩) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٩/٣/١٩٨٩.

(١٠) صحيفة هارتس، عدد ١٢/٣/١٩٨٩.
(١١) صحيفة عل همشمار، عدد ١٢/٣/١٩٨٩
(١٢) صحيفة معاريف، عدد ٢٠/٣/١٩٨٩.
(١٣) صحيفة حدشوت، عدد ٣/٢/١٩٨٩
(١٤) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٢٠/٣/١٩٨٩.
(١٥) صحيفة معاريف، عدد ٢٣/٣/١٩٨٩
(١٦) صحيفة عل همشمار، عدد ٧/٤/١٩٨٩.
(١٧) صحيفة هارتس، عدد ٢١/١٢/١٩٨٨.
(١٨) المصدر السابق نفسه.
(١٩) صحيفة عل همشمار، عدد ٦/٢/١٩٨٩.
(٢٠) صحيفة هارتس، عدد ٧/٢/١٩٨٩.
(٢١) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٢٢/٣/١٩٨٩.
(٢٢) صحيفة عل همشمار، عدد ٢٤/٣/١٩٨٩.
(٢٣) صحيفة دافار، عدد ٢٤/٣/١٩٨٩.
(٢٤) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٣٠/٣/١٩٨٩.
(٢٥) الاذاعة العبرية، يوم ٣١/٣/١٩٨٩.
(٢٦) صحيفة دافار، عدد ٩/٤/١٩٨٩.
(٢٧) الاذاعة العبرية، يوم ٣١/٣/١٩٨٩.
(٢٨) صحيفة هارتس، عدد ٢١/١٢/١٩٨٨.
(٢٩) صحيفة هارتس، عدد ٢١/٣/١٩٨٩.
(٣٠) صحيفة دافار، عدد ٢٤/٣/١٩٨٩
(٣١) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ٣٠/٣/١٩٨٩.
(٣٢) صحيفة دافار، عدد ٩/٤/١٩٨٩.



الفصل التاسع

خاتمة

مخطىء من يعتقد أو يخطر بباله من الفلسطينيين والعرب بأن جوهر السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ منفصل عن الاستراتيجية الصهيونية التاريخية. أيضاً مخطىء من يعتقد بأن الطموحات والأطماع الحقيقية والأحلام السياسية والمضامين الاستراتيجية الصهيونية السائدة هذه الأيام هي غير تلك التي تتحدث عن اقامة «دولة اسرائيل التاريخية» على كامل ما يسمى بـ «أرض اسرائيل الكبرى». كذلك مخطىء من يعتقد أيضاً بعدم وجود إجماع بين قوى الخارطة السياسية الإسرائيلية اليوم حول هذه المضامين، مهما اختلفت وتباينت زوايا ومناظير الرؤية والتحليل التكتيكي بين الأحزاب والأقطاب السياسية الاسرائيلية المختلفة. وأخيراً، مخطىء من يعتقد بأن الدولة الاسرائيلية ترى أو تؤمن أو هي على استعداد للعمل بغير أسلوب القوة ـ العدوان ـ الإرهاب ـ البطش ـ التوسع، بغية تحقيق أهدافها..

إن مختلف تصريحات ومواقف وممارسات قادة الكيان الإسرائيلي وعلى رأسهم اسحق شامير واسحق رابين منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، وبصورة خاصة منذ أن طرح الإسحاقان خطتيهما هي تصريحات ومواقف وممارسات كثيفة وواضحة وحاسمة بحيث تنسف كل احتمال متفائل سريع للمراهنة على إمكانية تغيير الموقف الإسرائيلي الرسمي إزاء الأراضي المحتلة والأحلام السياسية الصهيونية في «دولة ـ أرض اسرائيل الكبرى». وليس أقرب وأدل على ذلك من التصريحات الجديدة التي أدلى بها رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير. ومن الأمثلة على

ذلك ما قاله يوم ١٩٨٩/٤/٢٢ من أن: «الضفة الغربية وقطاع غزة ليستا بلاداً غريبة بالنسبة لنا، ولم تكن هناك دولة فلسطينية في هذه المناطق أبداً، ونحن لسنا محتلين في مناطق أرض اسرائيل»[1]. ثم تصريحه يوم ١٩٨٩/٥/١٣ أمام اجتماع لوزراء حزب الليكود الذي أكد فيه: «يهودا والسامرة وغزة جزء لا يتجزأ من أرض اسرائيل.. ونحن لن نعطي العرب شيئاً في اطار أي تسوية.. لا لن نتخلى عن شبر واحد من أرض اسرائيل، ولا شبر.. ولا شبر...»[2].

اضافة الى هذين التصريحين الواضحين هناك عشرات التصريحات لشامير ورابين وغيرهما تتحدث جميعها عن منطق القوة والبطش و «أرض اسرائيل» والضم وهي معروفة ومنشورة بحيث تنتفي الحاجة لتكرار ايرادها هنا.

الممارسات الفعلية الإسرائيلية:

تبرهن كافة مخططات وممارسات السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة على أنها تهدف إلى ضم أو تكريس ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لفظياً وعملياً، وتتم هذه العملية عن طريق تغيير معالم المناطق السكانية والاجتماعية والاقتصادية وفق مخطط مبرمج يقضي بتكثيف المستوطنات اليهودية وزرعها في كل بقعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تمهيداً لفرض طوق استيطاني ـ عسكري على التجمعات السكانية للشعب الفلسطيني. وتعكس هذه التوجهات نوايا السلطات الاسرائيلية الاحتلالية التي تعزز شعار شامير سابق الذكر: «ولا شبر... ولا شبر» من الأراضي الفلسطينية، علاوة على محاولة فرض الأمر الواقع والوصول فعلياً إلى ما نادى به فلاديمير جابوتنسكي ـ الأب الروحي للصهيونية التصحيحية ـ أو لما يمثله اليمين المتطرف الحاكم حالياً وأقصى اليمين:

هدف الصهيونية = الدولة اليهودية.
الأسلوب = الاستعمار الجماعي.
مساحة الدولة = لا حدود.

أو كما قالت غولدا مائير رئيسة وزراء «إسرائيل» السابقة ابان حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ من «أن الحدود هي حيث يعيش اليهود لا حيث توجد خطوط على الخارطة».

إن الصراع على ملكية الأرض في فلسطين هو أحد أهم مقومات ومظاهر الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وقد تجلت هذه الحقيقة في الحملة المحمومة التي شنتها، ولا تزال، سلطات الاحتلال من أجل مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها، وذلك تحت مختلف الذرائع والحجج. ومما يجدر ذكره هنا أنه رغم اختلاف وتفاوت أرقام مساحة الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، فإن أحدث الأرقام تشير إلى إقدام تلك السلطات على مصادرة أكثر من (٥١) في المائة من أراضي الضفة والقطاع[٣].

لقد ورد في تقرير آخر صادر عن وزارة العمل الأردنية حول السياسات الصهيونية في الأراضي المحتلة: «ان سلطات الاحتلال صادرت (٢,٥) مليون دونم من أراضي الضفة الغربية، أي ما نسبته (٤٥,٦٪) من اجمالي المساحة الكلية وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٥»[٤]. وفي الموضوع ذاته أشارت دراسة أخرى إلى: «ان مجموع الأراضي المصادرة منذ الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحتى نهاية تشرين أول/ اكتوبر ١٩٨٨ في الضفة الغربية بلغ (٢,٧٧٦,٧٧٦) دونماً». علماً بأن مساحة الضفة الغربية كاملة هي (٥,٥٧٢,٠٠٠) دونم، أي أن مجموع الأراضي المصادرة في الضفة الغربية يتجاوز نصف مساحتها»[٥].

وأشارت الدراسة السابقة نفسها إلى: «ان سلطات الاحتلال بدأت حملتها الاستيطانية في قطاع غزة منذ مطلع كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٠، ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم أقامت سلطات الاحتلال في القطاع ٢٠ مستوطنة كما عملت على مصادرة أجزاء واسعة من أراضي القطاع بلغت مساحتها حتى مطلع ١٩٨٨ ما مجموعه ١٢٦,٢٧٣ دونماً، أي ما يتجاوز الـ (٣٠٪) من أراضي القطاع التي تبلغ مساحتها (٣٦٠,٥٠٠) دونم»[٦].

أمـا بـالنسبـة للمستـوطنـات اليهـوديـة التي زرعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد تحدث تقـرير وزارة العمـل الأردنية عن إقـامة (٢٥٥) مستوطنة يهودية حتى نهاية عام ١٩٨٥[٧]، في حين وصـل عدد المستوطنين وفقـاً للأرقـام التي أوردها عضـو الكنيست رحبعام زئيفي زعيم حركة موليدت اليمينيـة إلى ٨٠ ألف مستوطن حتى نهـاية عـام ١٩٨٨[٨]،وهذا باستثناء ما يزيد عن (١٢٠) ألف مستـوطن انزرعـوا في القدس العربية أو من حولها.

وانسجاماً مع كل المعطيات والحقائق العملية السابقة جاءت مختلف الأفكـار والمشـاريـع الاسرائيلية المتعلقـة بالمنـاطق الفلسطينية المحتلـة ١٩٦٧ ابتداء من موشيه ديان ومـروراً بشمعون بـيرس وجاد يعقـوبي وحتى شارون ورابين وشامير وغيرهم، وفي هذا الصدد، فإن ما يقترحـه السياسيون الإسرائيليون حالياً لا يأتي بدافع وجهة نظر تـرمي حقاً إلى التفاوض والتسوية من خلال الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، وإنما يأتي على خلفية تكريس الاحتلال وديمومته، وخاصة في المناطق التي لا تشتمل على كثافة سكانية فلسطينية، ذلك أن أحد الأهداف الاسرائيلية سعى من أجل التخلص من مسألـة الخطر الـديموغـرافي ـ السكاني ـ الفلسطيني من خلال سحب قوات الجيش الاسرائيلي من المدن والمناطق الآهلة بالسكان الفلسطينيين، ومرابطة تلك القوات في أمـاكن بعيدة عن المدن، مع استمرار الإشراف عليها ومحاصرتها عسكرياً.

من ناحية ثانية أكدت تلك الأفكار والمشاريع على استمرارية سياسة الاستيطان اليهودي، فقد سبق أن ظهر هذا الهدف واضحـاً في مشروع «الحكم الذاتي» الكامب ديفيدي، ثم عاد فظهر في المقترحات والمشاريع اللاحقـة وبخـاصة تلـك التي طرحت في ظـل الانتفاضـة الفلسطينية، الأمـر الـذي يعني أن سيـاسـة الاستيـلاء عـلى الأراضي الفلسطينيـة وضمها عملياً ورسمياً ستكون واحدة من نتائـج أو على الأصـح إحدى أسس ومبـادىء مشاريـع «الحكم الذاتي» المختلفة. وإذا نحن دققنـا النظـر في مضامـين المشاريـع التي أشرنا اليهـا سابقـاً، نجد أن بقـاء الجيش الاسرائيلي والمستوطنـات اليهوديـة القائمـة واقامـة المزيـد من

المستوطنات شرط من شروطها، وقاسم مشترك بينها جميعاً.

لقد سبق أن وردت الترجمة الرسمية لتوجه الاستيطان والضم لدى أصحاب معظم المشاريع السابقة الذكر في وثيقة الخطوط الأساسية للحكومة الاسرائيلية الموسعة، وذلك في البند رقم (١٥) من الوثيقة الذي أكد على:

أ - تأمين وجود وتطوير المستوطنات التي اقيمت من قبل حكومات اسرائيل.

ب - تقام ٥ - ٨ مستوطنات خلال سنة.

جـ - المستوطنات المبينة في الملحق المرفق للوثيقة تقام في السنوات التي تلي تلك المواعيد التي يتم تحديدها بالاتفاق بين رئيس الوزراء والقائم بأعماله (ليكود - معراخ).

وفي وقت لاحق، وفي ذروة الحديث عن ضرورة استجابة اسرائيل للمتغيرات الدولية ومساعي التسوية السياسية، أكد اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في تصريح أدلى به يوم ١٩٨٩/٣/٧ قائلاً: «ان خطتي السياسية تقوم بالأساس على اتفاقيات كامب ديفيد التي تمنح حكماً ذاتياً للسكان في المناطق، وتقضي بسحب الجيش الاسرائيلي من عدد من التجمعات السكانية ومرابطتها في أماكن معينة... إن اسرائيل ستستأنف الاستيطان اليهودي في المناطق، لأنه لا توجد أية صلة بين المستوطنات اليهودية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وبين عملية السلام»[١٠].

وفي هذا الإطار نفسه وفي تصريح أدلى به أمام «مؤتمر رئيس الوزراء للتضامن اليهودي العالمي مع اسرائيل» يوم ١٩٨٩/٣/٢٣ أكد زعيم حزب العمل ووزير المالية شمعون بيرس قائلاً: «... من أجل ضمان أمن المناطق الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الاردن فإنه سيتم تجريد هذه المناطق وحمايتها على أيدي قوات الأمن الاسرائيلية، والقدس ستبقى موحدة. والمستوطنات القائمة لن يتم حلها»[١١].

وعزز ارئيل شارون هذا التوجه في مشروعه المطروح يوم

٢٩/٣/١٩٨٩ حيث أكد أيضاً: «ان الطريق الانجح للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، في مناطق يهودا والسامرة وغزة هي بوساطة منع الاتصال الفلسطيني في المنطقة. وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية - جنين، نابلس، الخليل، بيت لحم - بواسطة الاستيطان اليهودي وإقامة مستوطنات كبيرة وصغيرة، وفي داخلها مواقع للناحل - الشباب الطلائعي المحارب - وقواعد عسكرية... إن الحكم الذاتي لا يتعلق بالأرض وإنما بالسكان»[١٢].

المطلوب فلسطينياً وعربياً:

المعطيات والحقائق والتصريحات والمواقف الاسرائيلية السابقة الواردة على لسان شامير ورابين وبيرس وشارون وغيرهم من قادة الكيان الإسرائيلي، والمتكررة في مناسبات مختلفة تنسف أي تفاؤل بأية إمكانية سهلة أو قريبة لزحزحة الموقف الإسرائيلي الرسمي من مسألة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعليه، فإن من السذاجة السياسية أن نحلم أو نتوقع في ضوء تجاربنا المريرة الطويلة المستمرة في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي بأن تسارع حكومة الكيان الإسرائيلي إلى التجاوب مع متطلبات ومتغيرات الوضع الراهن، بمعنى أن تتجاوب مع الحقوق المشروعة للفلسطينيين، ومن ضمنها حقهم في تقرير المصير وتجسيد سيادتهم الوطنية وإقامة الدولة المستقلة. وقد انطوت «المبادرة الرسمية للحكومة الإسرائيلية» التي اقرتها تلك الحكومة يوم ١٤/٥/١٩٨٩ على هذا المضمون بكل معنى الكلمة، حيث تجاهلت المبادرة كل الحقوق الفلسطينية ولم تتحدث إلا عن مسألة «الانتخابات» المزعومة، «والحكم الذاتي». كما أكد شامير على هذا المضمون قائلاً: «... إنها وثيقة الحد الأقصى التي بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع العراخ عليها... ونحن لن نجري مفاوضات في ثلاثة مواضيع. الأمن والعلاقات الخارجية والاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وغزة»[١٣].

إن دروس العقود الماضية تعلمنا أن تلك الحكومة لم ولن تقبل

بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في ظل معادلة القوى القائمة حالياً بين العرب و «اسرائيل»، والتي تشير بوضوح الى تفوق «اسرائيل» عسكرياً وتماديها عدوانياً وارهابياً، الأمر الذي ينعكس في مواقف تلك الحكومة المتمثلة بالرفض والتحدي والوعيد المتواصل. وفي ظل هذه المعادلة، تمادت تلك الحكومة بلا حدود. وقد انعكس هذا المضمون أيضاً في تصريح شامير يوم ١٣/٥/١٩٨٩ أمام وزراء الليكود والذي أوضح فيه تماماً سياسة «العصا والجزرة» المنتهجة ضد الفلسطينيين، إذ قال مخاطباً الفلسطينيين: «يد تمسك العصا، والأخرى المبادرة»(١٤). وفي تصريح وزير «الدفاع» اسحق رابين يوم ٢٩/٤/١٩٨٩ الذي قال فيه: «إذا رفض العرب الخطة السياسية لحكومة اسرائيل التي تتضمن إجراء انتخابات فإنني سأوصي باتخاذ وسائل أخرى لسحق الانتفاضة»(١٥)، وفي تصريحه يوم ١٣/٥/١٩٨٩ أيضاً الذي قال فيه: «... الانتفاضة لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية أخرى، وقد احتاج الفلسطينيون إلى أربعين عاماً لقبول قرار التقسيم وسيكون من المؤسف أن يحتاجوا إلى عشرين عاماً آخر ليوافقوا على خطة الانتخابات»(١٦).

في ضوء الصورة السابقة فإن كل العوامل والاعتبارات التي تحدثنا عنها تحدو بنا فلسطينيين وعرباً إلى ضرورة إعادة الحسابات وإعادة التقييم وصولاً إلى أفضل الوسائل لضمان إمكانية الضغط الجدي على «اسرائيل» لإجبارها على الانسحاب تمهيداً لإقامة «دولة فلسطين». ومثل هذه الدولة لا تؤخذ كما أكدنا «بالتسامح والمحبة والتسوية غير المتكافئة بكل المعايير» وانما تنتزع انتزاعاً من بين أنياب الاحتلال. كذلك فإن كل العوامل والاعتبارات ذاتها تدفع إلى التأكيد مجدداً على:

١ - إن انفجار الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وما حملته معها من رياح التأثير والتغيير والتحول، وما فرضته من معطيات ووقائع جديدة، وما تنطوي عليه من ابعاد ثورية نضالية تهدد الكيان الإسرائيلي على الصعيد الاستراتيجي، هي التي قضت مضاجع قادة الكيان الإسرائيلي

وأجبرتهم على طرح المبادرات والمقترحات السياسية والتصورات والحلول العسكرية تباعاً. ومن هنا أهمية المحافظة على الانتفاضة ودعمها وتطويرها.

٢ - إن الغالبية الساحقة للمقترحات والمشاريع الإسرائيلية السائدة حالياً إنما تستهدف أولاً وقبل كل شيء حماية واقع وأمن ومصالح ومستقبل الكيان الإسرائيلي من جهة، ومحاصرة وخنق وإنهاء الانتفاضة من جهة أخرى.

٣ - إن كل تلك المقترحات والمشاريع السائدة تتجاهل وعن سبق إصرار وتعمد وتخطيط أبرز الحقوق الوطنية - السياسية - الإنسانية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي طليعتها: حق تقرير المصير، وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٤ - ... كما أنها تتحدث فقط عن منح الفلسطينيين «إدارة ذاتية» أو «حكماً ذاتياً» لإدارة شؤونهم المدنية أو بعضها، وذلك في ظل محاصرة قوات جيش الاحتلال وتحت حرابه.

٥ - إن استمرار وتواصل وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وتغذيتها بصورة جدية بكل مستلزمات التشجيع والدعم السياسي - العسكري - الإعلامي - الاقتصادي هي الضمانة الوحيدة والأكيدة القادرة على إجبار سلطات الاحتلال على التراجع والتقهقر والتخلي عن أحلامها السياسية التاريخية «في أرض اسرائيل الكبرى»، وبالتالي انتزاع الحقوق المشروعة للفلسطينيين منها انتزاعاً.

٦ - كل هذا يستلزم بلا أدنى شك الجدية كل الجدية - وهذه غائبة أو مغيبة حتى الآن - في الاستعداد والتنسيق العربي الواسع سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من أجل التصدي لأحلام وأطماع وتمادي قادة الاحتلال وسياسة الإرهاب والدم التي يمارسونها بكل استهتار ضد أبناء الشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة، بل وضد الأمة العربية بكاملها.

هوامش الفصل التاسع

(١) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٤/٢٣.
(٢) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٥/١٤
(٣) دراسة تفصيلية عن خطط الاستيطان اليهودي/ مديرية الدراسات والابحاث في وزارة شؤون الارض المحتلة الأردنية/ صوت الشعب، عدد ١٩٨٥/٩/٢٨.
(٤) تقرير وزارة العمل الاردنية حول السياسات الصهيونية في الأراضي المحتلة/ صوت الشعب، عدد ١٩٨٦/١/٢٨.
(٥) عبد الكريم أبو الهيجا/ الاستعمار الصهيوني/ صحيفة الراي الأردنية،، عدد ١٩٨٩/٢/٢.
(٦) المصدر السابق نفسه.
(٧) تقرير وزارة العمل، مصدر سبق ذكره.
(٨) عضو الكنيست رحبعام زئيفي/ صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/١/١٩.
(٩) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٨/١٢/٢١.
(١٠) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٣/٨
(١١) صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٣/٢٤.
(١٢) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٥/١.
(١٣) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٥/١٤.
(١٤) المصدر السابق نفسه.
(١٥) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٤/٣٠.
(١٦) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٥/١٤.



مـلاحـق

نورد فيما يلي النصوص الكاملة لأبرز وأهم المشاريع الإسرائيلية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، والتي عرضت ونشرت في سنوات ما قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، والتي يمكن القول انها تشكل المفاهيم والمبادىء الأساسية للمشاريع التي طرحت لاحقاً سواء على صعيد معسكر حزب التجمع وحلفائه، أو معسكر حزب الليكود وحلفائه.

أما نصوص أبرز وأهم المشاريع الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الانتفاضة، فقد تم إيرادها وتحليلها في متن الفصول الخاصة بذلك.

أولاً: النص الكامل لمشروع يغال آلون(*):

«فيما يلي النقاط الرئيسية من «مشروع آلون» كما عرض في اجتماع مغلق، في وقت قريب من تقديمه إلى الحكومة.

أ - اقترح أن تصر اسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن، وخطا يقطع البحر الميت من منتصفه بكل طوله، وأن تبقى حدود الانتداب، على طول وادي عربة، على ما كانت عليه قبل حرب الأيام الستة.

ب - من أجل انشاء نظام دفاعي متين من جهة، وتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية استراتيجية من جهة

(*) من ابرز زعماء حزب العمل وقبله مباي، اشغل منصب وزير خارجية «إسرائيل» بعد ابا ايبان في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، كما عرف بأنه مفكر سياسي لا استراتيجي في الحزب وواضع الخطة المعروفة باسمه.

أخرى، علينا أن نضم إلى الدولة: كجزء لا يتجزأ من سيادتها المناطق التالية:

١ ـ شريط يتراوح عرضه ما بين ١٠ ـ ١٥ كيلومتراً تقريباً، على امتداد غور الاردن، من غور بيسان وحتى شمالي البحر الميت، على أن يشمل حداً ادنى من السكان العرب.

٢ ـ ضم شريط عرضه بضعة كيلومترات، تجري دراسته على الطبيعة، من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل، في مكان ما، مع المنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت ـ بيت حورون ـ اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون.

٣ ـ بالنسبة إلى جبل الخليل، وصحراء يهودا، يجب دراسة احتمالين: ضم جبل الخليل بسكانه؛ أو ضم صحراء يهودا على الأقل، من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر الميت والنقب.

٤ ـ ومن أجل تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب، يجب النظر في إمكان الاكتفاء بضم صحراء يهودا فقط مع تعديلات اقل في الحدود، مثل غوش عتسيون وجنوبي جبل الخليل.

ج ـ يجب أن تقام في تلك المناطق التي ذكرتها، وبأسرع ما يمكن، مستوطنات ريفية ومدنية، وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن.

د ـ يجب أن تقام في شرقي القدس ضواح بلدية مأهولة بالسكان اليهود، بالإضافة إلى الإسراع في إعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله.

هـ ـ علينا أن نبادر إلى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية، لكي نطلع على مدى استعدادهم، ولتشجيعهم، على اقامة إطار حكم ذاتي في المناطق التي لن تكون تحت السيادة الإسرائيلية. ويمكن أن يكون إطار الحكم

الذاتي مرتبطاً بإسرائيل ويمكن أن يتمثل هذا الارتباط بوجود إطار اقتصادي مشترك، ومعاهدة دفاع مشترك، تعاون تقني وعلمي، اتفاقات ثقافية، وايجاد حل مشترك لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية. ومن الواضح أنه سيترتب على الحكومة، أن تبادر إلى اعداد خطة عامة وشاملة، وبعيدة المدى، لحل مشكلة اللاجئين، التي هي مشكلة مؤلمة وغير قابلة لحل كامل إلا على أساس تعاون اقليمي يتمتع بمساعدات دولية.

وإلى أن يتم التوصل إلى التعاون الكامل، يتوجب على حكومة إسرائيل أن تقدم على إقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة وربما في سيناء أيضاً. إن هذا الأمر ضروري لسببين: من أجل التعلم من التجربة، ومن أجل إظهار حسن النية أيضاً، والتدليل على استعدادنا للالتزام بحل المشكلة بطريق بناء. وهذا الأمر ضروري سواء من ناحية انسانية أم من ناحية سياسية.

ز - يتوجب على إسرائيل أن تضم قطاع غزة بسكانه الأصليين، أي أولئك الذين كانوا يعيشون فيه قبل عام ١٩٤٨، أما بالنسبة الى اللاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة، لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها، فهؤلاء يجب توطينهم، في رأيي، وكما ذكرت، في الضفة الغربية، وفي منطقة العريش وفق اختيارهم. ويتوجب على الأمم المتحدة الاستمرار في العناية باللاجئين، في حين تتولى اسرائيل المعالجة الكاملة لشؤون السكان الدائمين. وبالطبع، فإن تنفيذ مثل هذا المشروع يتطلب وقتاً، ولذلك لا يضم القطاع إلى الدولة، في هذه الأثناء، بصورة قانونية.

ح - إن وضع خطوط الحدود، الدقيقة، يتم بالطبع بعد سماع رأي رئيس هيئة الأركان.

ط - ويجب أن تقام، في رأيي، وبأسرع وقت ممكن، سلطة عليا

لمعالجة مشكلات المناطق المحتفظ بها واللاجئين في نطاق دائرة رئيس الحكومة.

ثانياً: نص وثيقة يسرائيل غاليلي(*) (٢):

«مقدمة: نقاط الاتفاق هذه ليست قرارات مصادقاً عليها للحزب والتجمع العمالي، وإنما توصيات من وزراء حزب العمل. وتعرض رئيسة الحكومة نقاط الاتفاق هذه على المؤسسات المخولة (الحزب، والتجمع العمالي، والحكومة) لاقرارها. وسيتم التعبير المبدئي، عن هذه النقاط، في البرنامج الانتخابي للتجمع العمالي، ويجري تضمينها في إطار خطة العمل العامة للحكومة. وبعد إقرار أسس مخططات العمل توضع المشاريع العملية التفصيلية. ويجري تضمين موازنات التنفيذ في الموازنات السنوية للحكومة، ولا ترتبط خطة العمل في المناطق، في السنوات الأربع المقبلة، بتغيير الوضع السياسي للمناطق والوضع المدني للسكان واللاجئين.

مبادىء: تستمر الحكومة المقبلة في العمل في المناطق على أساس السياسة التي تنتهجها الحكومة الحالية ـ تطوير وتشغيل وخدمات، الروابط الاقتصادية، الجسور المفتوحة، نشاط ذاتي وتجديد التمثيل البلدي، أوامر من الحكم العسكري، استيطان قروي ومديني، إصلاح مخيمات اللاجئين، عمل محدد ومراقب للعمال العرب من المناطق في اسرائيل.

تاهيل اللاجئين والتطوير في قطاع غزة: توضع خطة عمل لفترة أربع سنوات، وتخصص الأموال اللازمة للتنفيذ، بهدف تحقيق تاهيل اللاجئين والتطوير. أسس خطة العمل: احداث تغيير في ظروف السكن (إنشاء أماكن سكن للاجئين بجوار المخيمات وإصلاح المخيمات وشملها ضمن مسؤولية البلديات في المدن المجاورة)، تدريب مهني، تحسين خدمات الصحة والتعليم، خلق مصادر رزق في الحرف

(*) احد ابرز المفكرين والمخططين السياسيين ـ الايديولوجيين لحزب العمل الاسرائيلي لفترات طويلة، وقد اعتبر في مراحل معينة الاب الروحي للحزب.

والصناعة، تشجيع المبادرة الذاتية للسكان لتحسين مستوى معيشتهم.

التطوير في الضفة الغربية: توضع خطة عمل لأربع سنوات، ويؤمن التمويل اللازم للتنفيذ، بهدف تحقيق تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحسين الخدمات الحيوية (الصحة والتعليم الخ)، تطوير شبكة المياه لتلبية حاجات السكان، تطوير التعليم المهني والتعليم العالي، تحسين خدمات الكهرباء والاتصال والنقل، تحسين الشوارع والطرق، تطوير الحرف والصناعة كمصادر تشغيل للسكان، تحسين أوضاع سكن اللاجئين، مساعدة السلطات البلدية.

يمثل الاتفاق، الذي تم التوصل إليه بين وزارتي المال والدفاع بعد مصادقة الحكومة عليه، الأساس فيما يتعلق بصلاحية تمويل مخططات العمل في قطاع غزة والضفة الغربية. وتبذل جهود تمويل مخططات العمل في قطاع غزة والضفة الغربية. وتبذل جهود للحصول على وسائل من مصادر خارجية لتمويل مشاريع تأهيل اللاجئين والتطوير في المناطق.

تسهيلات للمبادرات الإسرائيلية في المناطق: تقدم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الإسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية في المناطق (وفقاً للاقتراح المقدم من قبل وزير التجارة والصناعة إلى اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في ١ آب/ اغسطس الماضي).

النشاط الذاتي للسكان في الضفة: مساعدة النشاط الذاتي للسكان في مجالات التعليم والديانة، والخدمات، وفي مجال تنمية أنماط ديمقراطية في الحياة الاجتماعية والبلدية. ويتم قدر الإمكان تعيين أشخاص في مناصب مدنية عالية في جهاز الحكم العسكري.

سياسة الجسور المفتوحة: تستمر سياسة الجسور المفتوحة.

عمل سكان المناطق في اسرائيل. يكون عمل سكان المناطق في إسرائيل، وفي القطاع الاقتصادي اليهودي في المناطق، خاضعاً للرقابة من ناحيتي العدد ومناطق العمل (التي يسمح بالعمل فيها ـ المحرر) وتتخذ الإجراءات اللازمة لضمان شروط عمل وأجور مماثلة لما هو متبع في اسرائيل.

المستوطنات شبه العسكرية والمدنية: تقام مستوطنات جديدة، ويجري تعزيز شبكة المستوطنات، ويعمل لزيادة عدد السكان «اليهود» عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة. وتحدد لدى وضع موازنة الحكومة، من سنة إلى أخرى، الوسائل اللازمة للمستوطنات الجديدة طبقاً لتوصيات دائرة الاستيطان، وبعد مصادقة اللجنة الوزارية للاستيطان، وذلك بهدف إقامة مستوطنات جديدة، في السنوات الأربع المقبلة، في مشارف رفح وغور الأردن وهضبة الجولان، وإقامة مستوطنة مدينية ـ صناعية في هضبة الجولان، ومركز إقليمي في غور الأردن، وتطوير شمالي شرقي بحيرة طبريا وشمالي غربي البحر الميت، وتنفيذ مشاريع المياه المخطط لها. وتنحرط الهيئات غير الحكومية، العامة والخاصة، في اطار المخصصات المصادق عليها من قبل الحكومة لتطوير أماكن الاستيطان.

المركز الاقليمي في مشارف رفح: ضمان استمرار تطوير المركز الاقليمي في مشارف رفح ليضم ٨٠٠ وحدة سكنية حتى سنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، وتشجيع التنمية الصناعية والمستوطنين المستعدين للاستيطان فيه بوسائلهم الخاصة.

تجميع وشراء الاراضي في المناطق: توسيع العمل من أجل تجميع الأراضي لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط (شراء أراضي الدولة، أراضي الغائبين، مبادلة أراض، ترتيبات مع السكان). وسيوعز إلى مديرية عقارات اسرائيل للتوسع في شراء الأراضي والعقارات في المناطق لمقتضيات الاستيطان والتنمية ومبادلة الأراضي. وستؤجر المديرية الأراضي للشركات والأفراد من أجل تنفيذ مشاريع تنمية مصادق عليها. وستعمل المديرية لشراء أراض بكل وسيلة فعالة، وخصوصاً بواسطة الشركات والأفراد الذين يشترون الأراضي، وذلك بالتنسيق مع المديرية ولحسابها. ويصادق على شراء الأراضي والعقارات من قبل الشركات والأفراد فقط في الحالات التي يتم التأكد فيها أن المديرية لا تستطيع، أو غير مهتمة بشراء الأراضي لملكيتها. والهيئة المخولة بالمصادقة هي اللجنة الوزارية. وتمنح المصادقة شرط أن تكون المشتريات موجهة إلى

المشاريع البناءة وليس إلى المضاربـة، وضمن إطار سيـاسة الحكـومة، وستعمد مديرية عقارات اسرائيل إلى استملاك أراض اشتراهـا اليهود أيضاً.

القـدس وضواحيهـا: استمرار الاسكـان والتنميـة الصنـاعيـة في العاصمة وضواحيها، بهـدف تثبيت الاقدام فيمـا وراء مجالهـا، ويبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء أرض اضـافية، وتستغـل أراضي الـدولة في نطـاق المنطقة الـواقعة شرقي وجنـوبي القـدس التي قـررت الحكـومة اغـلاقها. ويطبق قـرار الحكومـة المتخذ يـوم ١٣/٩/١٩٧٠ بشأن توطين النبي صموئيل.

ميناء في جنوبي غزة: استعداداً لهدف تطوير سريع لمشـارف رفح، تدرس ـ خلال سنتـين أو ثلاث ـ المعطيـات الأساسيـة لاقتراح انشـاء ميـناء عميق جنوبي غـزة: المعطيات الجغـرافية، القيمـة الاقتصاديـة، الاعتبارات السياسية. وبعد أن يتم تركيز النتائج وتقديم مشروع عملي، تتخذ الحكومة قراراً بشأن الموضوع.

مركز صنـاعي في كفار سـابا: تؤمن الشروط الـلازمة لاقـامة مـركز صناعي تابع لكفار سـابا وراء الخط الأخضر، وكـذلك لتنميـة صناعـة اسرائيلية في منطقتي طولكرم وقلقيلية.

ثالثاً: النص الكامل لمشروع كاتس(*) (٣):

تقوم الحلول السياسية وفقاً لمشروع أبراهام كاتس عـوز الذي حظي في حينه على تـأييد بـيرس وآخرين في قيـادة حزب العمـل على الأسس التالية:

* وجود دولة «إسرائيل» في إطار حدود يمكن الدفاع عنها مع الاحتفاظ بطابعها اليهودي.
* التطلـع الدائم لتغيـير وضع الحـرب والعداء بـين اليهـود والعـرب

(*) اعتبر ابراهام كاتس عوز احد ابرز المقربين لزعيم حزب العمل شمعون بيرس، وخاصة في سنوات الثمانين، وقد اشغل في عهده كـرئيس للوزراء منصب وزيـر الزراعـة، وكان لأفكاره وأرائه ومقترحاته اهمية كبيرة في حينه.

واستبداله بالتعاون والسلام.

* بنـاء مجتمع قـائم عـلى القيم اليهـودية وقيم التـوراة الإنسـانيـة والليبرالية.
* استمرار تطويـر المستوطنـات في مناطق الأمن المطلـوبة فعـلاً لأمن «إسرائيل».

أسس التسوية:

هذه هي أسس التسوية:

* يجب فصـل القضايـا المتعلقة بقطـاع غزة ـ سياسياً واقليمياً ـ عن القضايا التي لا نزال نتردد بصددها في الضفة الغربية.
* تنقـل جميع المؤسسـات الإدارية المحليـة لأيدي السكـان المحليـين (الزراعة، الدين، المياه، الأراضي، المـواصلات، الصنـاعة، التجـارة، المالية، القضاء، المعونات، الطاقة، اللاجئـين، التصديـر، الاستيراد، البناء، الاسكان والتربية والتعليم) وذلك بهدف ادارة الميزانية ودفع الضرائب.
* تنقل مسؤولية الأمن الداخلي للجانب المصري.
* تبقى جيـوب عسكريـة اسرائيلية في المنـاطق الأمنية، التي تحـددها «اسرائيل» وذلك بعد الاتفاق على حجم هذه القوة.
* فتح ممر بحري دولي بين «اسرائيـل» ومصر، بما في ذلـك فتح مينـاء غزة للتصدير والاستيراد.
* يقام في قطاع غزة مكتب عمل اسرائيـلي لإعطاء تصـاريح للعمـل في اسرائيل «بطاقة خضراء» تشكل تصاريح دخول وخروج بـين القطاع و «اسرائيل» (بالمقابل يقام مكتب عمل مصري لنفس الأهداف).
* تقام منطقة أمنية جديدة حول قطاع غزة ـ منطقة مستوطنـات تمتد من «يد مردخاي» وحتى آرن نحال عـوز، كيسوفيم وكـرم شالـوم ـ وتشيد فيها من جديد شبكة دفاعية واسعة ملائمة.
* يتفق على نزع السلاح الثقيل من القطاع في المستقبل المنظور.

* يجب السماح باجراء اتصالات مباشرة ومفتوحة بين قطاع غزة ومصر دون وساطة الجيش الاسرائيلي أو «اسرائيل».

التسوية على المدى البعيد:

تلتزم كل من الولايات المتحدة ومصر و «اسرائيل» بأنه في نهاية هذه المرحلة التي تمتد ٢٥ عاماً (أي حتى العام ٢٠١٠) تنقل جميع الشؤون الادارية لأيدي السكان المحليين الذين سيكون بإمكانهم تقرير مصيرهم من خلال استفتاء سري.

وقرار السكان هو الذي سيحدد ماهية السيادة على المنطقة، وتكون كافة الخيارات مفتوحة أمامهم بما في ذلك الانضمام لدولة «اسرائيل».

* يجب التطلع لخلق علاقة سياسية واقليمية بين قطاع غزة ومصر.
* يجب على مصر أن تتحمل مسؤولية حل مشكلة السكان في قطاع غزة على الأقل بنفس العبء الذي تتحمله «اسرائيل».
* يجب تخطيط حدود دولية جديدة بين «اسرائيل» وقطاع غزة، أي تعديل حدود بسيطة كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن (٢٤٢).
* يجب تحديد ترتيبات ردع وأمن «لاسرائيل» خصوصاً في جنوبي القطاع.
* تقوم ترتيبات الأمن في جنوبي البلاد على أساس مستوطنات حدودية مع قطاع غزة، على أن يتم تعزيز المنطقة الأمنية بمستوطنات وشبكة دفاعية واسعة.
* في أية تسوية يجب منع اقامة دولة مستقلة ـ فلسطينية ـ في قطاع غزة.
* اغلاق الحدود بين قطاع غزة و «اسرائيل» والانتقال الى «اسرائيل» وذلك يتم من خلال منح تصريحات شخصية ملائمة.
* من مصلحتنا تدخل الأميركيين للمساعدة على تطبيق هذا الحل.

حكم مشترك لمدة ٢٥ عاماً:

تقام سلطة ثلاثية في قطاع غزة مكونة من ممثلين عن اسرائيل ومصر والسكان المحليين. يتم تحديد مجلس إداري ثلاثي من ١٥ شخصاً، ٧ اسرائيليين، ٤ مصريين، و ٣ من السكان المحليين ويعين رئيساً أمـيركياً لهذا المجلس تتوفر له وسائل وصلاحيات تحقيق حكم والزام. هل يتوفر أمن في قطاع غزة؟ وما هو هذا الأمن؟

أعـدت بعد حـرب العام ١٩٦٧ عـدة مخططات لقطـاع غزة بهـدف تـرسيخ وتعميق «أمن اسرائيـل» في هذه المنطقـة وأشهـر مخطط منهـا المعروف باسم «غرس الأصابع» ووفقاً للمشاريع الاستيطـانية الأخـيرة فقد أقيم في قطاع غزة وحول خان يونس العديد من المستوطنات.

وقد تم خلال حكم التجمع الاتفاق على اعتبار المنطقة الأمنية عـاملاً حيوياً بـالدفـاع عن جنوب «اسرائيـل» خصوصـاً في مشارف رفـح مع التـأكد عـلى أن الأسس المطلـوبـة هي مطـارات أجهـزة ردع عـوائق اصطناعية وشبكة مستوطنات دفاعية وقد تم توفير كافة هذه الأسس في «مشارف رفح» وشكلت جوهر التوجهات الأمنية وكان من المفروض بعد اخلاء هذه المستوطنات وانسحـاب «اسرائيل» أن يتم الأخـذ بوجهـات نظـر التجمع وفـرض منطقة أمنيـة جـديـدة حـول قطـاع غـزة وليس بداخلها.

ولـلأسف، لم يتم ذلك وأقيمت مستـوطنات داخـل منطقـة القطـاع وآخذت سمة المنطقة الأمنية.

أخطار على الاستقرار الاجتماعي:

من العـوامـل الهـامـة في التـوجهـات الأمنيـة قضيـة الاستقـرار الاجتماعي الذي يمثل العمود الفقري للمجتمعات الصغيرة التي تواجه ضغوطاً وطنية عامة وللأسف فإن الاستقرار الاجتماعي لم يتعزز إبـان عهد حكومات الليكود طوال السنوات السبع الماضية. ويبدو أن قدراتنا

الاجتماعية كشعب قد ضعفت بصورة تدعو للقلق خصوصاً في السنوات الأخيرة.

وفي الوقت الذي نبدي فيه اهتماماً بالقضايا الأمنية والعسكرية تتحطم أمام أعيننا العلاقات بين الشعوب والطوائف والمجموعات والأشخاص في «اسرائيل» وذلك بسبب التأثير المدمر لشبكة العلاقات الاجتماعية في العمل والتجارة ومعيشة سكان قطاع غزة، ومن اتصالهم اليومي في «اسرائيل» لقد دمرت بالتدريج البنية الاجتماعية السلمية ووجدت أعمال العرب فقط، وهناك مصانع لا يعمل فيها أي يهودي. أما البنية الاستيطانية فقد تدمر جزء منها وجزء كبير من الأرض والمياه ورؤوس الأموال القومية، نقلت ثانية لأيدي من كانوا السكان الأصليين ويعيشون الآن كلاجئين في قطاع غزة.

أما رؤساء الأحزاب في «اسرائيل» فيعطون إجابات موحدة لكافة المشاكل والمناطق ومن الخطأ الاعتقاد بأنه إذا ما جمعنا كافة المعضلات في سلة واحدة فسيكون من السهل ايجاد حلول لها.

ومن الأفضل ايجاد حلول لكل منطقة على انفراد إذ أن طابع قضية هضبة الجولان يختلف عن طابع الضفة أو القطاع لسنا معنيين بربط مشكلة قطاع غزة بمشكلة الضفة الغربية سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقليمية ولسنا معنيين أيضاً بايجاد ممر بري داخل «دولة اسرائيل» يربط بين الضفة والقطاع... ولا بزيادة عدد السكان الفلسطينيين بحيث تتطلب الضرورة ايجاد حل للكثافة السكانية في الضفة الغربية.

لقد أخذت مصر كل ما طلبته في سياق الاتفاقية التي وقعت معها دون أن تتحمل مسؤولية عملية حيال قضية اللاجئين، وعلينا الآن مطالبتها بتحمل جزء من الأعباء وذلك من خلال تحملها مسؤولية قضية قطاع غزة واعطاء حل بالتعاون مع «اسرائيل» لمشاكل القطاع.

يعتبر قطاع غزة من احدى أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم حيث يعيش (١٣٩١) مواطناً في كل كيلومتر مربع ويقسم السكان

«... إن المنظمة التي تهدف إلى إعادة اللاجئين المهجرين عام ١٩٤٨ إلى الأماكن التي هجروا منها لا يمكن أن تكون طرفاً في أية مفاوضات مستقبلية»[٨]

كما ورد هذا الشرط في نصوص تقرير «معهد يافه» الذي عرضنا له في الفصل الثاني حيث أعلن واضعو التقرير جملة شروط طالبوا فيها من الفلسطينيين التنازل عنها، منها: «القبول بوجود اسرائيل بكل ما في ذلك من معنى الاعتراف بشرعية وجود دولة يهودية في غرب نهر الأردن [illegible] للشعب اليهودي، والتنازل عن «حق العودة»، والتنازل عن المطالبة بمناطق ضمن حدود ١٩٦٧ أو بمناطق أخرى قد تحصل اسرائيل عليها ضمن التسوية النهائية»[٩]

وفي الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي انعقد في نيويورك في النصف الأول من آذار/ مارس ١٩٨٩، كانت مسألة «حق العودة» محور الخلاف حتى مع عناصر اليسار الاسرائيلي الذين أنكروا هذا الحق للشعب الفلسطيني، إذ أكد عضو الكنيست يوسي سريد قائلاً «يجب أن يتم التأكيد على إنهاء النزاع الذي يقوم بالأساس على تنازل الجانب الفلسطيني عما يسمونه بـ «حق العودة»[١٠]. أما البروفسور [illegible] سكرتير حزب مابام وممثل الحزب في الاشتراكية الدولية فقد قال في الحوار نفسه: «من أجل استقرار عملية السلام فإنه من الأهمية أن تعلن منظمة التحرير بصورة حاسمة عن تحقيق حق العودة للفلسطينيين في إطار السيادة الأردنية ـ الفلسطينية فقط»[١١]

وفي مقالة له نشرتها صحيفة «معاريف» صرح د. يوحنان [illegible] قائلاً «... إن الفرق بين الاستعداد الاسرائيلي للمفاوضات مع ممثلي المناطق، والمفاوضات مع منظمة التحرير ليس فقط رسمياً وإنما جوهرياً، لأنه لا يوجد أي احتمال بأن تخضع أي حكومة اسرائيلية لمسألة «عودة اللاجئين»[١٢]

ومن الجدير بالتأكيد كذلك، أن أوساط الكيان الاسرائيلي تخص [illegible] مسألة «حق العودة» للفلسطينيين بعد أن رفضوا [illegible]

وبصورة مطلقة أي مسؤولية لحل «مشكلة اللاجئين» التي يجب ـ من منظورهم ـ حلها في اطار الدول العربية وليس فوق تراب «وطنهم الأم». ولا يتحدث هؤلاء الزعماء إلا عن اعادة توطين اللاجئين وتحسين أوضاعهم في محاولة منهم لتصفية مشكلة اللاجئين وإزالة مخيماتهم المنتشرة في كل «مكان» لأن تلك المشكلة تمثل في نهاية المطاف أحد أهم النقاط الجوهرية في القضية الفلسطينية. وتحت الشعار نفسه، اقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وايجاد شروط سكن افضل لهم. ومما قاله خلال لقاء عقده يوم ١٩٨٩/٢/٢ مع مجموعة «خبراء أمن» من الولايات المتحدة «نحن مستعدون لعمل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في المخيمات في المناطق، ونحن مستعدون للمساهمة بمبادرة أو بالمعرفة والمشاريع لتلبية احتياجاتهم ولكننا لا نستطيع مساعدتهم حالياً»[١٣].

كما تطرق الوزير الاسرائيلي موشيه شاحل إلى هذه المشكلة في مشروعه المذكور قائلاً: «... من المهم أن نضيف إلى ذلك دعوة اسرائيل الدول العظمى وكذلك لهيئة الأمم المتحدة لبدء عملية توطين اللاجئين في قطاع غزة»[١٤].

وصرح الوزير ارئيل شارون، مهندس المذابح ضد الفلسطينيين، يوم ١٩٨٩/٣/٢٢ قائلاً: «... دون حل مشكلة اللاجئين لن يطرأ أي تقدم، وقد اقترحت القيام بمشاريع اسكان لمدنية ومصانع في قطاع غزة باشتراك الولايات المتحدة وأوروبا وربما العرب أيضاً من أجل حل مشكلة اللاجئين في القطاع»[١٥].

وفي اطار محادثاته التي أجراها مع الرئيس الأميركي جورج بوش يوم ١٩٨٩/٤/٦، عاد اسحق شامير واعتبر المشكلة/ القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين إذ قال: «يجب على كل الشعوب وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً من أجل حل مشكلة اللاجئين العرب التي تم تخليدها على أيدي الحكومات العربية، في حين أن اسرائيل تستوعب مئات الآف اللاجئين اليهود من الدول العربية، إذ يحق لكل هؤلاء اللاجئين أن يحظوا بأماكن سكن معقولة وحياة محترمة، وهذه

الانتخابات:

٤ ـ «يحق لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق، بغض النظر عن جنسيته، وسواء يحمل جنسية أم لا، أن يدلي بصوته في انتخابات المجلس الاداري.

٥ ـ «يحق لكل مواطن بلغ الخامسة والعشرين فما فوق، وورد اسمه في لوائح المرشحين، أن ينتخب لعضوية المجلس الاداري.

٦ ـ «يتم انتخاب المجلس الإداري في انتخابات عامة، ومباشرة، وشخصية، ومتساوية، وسرية.

٧ ـ «تكون مدة ولاية المجلس الاداري أربع سنوات: ابتداء من يوم انتخابه.

٨ ـ «يكون مقر المجلس الاداري في بيت لحم.

٩ ـ «تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب، في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، ضمن صلاحيات المجلس الاداري.

١٠ ـ «يتولى المجلس الاداري تصريف اعمال الدوائر التالية: دائرة التعليم، دائرة الشؤون الدينية، الدائرة المالية، دائرة المواصلات، دائرة البناء والاسكان، دائرة الصناعة والتجارة والسياحة، دائرة الزراعة، دائرة الصحة، دائرة العمل والإنعاش، دائرة إعادة تأهيل اللاجئين، دائرة الإدارة القضائية والإشراف على قوة شرطة محلية. ويصدر المجلس الإداري الأنظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر.

الأمن والنظام العام:

١١ ـ «يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة الى السلطات الاسرائيلية.

١٢ ـ «ينتخب المجلس الاداري رئيساً له.

١٣ ـ «تعقد الجلسة الأولى للمجلس الاداري بعد ٣٠ يوماً من إعلان نتائج الانتخابات.

الجنسيـــة:

١٤ ـ «يمنـح سكان يهـودا والسامـرة وقطاع غـزة، بغض النظـر عن جنسيـاتهم، وسواء كـانوا مجنسين أم لا، حق الاختيـار الحر ـ Option ـ للحصـول عـلى الجنسيـة الاسرائيليـة، أو الجنسيـة الأردنية.

١٥ ـ «تمنح الجنسية الإسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق يهـودا والسامـرة وقطاع غـزة، وفقـاً لقـانـون التجنس في دولـة اسرائيل.

١٦ ـ «يحق لسكـان يهودا والسـامرة وقطـاع غـزة، الـذين يختـارون الجنسية الإسرائيلية، بنـاء على حق الاختيـار الحر، أن ينتخبـوا ويُنتخبوا للكنيست وفقاً لقانون الانتخابات.

١٧ ـ «يحق لسكـان يهودا والسـامـرة وقطـاع غـزة، الـذين يحملـون الجنسية الأردنية، أو أولئك الذين سيصبحون مواطنـين أردنيين ـ بنـاء على حق الاختيـار الحر ـ أن ينتخبـوا ويُنتخبوا لبـرلمـان المملكة الأردنية الهاشمية، وفقاً لقانون الانتخابات في هذه الدولة.

١٨ ـ «توضح المسـائل المتـرتبة عـلى اقتراح سكـان يهودا والسـامرة وقطاع غزة للبرلمان الأردني، في مفاوضات بين اسرائيل والأردن.

١٩ ـ «تشكل لجنة من ممثلين عن اسرائيل والأردن والمجلس الإداري، تنظر في القوانـين المعمول بهـا في يهودا والسـامرة وقطـاع غزة، لتحـدد ما سيظـل معمـولاً بـه منهـا، ومـا سيلغى. كمـا تحـدد صلاحيات المجلس الإداري في مجـال إصدار القـوانين. وتتخـذ قرارات هذه اللجنة بالإجماع.

١٩٨٩/٣/٢٣: «إن خطتي الجديدة لا تشتمل على عنصر إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وخطتي تقوم على أساس فكرة «بنلوكس» أي الاتحاد الكونفدرالي بين ثلاث دول يكون لها جيشان فقط ـ هما الجيش الإسرائيلي والأردني ـ ولا فرق هنا بين الكيان الفلسطيني والحكم الذاتي»[٣٢].

ومن جهته، أكد الوزير الاسرائيلي أرئيل شارون في مشروعه الخاص بتصفية الانتفاضة الفلسطينية على استحالة إقامة الدولة الفلسطينية قائلاً «إن الحكم الذاتي لا يتعلق بالارض وإنما بالسكان، ويجب أن نوضح بأن هناك دولة فلسطينية قائمة الآن في الأردن»[٣٣].

وتحدد اللجنة الفدرالية التي ... بموجبها ...

وقبيل سفره للولايات المتحدة بأيام قليلة، عزز شامير الموقف الاسرائيلي قائلاً «إن موقف اسرائيل واضح وهو معارضتها لإقامة دولة فلسطينية، لأن أسرائيل ليس في مقدورها أن تعيش سوياً مع مثل هذه الدولة في أرض اسرائيل، كما لم يكن هناك دولة فلسطينية أبداً في يوم من الأيام، ولن تكون مثل هذه الدولة أبداً»[٣٤].

وفي كلمة القاها يوم ١٩٨٩/٤/٨ أمام حركة الشبيبة العاملة والمتعلمة في اسرائيل، عاد القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس ليكرر اللاءات الاسرائيلية المألوفة إذ قال: «اللاءات التالية لا يمكن المساومة عليها وهي: لا للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، لا لتقسيم القدس، لا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة»، إدراكاً منها لوجود مطالب أخرى.

وأخيراً، وفي كلمته التي ألقاها يوم ١٩٨٩/٤/٩ خلال اجتماعه بالزعامة الشابة للمنظمة اليهودية في الغرب الأوسط للولايات المتحدة، عاد شامير وركّز بصورة حاسمة على حقيقة «أن هناك إجماعاً قومياً في إسرائيل ضد إقامة الدولة الفلسطينية، ولا يوجد سوى مكان لدولتين فقط، إحداهما اسرائيل والثانية الدولة الأردنية ـ الفلسطينية، بين البحر ... والحدود الأردنية ـ العراقية»[٣٥].

٣٥ ـ «في ما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في ... ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم

الحكم الذاتي والقدس [illegible] لإعادة النظر فيها، بعد مدة خمس سنوات

المراجعة السريعة لتطور الأحداث والمواقف التي شهدتها المدينة المقدسة [illegible]

[illegible]

[illegible] (١٩٨٨) [illegible] (١٩٤٨) من جهة، [illegible] سلطات الاحتلال

الإسرائيلية من جهة أخرى. فقد أسقطت تطورات الانتفاضة الفلسطينية ونضالات وتضحيات السكان المقدسيين مزاعم وأحلام السلطات الإسرائيلية حول «وحدة القدس» تحت السيادة الإسرائيلية، وأكدت على التطلعات الوطنية المشروعة لسكان المدينة الفلسطينيين ورغبتهم بالانفصال عن الاحتلال والاستقلال الوطني وتحويل المدينة المقدسة إلى عاصمة «دولة فلسطين».

«في البند (٢١) من مشروعنا حددنا بالقول: «يعهد بتوفير ... النظام العام في مناطق يهودا والسامرة وغزة، إلى السلطات الإسرائيلية». بدون هذا البند ليست هناك أهمية لمشروع الحكم الذاتي الإداري.

[illegible] أريد أن أعلن من على منصة الكنيست، أن وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة وقطاع غزة أمر بديهي. لا يمكننا أن نتصور على الإطلاق، فيما لو اقترح علينا سحب قوات جيشنا من يهودا والسامرة وقطاع غزة، السماح لمنظمة القتلة المسماة م.ت.ف... نريد أن نقول بأنه لن يسمح لهذه المنظمة، تحت أي ظرف، بالسيطرة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. هذا بالضبط ما سيحدث إذا ما خرجنا.

كما أن المراجعة السريعة للنتائج التي تمخضت عنها الانتخابات البلدية التي جرت في الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٩ تشير بوضوح إلى حقيقة الأوضاع التي تعيشها المدينة المقدسة. فقد ثبت دون مواربة أن القدس تعيش حالة انقسام حقيقي، وأنها مدينة غير متجانسة أو منسجمة أو هادئة كما تدعي دوماً سلطات الاحتلال على لسان زعمائها ووسائل اعلامها. فحسب الإحصاءات الإسرائيلية

[illegible] اتفاقاً معنا [illegible] الانتخابات البلدية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] عاصمة موحدة ومتجانسة ومتعايشة. كما برهنت نتائج الانتخابات المذكورة حقيقة تواصل مظاهر الانتفاضة المناهضة

[illegible] البند (٢٤) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ضرورة رفض العلاقة القائمة حالياً والمرفوضة

[illegible] على مسمع من رئيس الولايات المتحدة، كارتر،

وعلى مسمع من الرئيس المصري، السادات. لنا حق المطالبة بالسيادة على هذه المناطق من أرض ـ اسرائيل. إنها أرضنا، وهي بالحق ملك للشعب اليهودي. إننا نريد الاتفاق والسلام. نحن نعرف أن هناك، على الأقل، طرفين آخرين يطالبان بالسيادة على هذه المناطق. إذا كانت هناك إرادة متبادلة للتوصل إلى اتفاق وتحقيق السلام، فما هو السبيل؟ إذا أصرت الأطراف المتعارضة على طلباتها، وإن لم يكن هناك حل للتناقض بينها، لن يكون هناك اتفاق بين الأطراف. ولذا، من أجل خلق إمكان للاتفاق وإحلال السلام، ثمة سبيل واحد هو: أن نقرر، بالاتفاق، ابقاء مسألة السيادة مفتوحة، والاهتمام بالناس، بالشعوب، أي: عرب أرض اسرائيل ـ حكم ذاتي اداري، ويهود أرض اسرائيل ـ أمن حقيقي. وهنا تكمن معقولية مضمون الاقتراح. وعلى هذا النحو أيضاً سارت الأمور خارج البلاد».

وعرض بيغن الجزء المتعلق بالتسوية مع مصر، من مشروعه، فقال:

«الجزء الثاني، أي قواعد تنظيم العلاقات بين مصر واسرائيل، فيما يتعلق بمعاهدة سلام، هي: تجريد مناطق من السلاح. لا يجتاز الجيش المصري خط متلا والجدي. بين قناة السويس وهذا الخط يبقى اتفاق خفض القوات ملزماً. تبقى المستوطنات الاسرائيلية في أماكنها وفي وضعها القائم. تكون هذه المستوطنات مرتبطة بالإدارة والقضاء الاسرائيليين، وتدافع عنها قوة اسرائيلية. أكرر هذه الجملة لسبب يعرفه جميع أعضاء الكنيست: يتم الدفاع عنها بواسطة قوة اسرائيلية. تكون فترة انتقالية لعدد من السنين، يرابط خلالها جيش الدفاع الاسرائيلي في خط دفاعي وسط سيناء، مع ابقاء مطارات وأجهزة انذار اسرائيلية، إلى أن يتم انسحاب قواتنا إلى الحدود الدولية. ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران، وتعترف الدولتان باعلان خاص، بأن [هذه المضائق] هي ممر مائي دولي يجب أن يكون مفتوحاً للملاحة، لأية سفينة، وتحت أي علم، سواء بواسطة قوة تابعة للأمم المتحدة. لا يمكن سحبها إلا بموافقة الدولتين، وبناء على قرار لمجلس الأمن يتخذ

بالاجماع، أم بواسطة دوريات عسكرية مصرية ـ اسرائيلية مشتركة».

وتابع بيغن يقول: «خلال وجودي في أميركا طلبت من وزير خارجيتها الاتصال بالرئيس السادات، والطلب منه باسمي الاجتماع به، في القاهرة، أو في مكان محايد، وأيضاً إذا أراد في الاسماعيلية. ذكرت الاسماعيلية كمكان للقاء، لأننا تحدثنا عن امكان كهذا مع الرئيس السادات في أثناء زيارته للقدس. وأخبرنا الرئيس المصري، عن طريق وزير الخارجية [الأميركي] أنه يختار الاسماعيلية مكاناً للقائنا، فوافقت. وهكذا بعد أيام معدودة من انتهاء مهمتي في الولايات المتحدة وبريطانيا، جرى لقاء الإسماعيلية.

«سيدي الرئيس، كان هذا لقاء ناجحاً. كان نجاحه ببدئه. أجرينا محادثة شخصية، الرئيس السادات وأنا، وخلال الدقائق الخمس الأولى منها، توصلنا إلى النقطة الحاسمة ـ استمرار المفاوضات بين الدولتين من أجل توقيع «معاهدة سلام»، بدلاً من «اتفاقية سلام» ـ التي تم التوصل إليها في اللقاء بين الوفدين في الاسماعيلية. وتجري المفاوضات على مستوى عال. وتشكل لجنتان· سياسية تجتمع في القدس، وعسكرية تجتمع في القاهرة. يرئس اللجنتين وزراء الخارجية والدفاع في مصر واسرائيل. تكون رئاسة اللجنتين بالتناوب. يفتتح وزير خارجيتنا جلسات اللجنة في القدس، ويفتتح وزير الحربية المصري جلسات اللجنة العسكرية في القاهرة. يستبدل رئيسا اللجنتين بعد أسبوع. تعالج اللجنة السياسية المستوطنات المدنية في شبه جزيرة سيناء، وكذلك المشكلة التي تعتبر أخلاقية، ويمكن تسميتها يهودية ـ عربية، مشكلة عرب أرض ـ اسرائيل. تعالج اللجنة العسكرية جميع المشاكل العسكرية المتعلقة بمعاهدة السلام، بشأن شبه جزيرة سيناء.

«وهكذا سيدي الرئيس، للمرة الأولى بعد ثلاثين عاماً تقريباً، ستبدأ قريباً، بعد أسبوعين، مفاوضات مباشرة، بين ممثلين معتمدين وزراء لإسرائيل، وبين ممثلين معتمدين لمصر ـ وزيرا خارجيتها ودفاعها.

«لن يكون هناك شخص ثالث يرئس تلك اللجان، كما كان متبعاً في

جميع اللقاءات بيننا وبين الدول العربية، بل سيترأس الوزراء أنفسهم الجلسات، ويتناوبون الرئاسة. ستكون هذه المفاوضات أساسية، مفصلة، سياسية، أمنية، من أجل تحقيق معاهدة سلام وتوقيعها. وبما أن هذا الأمر يحصل للمرة الأولى منذ قيام الدولة، للمرة الأولى بعد خمس حروب، للمرة الأولى بعد تصريحات من جهات مختلفة بوجوب القضاء على دولة اسرائيل، علينا أن نبارك هذا التحول ونقبله، وأن ندعو ونتمنى أن تتوصل اللجنتان إلى اتفاق، في اجتماعاتهما خلال أسابيع أو أشهر. وإذا حصل اتفاق، فإنه في تلك الحالة سيشكل أساساً لمعاهدة السلام، التي سيتم توقيعها من قبل ممثلين معتمدين لمصر واسرائيل.

«يمكن القول انه في لقاء الإسماعيلية، اتفق الطرفان على بيان مشترك أيضاً، ولكن لم يتم نشره لأن الوفدين لم يتوصلا لصياغة مشتركة ومتفق عليها فيما يتعلق بالمشكلة التي نسميها نحن، وبحق، مشكلة عرب أرض ـ اسرائيل، بينما يسميها المصريون بلغتهم، ولهم الحق في استخدام لغتهم، مشكلة الشعب الفلسطيني. حاولنا وبذلنا جهداً كبيراً للتوصل إلى صيغة مشتركة، ولكنه اتضح أننا لا يمكن أن نقبل اقتراح الوفد المصري، كذلك لا يمكن للوفد المصري أن يقبل اقتراحنا. وهكذا، بين الساعة العاشرة والعاشرة والنصف من ليلة اليوم الأول في الأسبوع، تم تأجيل اللقاء إلى يوم الاثنين صباحاً، انطلاقاً من افتراض امكان الوصول إلى مخرج بواسطة جهود الطرفين. وأخيراً وجدناه.

«مع وجود عدم اتفاق على صيغة مشتركة، وبناء على سوابق في مؤتمرات دولية، اقترحنا (وقبل الاقتراح) أن يحدد كل طرف موقفه، ويستخدم نصه. لذلك فإن الاعلان المتعلق بعرب أرض ـ اسرائيل، كما ألقاه الرئيس المصري، في المؤتمر الصحافي المشترك، يتألف من جزأين [بالانجليزية] الأول: «موقف مصر هو وجوب إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة». والثاني «الموقف الاسرائيلي هو أن العرب الفلسطينيين الذين يسكنون يهودا والسامرة وقطاع غزة، يجب أن يتمتعوا بالحكم الذاتي».

(١٠) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٣/١٢
(١١) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٣/١٢
(١٢) صحيفة معاريف، عدد ١٩٨٩/٣/٢
(١٣) صحيفة حدشوت، عدد ١٩٨٩/٢/٣
(١٤) صحيفة يديعوت احرونوت، عدد ١٩٨٩/٣/٢٠
(١٦) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٤/٧
من قبل الوفدين معاً.
(١٧) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٨/١٢/٢١
(١٨) المصدر السابق نفسه
(١٩) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٢/٦
وساهمنا بنصيبنا. اعتباراً من الآن فإن الكلمة للطرف الثاني. اننا، من
(٢٠) صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٢/٧
أجل السلام، على عاتقنا مسؤولية كبيرة،
(٢١) صحيفة عل همشمار، عدد ١٩٨٩/٣/٢٤
(٢٢) صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٣/٢٤
المتصلبين في حزبه، الذين
(٢٥) الاذاعة العبرية، يوم ١٩٨٩/٣/٣١
يتهمونه بتقديم التنازلات، وقال: «من الواضح لي اننا نسير في الطريق
(٢٦) صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٤/٩
الصحيح من أجل إتاحة الفرصة لمفاوضات على معاهدة سلام
الأخرى، كما ذكرت، أكثر من مرة
صحيفة هارتس، عدد ١٩٨٩/٣/٢
في مناقشات الكنيست، لم يعد لدي أي شك في أن السبيل الوحيد
صحيفة دافار، عدد ١٩٨٩/٣/٢٤
لإعطاء فرصة للمفاوضات وتوقيع معاهدة سلام، هو ذلك الذي تقترحه
الحكومة. إذا كانت هناك ضرورة للوقوف عند هذه المسألة
ومناقشتها مع أصدقاء أعزاء، بل أحباء ـ فإننا سنناقشها. صحيح أن
المسؤولية كبيرة، وهناك مخاطرات. لذلك أعود وأقول. في الاسماعيلية،
بعد زيارة واشنطن ولندن، قمنا نحن حكومة اسرائيل بنصيبنا، والآن
جاء دور الطرف الثاني.

«إذا كان رجال التفكير الروتيني في وزارة الخارجية المصرية يعتقدون
بأنهم سينجحون في استخدام ضغوط دولية ضدنا لحملنا على القبول
بمواقفهم غير المقبولة منا، والتي لن نوافق عليها، فما هم إلا مخطئون.
إذا ما استخدم ضدنا ضغط، سيدي الرئيس، فإنه لن يفيد أحداً، لأننا
معتادون على الضغوط، وعدم الخضوع لها. ولكنني مقتنع بأنه لن
يمارس أي ضغط دولي على دولة اسرائيل. من غير المحتمل ممارسته.
إن الأشخاص الذين أشادوا بمشروعنا للسلام، واعتبروه منطقياً

ومتعقلاً وبداية طريق، هم أشخاص مهمون جداً، ويعرفون المضمون الكامل للمشروع. باستثناء تعديلات معينة أبلغناها لاصدقائنا الأميركيين، وهي لا تغير في جوهر المشروع. هذا هو المشروع الذي وضعته أمام الرئيس كارتر وأمام الرئيس السادات، وهما لا يستطيعان، بناء على دعوة أصحاب التفكير الروتيني في وزارة الخارجية، تغيير رأييهما لعدة أسابيع.

«لن يضغط أحد علينا، وسنسير في طريقنا، لتحقيق السلام لشعب اسرائيل، وإحلال السلام في الشرق الأوسط...

«هذه هي أمنيتنا، وإني واثق، سيدي الرئيس، من أننا نستطيع أن نعبر عن رأي جميع أعضاء الكنيست، ربما باستثناء رأي كتلة واحدة، إذا قلنا. إنها أمنية كل الشعب اليهودي لتحقيق السلام للبلاد بعد تحريرها».

خامساً: اتفاقيات كامب ديفيد:

بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٧٨ أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عن توصل مصر واسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي - الاسرائيلي. وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. وتمثل الاتفاق الذي ختم سلسلة اجتماعات دامت ثلاثة عشر يوماً وضمت الرئيس الأميركي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، في كامب ديفيد، في وثيقتين منفصلتين. الوثيقة الأولى تحدد من جهة، أسس علاقات السلام بين اسرائيل والدول العربية وتدعو الأردن وسورية ولبنان إلى الموافقة عليها واعتمادها، وتنص من جهة أخرى على إقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لمدة خمسة أعوام دون تحديد موعد البدء بها أو ما سيخلفها.

نص بنود وثيقتي كامب ديفيد:

فيما يلي نصوص بنود الاتفاقية الأولى والمتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة:

١ - «ينبغي أن تشترك مصر واسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

(أ) تتفق مصر واسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية فيهما ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر، لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والأردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

* وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات

[illegible] الإسرائيلية [illegible] ويستفيد من الإمكانات [illegible] لتأكيد [illegible]

[illegible] ومسئولية وتشكيل قوات شرطة [illegible]

[illegible] مواطنين [illegible]

[illegible] هذا التشكيل [illegible]

(ح) [illegible] ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس ادارى) فى الضفة الغربية وقطاع غزة [illegible]

[illegible] فى العالم الثالث [illegible] الضفة الغربية [illegible]

[illegible] وقطاع غزة [illegible]

[illegible] من أراضى الضفة الغربية [illegible]

[illegible] الفلسطيني وتعكس [illegible]

[illegible] التي تعزز شعار شامير سابق الذكر «ولا شبر» [illegible] الفلسطينية، علاوة على محاولة فرض الأمر الواقع [illegible] وتنسكي - الأب الروحي [illegible] يمثله اليمين المتطرف الحاكم حاليا [illegible]

[illegible] الدولة اليهودية

[illegible] - الاستعمار الجماعي

[illegible] - لا حدود.

الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة. وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى: وضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن، ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة. وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

(١) أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على الوضع النهائي للضفة الغربية والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

(٢) أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٣) إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق

(٤) المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن.

٢ ـ سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمر ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة أمن من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر

بالضباط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

٣ - خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزق، ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ - ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة، لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

سادساً: المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي:

استعداداً للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة قدم مناحيم بيغن يوم ١٩٧٩/٥/٣ إلى لجنة الأحد عشر (وهي لجنة وزارية تشكلت على أساس كتلوي في ١٩٧٩/٣/١٩ برئاسة بيغن من أجل بلورة موقف اسرائيل من موضوع الحكم الذاتي، وانبثق عن هذه اللجنة الطاقم الإسرائيلي المفاوض) مسودة مشروعه بشأن الحكم الذاتي. وتضمن المشروع في صيغته الأولى ثلاثين بنداً.

وبعد مناقشات مستفيضة لمشروع بيغن جرت خلال عدة جلسات صادقت لجنة الأحد عشر على الصيغة المعدلة لمشروع بيغن الأصلي، بعد ذلك طرح المشروع على الحكومة الاسرائيلية للتصديق نهائياً عليه حيث وافقت عليه بالإجماع.

وقد أوردت صحيفة هآرتس ١٩٧٩/٥/٢٢ بنود مشروع بيغن الذي أقرته الحكومة وأهم بنوده:

١ - ينسحب الحكم العسكري بعد تشكيل سلطة الادارة الذاتية.

٢ ـ يقوم الحكم العسكري بإحالة الصلاحيات التي ستمنح لسلطة الإدارة الذاتية.

٣ ـ تجري مفاوضات بشأن عدد أعضاء المجلس الإداري المنتخب وعدد دوائره.

٤ ـ تتولى أجهزة الأمن الاسرائيلية، المسؤولية عن الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب والنشاط الهدام وأعمال العنف.

٥ ـ تخضع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقضاء والقانون والإدارة الاسرائيلية كما يحافظ على الحق في الاستيطان في أقاليم الحكم الذاتي.

٦ ـ تنسحب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وتتمركز من جديد في مناطق محددة في أقاليم الحكم الذاتي.

٧ ـ تكون الدولة الإسرائيلية مسؤولة عن تخطيط قطاع المياه بالتشاور مع المجلس الإداري.

٨ ـ تكون أراضي الدولة والأراضي الصخرية في يد اسرائيل.

٩ ـ ستكون هناك حرية تنقل بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي

١٠ ـ يتاح لسكان يهودا والسامرة وغزة الاختيار بين الجنسيتين الاسرائيلية والأردنية.

١١ ـ سيكون باستطاعة مواطني إسرائيل امتلاك الأراضي في أقاليم الحكم الذاتي، أما سكان يهودا والسامرة وغزة فباستطاعتهم امتلاك الأراضي في اسرائيل فقط بعد حصولهم على الجنسية الإسرائيلية.

١٢ ـ ستجري مفاوضات بشأن طريقة انتخاب المجلس الإداري.

١٣ ـ إعلان: لن تسمح إسرائيل أبداً بإقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة لأنها ستشكل خطراً على وجودها وأمنها.

١٤ ـ اعلان. بعد سنوات الحكم الذاتي الخمس، ستطالب إسرائيل بحقها في إحلال سيادتها على أراضي يهودا والسامرة وغزة.

وقد انفرد زئيف شيف (هآرتس ١٩٧٩/٥/٢١) بالكشف عن مضمون التوصيات التي تقدمت بها لجنة بن اليسار بخصوص كيفية تنفيذ البنود العامة التي تضمنها مشروع بيغن وكيفية الحفاظ على المصالح الإسرائيلية في كل المجالات التي تطرق إليها المشروع:

تقول التوصيات: «سيمنع الأشخاص الذين أدينوا بالقيام بأعمال معادية لاسرائيل من ترشيح أنفسهم، ولن تكون الانتخابات على أساس قوائم انتخابية بل على أساس شخصي، دون ذكر الدائرة التي يترشح عنها المرشح».

«سيحتفظ جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن بأوسع الصلاحيات حيث يحتفظ بشبكة من التحصينات ومستودعات الطوارىء لمواجهة احتمال الحرب، كذلك يستمر الجيش بالتدريب في المناطق. ولهذا العرض فإنه سيغلق مساحة من الأرض قدرها ٢٤٥ ألف دونم لأغراض الرماية و٤٨٠ ألف دونم لأغراض التدريبات العادية».

«لغرض السيطرة الأمنية وامكان التحرك الى الحدود تنوي اسرائيل تعبيد أكثر من عشر طرق طويلة في يهودا والسامرة وطريق أخرى في غزة إضافة إلى الطرق الالتفافية وتكون للجيش الاسرائيلي السيطرة الكاملة على محاور هذه الطرق».

«بالنسبة للأمن العام تقرر أن تكون للأمن العام صلاحية كاملة باتخاذ القرارات بشأن القيام بعمليات الاعتقال والتفتيش وتكون له حرية الدخول إلى المؤسسات المحلية» «وعلى الشرطة المحلية أن تسلم المعتقلين لديها إذا طلب منها ذلك، وشرطة اسرائيل هي التي تحدد أعتدة وتسليح أفراد الشرطة المحلية».

المراجع

١ - مشاريع التسوية الاسرائيلية ١٩٦٧ - ١٩٧٨/ دراسة توثيقية نقدية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت) اعداد قسم الدراسات الإسرائيلية وفلسطين المحتلة بإشراف الدكتور الياس شوفاني. كتاب «مشروع آلون» للمؤلف يروحام كوهن/ الكيبوتس الموحد، اسرائيل، ١٩٧٢، ص ١٧١ - ١٨٩. **مشاريع التسوية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥**، منير الهور وطارق الموسى (دار الجليل للنشر - عمان/ الأردن، ١٩٨٦)

٢ - المصدر السابق نفسه، صحيفة «دافار» الاسرائيلية، عدد ١٩٧٣/٨/١٦

٣ - صحيفة «دافار»، عدد ١٩٨٦/٨/٢٢

٤ - مشاريع التسوية. مصدر سبق ذكره

٥ - المصدر السابق نفسه.

٦ - المصدر السابق نفسه.

المحتويات

الفصل الأول.

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

الفصل الرابع.

الفصل الخامس:

الفصل السادس·

الفصل السابع.

الفصل الثامن·

الفصل التاسع:

الملاحق:

الفكر السياسي الاسرائيلي

قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة

هذا الكتاب يحكي قصة الجدل السياسي داخل الكيان الاسرائيلي ازاء التسويات والحلول المقترحة حول الحكم الذاتي.. وحق العودة والدولة الفلسطينية.

انه يطرح نتاج العقل السياسي الاسرائيلي منذ هزيمة ١٩٦٧ وصولاً إلى اتفاقيات كامب ديفيد.. والنقاط المصرية العشر.. وخطة وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر.

كل الاحزاب، والقوى السياسية، والاوساط الحاكمة داخل الكيان الاسرائيلي.. معسكر التجمع كما معسكر اليمين والتطرف. الصقور كما الحمائم متفقون في الجوهر، «مختلفون» في الاداء والتمثيل.. فالمسرح واحد والجريمة واحدة.

وتبقى الانتفاضة وحدها بما تحمله من تغيير في الخطاب السياسي والنضالي والتنظيمي للشعب الفلسطيني هي الرد الحقيقي والواضح في بناء الحل الصحيح والعادل

الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



التوزيع: المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش.م.م
بيروت - لبنان